



جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



## الشراكة الأوروبية متوسطة

(دراسة حالة الجزائر\_ تونس\_ المغرب)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات مغربية

إشراف الأستاذ

\* د . ولد صديق ميلود

إعداد الطالب

\* عادل يوسف

أ - عتيق الشيخ.....رئيسا

د - ولد صديق ميلود.....مشرقا و مقرا

- د يتيم محمد.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2015-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# دعاء

اللهم يا بديع السماوات والأرض يا معلم سيدنا إبراهيم علمني  
ويا مفهم سيدنا سليمان فهمني ويا ملهم سيدنا يوسف ألهمني  
اللهم علمني ما ينفعني وانفعنا بما علمتني  
اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك لما لا أعلم  
اللهم تقبل هذا العمل مني واجعل كل حرف وكلمة أدرسها خالصة لوجهك الكريم  
فإنني فقير إليك ضعيف من دونك ولا حول ولا قوة إلا بك  
وما بي من نعمة أو فضل أو اجتهاد فمنك وحدك  
فلك الحمد ولك الفضل ولك الثناء الحسن  
اللهم لا تجعل الدرجات أكثر همي ولا مبلغ علمي وأرضني بما قضيت لي  
اللهم سهل علي ما صعب حفظه و يسر لي ما استغلق فهمه  
واجعل هذا العلم حجة لي لا حجة علي  
اللهم بارك لي في وقتي وأصلح لي شأني ولا تكنني  
إلى نفسي طرفة عين.

# شكر و تقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أصلح لي في ذريتي إني تبت إليك و إني من المسلمين ."

سورة الأحقاف ، الآية 15.

الحمد لله خالقنا على كل نعمة ثم الصلاة والسلام على محمد صل الله عليه وسلم وآله الذي ببركته تنال المراتب وهو القائل " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وبعد الشكر أولا لأستاذي المشرف والمحترم ولد صديق ميلود

الذي لولا وقفته ودعمه لي لما استطعت الوصول بهذا العمل إلى نهايته.

وأشكر كل من وقف إلى جانبي و دعمني في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة سواء مدونا

بالمراجع أو بمختلف المعلومات

إلى جميع أساتذتنا الكرام وتحية إلى كل عمال كلية الحقوق والعلوم السياسية

وفي الأخير كل الإمتنان لكل الأصدقاء الذين أعانونا وآزرونا في إنجاز هذا العمل

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا

إلى من منحني العطف و الحنان إلى من أعطوني الدفء و الإطمئنان

إلى من هما في الدنيا مصباح و في الآخرة مفتاح

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و أجعلهما من أهل الجنة

إلى أخوتي الأعزاء طارق و فتحي و أمين

و إلى أختين الغاليتين

إلى العائلة الكريمة

إلى زملائي الذين كانت بسمتهم تنير أيامي

بلخيرة ووحيد ، عثمانى طيب ، عروش ريم.

إلى كل من تربطنا بهم علاقة قرابة و صداقة تقديرا و عرفانا إلى جميع طلبة

وإلى عمال قسم العلوم السياسية

دون أن ننسى أساتذتنا الكرام

# المقدمة



### مقدمة عامة :

يشهد العالم في الفترة الأخيرة الكثير من تطورات في جميع الميادين الإقتصادية و السياسية و الثقافية و خاصة التكنولوجيا و ظهور قوى جديدة على الساحة العالمية التي هي الآن فاعل اساسي في التطورات الحاصلة و بحدوث هذا التغيير كان لا بد على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط أن ترفع من سطح التحدي و تتعاون فيما بينها لمواكبة هذا التطور و لا سيما الدول النامية منها ،حيث تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية إلى فترة زمنية قديمة ،نتيجة للتقارب الجغرافي ،و ضرورة التبادل في جميع المجالات و حتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة.

و تدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية ،احتلت من خلالها تقريبا كل الدول الجنوبية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها ،وبالتالي تقادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ،ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات ،ومهدا لأعرق الحضارات ،ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي ،كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

فخرج دول النامية الجنوبية للبحر بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة ،واستمرت طبيعة العلاقات الإقتصادية بين دول النامية والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية.

اما بالنسبة للدول المغاربية ( الجزائر ، تونس ، المغرب ) بصفة خاصة تعتبر جزء من المنطقة الأورومتوسطية لكنها تحضى بإهتمام زائد عن غيرها من الدول المتوسطية وذلك لما كان بينهما من العلاقات منذ امد طويل ، وتمثل دول المغاربية منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الجيوستراتيجي الهام من جهة ، و لسوقها الواسعة من جهة أخرى ، ولهذا فهي تعتبر من المصالح الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي

التي لا يمكن التخلي عنها ، ولهذا جاءت اتفاقية الشراكة التي تهدف أساسا إلى خلق منطقة يسودها السلام و الإستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية ، و بناء منطقة يسودها الرفاه و الإزدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر .

وقد تم توقيع إتفاق الشراكة مع (الجزائر ، تونس ، المغرب) و الإتحاد الأوروبي بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية ، و تعتبر الشراكة الأورومغاربية من بين أهم التعاونات بالنسبة للإتحاد الأوروبي و أكبر التكتلات الإقتصادية القوية على الساحة الدولية و المؤثرة و يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية

وكنتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط وإدراكا منهم على ضرورة بعث علاقات التعاون والاعتماد المتبادل في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية أطلق عليها اسم الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض المتوسط، آمنة ومستقرة سياسيا، وتعيش رفاه اقتصاديا، وتنوعا ثقافيا وحضاريا متعايشا.

حيث نصت الشراكة الأورو متوسطية على مقاربة تهدف إلى إيجاد تعاون دائم عبر وضع مجموعة من الآليات بهدف تحقيق الاستقرار وتوسيع عملية المشاركة السياسية والحريات العامة، وإرساء مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال تعزيز الحوار والتعاون السياسي والأمني في هذه المنطقة.

**أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسة في تطرقنا للبحر الأبيض المتوسط من جانبه الجغرافي و التاريخي و السياسي.
- دراسة الجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية.
- تبرز أهمية الدراسة بنتاول الإتفاقيات و المؤتمرات التي وضحت هته الشراكة و التعمق فيها.
- التطرق إلى العلاقات التي تجمع الإتحاد الأوروبي مع دول شمال إفريقيا تونس الجزائر، المغرب.
- تدعيم مكتبة كلية القانون و العلوم السياسية لمثل هته الدراسة.

### أهداف الدراسة :

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- دراسة التعاون الأورومتوسطي في جميع المجالات بين الإتحاد الأوروبي و الدول الجنوبية.
- إبراز اهم النقاط التي تطرقت إليها الشراكة.



- التعرف على اثار المشروع على الدول المغاربية وكذا معرفة التحديات و الفاق المستقبلية لهذا المشروع.

**أدبيات الدراسة :**

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع عدة مراجع أهمها كتاب جغرافية البحر المتوسط للدكتورة يسرى الجوهري و كذلك دكتور بشارة خضر بعنوان اوروبا و الوطن العربي القرابة والجوار ونذكر ايضا العديد من المذكرات التي تطرقت لمثل هذا الموضوع خاصة في شقه الإقتصادي و ايضا موقع الإلكتروني ويكيبيديا

**إشكالية الدراسة :**

تدور الإشكالية حول طبيعة الحوض الأبيض المتوسط و طبيعة التحديات التي يواجهها في المرحلة الراهنة و بإعتباره حوض استراتيجي و بالحديث عن البحر يتبادر إلى اذهننا مباشرة الضفة الأخرى الشمالية و إقامة الشراكة بين الضفتين وهذا ما قام به طرفا المتوسط وان اتفاق بينها يمثل تحديات و فرص في جميع المجالات الإقتصادية و السياسية و المنية وحتى اجتماعية و يعتبر هذا التحدي كبير بنسبة إلى الدول الجنوبية بإعتبارها سائرة في طريق النمو حيث ركز الإتحاد الأوروبي على شمال إفريقيا بصفة واضحة وذلك من خلال المبادلات القائمة منذ القديم .

وفي هذا الإطار فإن إقامة شراكة ما بين الإتحاد الأوروبي و الدول الجنوبية للبحر المتوسط سيكون لها اثار عديدة في عدة جوانب و لمعرفة الإجابة على الإشكالية التالية : ماهي النتائج المتوقعة من إتفاقية الشراكة الورومتوسطية وهل تعود بنتائج ايجابية على الدول المتوسطية و خاصة الدول المغاربية ؟

**التساؤلات الفرعية :**

وللإلمام بكل جوانب الدراسة نجزأ هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو الإطار التاريخي للشراكة في البحر المتوسط و مراحل تطورها ؟
- ما هي الشراكة الأورومتوسطية و أهدافها؟
- ما محتوى اتفاق بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط ؟

- ما هي جوانب الشراكة الأورومغاربية ؟
- ما هي التحديات التي تواجه الشراكة و هل هناك آفاق مستقبلية و حلول ؟

### الفرضيات :

- ✓ يعتبر البحر المتوسط موقع هام جدا و استراتيجي في العالم.
- ✓ يربط البلدان الضفة الجنوبية و الشمالية للمتوسط تاريخ عريق .
- ✓ تعتبر الشراكة الأورومتوسطية فرصة للتعارف و تبادل المنافع.
- ✓ تعتبر الشراكة الأورومتوسطية فرصة للنهوض بالدول النامية .
- ✓ تعتبر الدول الجنوبية سوق جيدة للإتحاد الأوروبي لتصريف منتجاتها .
- ✓ استفادة الدول المغاربية من التجارب الدول الأوروبية.

### مبررات اختيار الموضوع

- ✓ ان الدوافع التي ادت بي الى اختيار الموضوع دون غيره هو:
- ✓ شعوروي بقيمة و أهمية الموضوع في جميع المجالات.
- ✓ حداثة الموضوع الشراكة و احتلاله الصدارة الأحداث.
- ✓ هذا الموضوع يمس المنطقة المغاربية و خاصة الجزائر لهذا فإن معرف محتوى الشراكة و أفاقها على المنطقة يعتبر مكسب لي.

### المنهج المتبع :

لقد جمعت الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض العلاقات الأورومتوسطية بين الضفتين والعلاقة التي كانت تربطهما ببعض منذ وقت طويل و المنهج الوصفي و التحليلي حتى نتعرف على العوامل المتحكمة في الشراكة و استعراض و مناقشة الأفكار و الدراسات مع التركيز على أدوات التحليلية في دراسة الجوانب التي تخص الشراكة و التي هي جوانب إقتصادية ، سياسية و إجتماعية وغيرها .

### صعوبات الدراسة :

- لقد تعرضنا أثناء هذا البحث لعدة صعوبات إذ تمثلت في:
- ✓ إن دراسة الموضوع تتطلب الإلمام بالعديد من الجوانب و كذلك دراسة ثلاثة دول مغاربية الجزائر، تونس، المغرب.

- ✓ صعوبة ترجمة الكتب باللغات الأجنبية

- ✓ الموضوع حديث لا توجد فيه مراجع أكاديمية
- ✓ ضيق الوقت لإنجاز المذكرة و التأخر في إتمامها.



الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و التاريخي للشراكة الأوروبيةمتوسطية .

لا يوجد أي مجال للشك حول أهمية منطقة البحر المتوسط ، فهذه المنطقة من الأرض تحتل موقعا إستراتيجيا ، وهذا ما يؤكد العديدي من الباحثين و المختصين في هذا المجال ، فمنطقة المتوسط وعلى مر العصور تشكل عنصرا حاسما في العلاقات الدولية سواء في زمن السلم أو الحرب فموقعها الإستراتيجي يجعلها نقطة التقاء و مركز تقارب كل قارات العالم، ولهذا نجد هذه المنطقة دائما تتميز بالتنافس بين مختلف الأطراف ولعل الدليل على قولنا هذا هو الصراع بين القوى الكبرى في العالم ، على غرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والصين ، وغيرها من القوى في العالم من أجل الحصول على امتيازات هذه المنطقة المهمة.

ومن خلال هذا تقديم سوف نتناول في هذا الفصل مبحثين أولهما التعريف بالمنطقة الأوروبيةمتوسطة و جذورها التاريخية و أهمية المنطقة أما فيما يخص المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى التعريف و اهداف الشراكة وأبعادها.

المبحث الأول : التعريف بالمنطقة الأوروبيةمتوسطة.

لقد شهد القرن الماضي تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد ، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط. ضببت الدول الأوروبية سياستها مع دول الحوض المتوسطي في إطار مميز نظرا لموقعه الجغرافي الهام في العلاقات الدولية<sup>1</sup>، ولدراسة هذه السياسة نحاول أن نستعرض في المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات الأوروبيةمتوسطة و كذلك التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط أما ثالثا سوف نتطرق إلى الأهمية الإستراتيجية للحوض المتوسط

### المطلب الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الأوروبيةمتوسطة.

إن الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الأوروبيةمتوسطة تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي وبالتحديد عند إبرام معاهدة روما في سنة 1957 ، والتي تنص في المادتين 238-277 على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي انضمت إلى المعاهدة، والدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال والتي من بينها دول جنوب وشرق المتوسط، وتحديد إجراءات تحرك السلع والخدمات بينهم، وإن مشروع المتوسطية بالشكل الذي يطرح به اليوم يرجع الفضل فيه إلى الأطر الفكرية و التاريخية التي جاء بها " فرناند بروديل "في نظريته التي درسها في أطروحة( المتوسطية و العالم المتوسطي في عهد فليب الثاني ) عام 1972 ، حيث لجأ إلى إستخدام وحدة زمنية أطلق عليها تسمية "الفترة الطويلة"، و كذا الإطار الجغرافي الذي سماه " المتوسط الكبير" ، وخرج من دراسته بما سماه " العالم المتوسطي " كإطار جيو-حضاري تتكاثف بداخله علاقات التعاون و الصراع و تسابق الإستراتيجيات و السياسات الإقتصادية و مجال لحركات سكانية.<sup>2</sup>

ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط إلى مرحلتين كما يلي:

#### - المرحلة الأولى:

<sup>1</sup> - ندير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية:الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،المركز الجامعي أكلي محند ولحاج البويرة ، الجزائر،2010،ص16

<sup>2</sup> - برد رتيبة ، الحوار الأوروبيةمتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 - 2009 ، ص76.

باستثناء الجزائر التي استفادت من علاقات تفضيلية منذ 1957 إلى غاية 1962 باعتبارها مستعمرة فرنسية، حافظت على هذا الامتياز إلى غاية 1963 لتبدأ مفاوضات استمرت حتى عام 1965 دون أن يصل الطرفان لأي اتفاق، لم تظهر خلال هذه المرحلة اتفاقيات للتعاون بين دول جنوب المتوسط والمجموعة الأوروبية، رغم أن بعض هذه الدول قد طلبت فتح باب التفاوض مثل تونس والمغرب، منذ سنة 1963 م، ليتم في 28 مارس 1969م، إبرام الاتفاق مع تونس، ثم في 31 مارس من نفس السنة إبرام الاتفاق مع المغرب.

إلا أن الملاحظ على هذه الاتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التمتوي الذي كانت تهدف إليه بلدان جنوب المتوسط، كما عكست هذه الاتفاقيات غياب تصور إستراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوروبيةالمتوسطة، حيث أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي خمس سنوات، وهو ما نجم عنه محدودية نتائجها.

#### - المرحلة الثانية:

حكمت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جرائه من دول جنوب وشرق المتوسط في هذه المرحلة ما عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة والتي تبنتها المجموعة الأوروبية سنة 1972 بهدف المساهمة في تنمية حول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة الأوروبية لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية .

وركزت على عدد من الدول المتوسطية هي تونس والمغرب، اللتان وقعتا في أبريل 1976، كما وقعت الجزائر في نفس السنة بعد أن نشطت المفاوضات بينها وبين الجانب الأوروبي مرة أخرى في 17 جانفي عام 1976 م، ووقعت كل من مصر والأردن وسوريّة ، في جانفي 1977 ، ولبنان في ماي<sup>1</sup> 1977.

وكانت المجموعة الأوروبية قد أبرمت اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية، وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاق تعاون أكثر اتساعا مع تركيا منحت من خلاله على امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى مساعدات مالية هامة، وهو ما جعل من الاتفاقيات السابقة مع الدول العربية المتوسطية جد محدودة.

<sup>1</sup> - هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر : مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2012- ، 2013 ص 51- 50.

وقد دفع تواضع هذه النتائج وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة منها السياسية (انهيار المعسكر الاشتراكي) والاقتصادية (تنفيذ اصلاحات اقتصادية في الكثير من الدول، التحول من الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول) الأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات، حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر عام 1990 إطار جديدا للعلاقات الأوروبية المتوسطة من خلال صياغته لما يسمى بالسياسة المتوسطة المجددة التي كانت تهدف إلى حصر عمل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطة فيما يلي:

- دعم الاصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطة وكذا الاستثمار الخاص.
- زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية مع تسهيل دخول منتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية؛
- تعزيز وتقوية الحوار الاقتصادي والسياسي الأورو-متوسطي<sup>1</sup>.

ومن هنا دخلت أوروبا مرحلة تحول جديدة ومهمة بالتوقيع على معاهدة جديدة للوحدة في مارس 1992 بامسترخيت، والتي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحرار تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة ومع دخول اتفاقية ماسترخيت حيز التنفيذ نوفمبر 1993 ، دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في كورفو باليونان في جويلية 1994 ، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أروومتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المدى القصير والمتوسط<sup>2</sup>.

ثم تبلورت هذه السياسة خلال المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد في مدينة برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ليعلن عن البداية الحقيقية لمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين.

و يتميز مسار الشراكة هذا بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا في عقدي الستينات والسبعينات والتي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة، فإضافة إلى تضمينه لجانب اقتصادي ومالي فإنه طرح برنامج عمل و أهداف أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية حيث يعتبر شكلا من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين

<sup>1</sup> - عبد الرحمان رواج ، حركة التجارة الدولية في إطار تكامل اقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول المجلس التعاون الخليجي 2000-2010 ) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 79.

<sup>2</sup> - هويدي عبد الجليل ، مرجع السابق ، ص 53.



الذين يعتبرون دول نامية باستثناء إسرائيل وهذا في إطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة (nouveau régionalisme)<sup>1</sup>.

لكن هذا التوجه المتوسطي لم يكن في هذه الفترة مصحوبا بمبادرة سياسية و استراتيجية شاملة ، وقد كان الفصل قائما بين آليتين : آلية التعاون السياسي من جهة والتي عرفت بدايتها خلال هذه الفترة ، وآلية السوق الأوروبية المشتركة والتي كانت قد استقرت بين الدول الست الأصلية وتهيأت لضم ثلاث دول شمالية وعلى رأسها بريطانيا .

والجدير بالذكر أن أبرز صيغة للتنسيق الإقليمي بين الجماعة الأوروبية جنوبي المتوسط كانت تلك التي رسمت الحوار العربي-الأوروبي ، ومر ذلك إلى عدد من العوامل منها ما يمت بصلة إلى موازين القوى السياسية داخل الجماعة الأوروبية ومنها ما يتعلق بقدرة الطرف العربي على إثبات وجوده<sup>2</sup>.

ولقد كانت هناك المتغيرات العالمية والإقليمية التي ساهمت في تعزيز فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطة هي أعاد الإتحاد الأوروبي النظر في علاقاته بالدول الأخرى بصفة عامة، وبدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، وذلك اعتبارا من النصف الثاني من الثمانينات بسبب متغيران، الأول يتمثل في المتغيرات العالمية التي أدت إلى رسم ملامح جديدة لما يطلق عليه " النظام العالمي الجديد" ،والثاني يتمثل في المتغيرات الإقليمية التي تخص دول البحر المتوسط.

#### أولا : المتغيرات العالمية

وتتمثل أهم تلك المتغيرات فيما يلي :

**1- انتهاء الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي** :لقد شهد النصف الثاني من الثمانينات نهاية الصراع بين المعسكر الرأسمالي الذي يدعو إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية وتعدد الأحزاب من ناحية، والمعسكر الاشتراكي الذي يدعو إلى التخطيط المركزي والحزب الواحد من ناحية أخرى، وذلك بتحول الإتحاد السوفياتي إلى إقتصاديات السوق والديمقراطية والتعددية الحزبية، ومن بعده دول الكتلة الشرقية.

وقد دفع انتهاء هذا الصراع كل دولة إلى إعادة حساب التكلفة والعائد لعلاقتها مع الدول الأخرى لتحقيق مصلحتها الاقتصادية، حيث احتل الاقتصاد المكان الأول في الاعتبار بدلا من الصراع السياسي، وفي إطار هذه المفاهيم الجديدة زاد التعاون الاقتصادي بين دول الشمال على حساب التعاون بين الشمال

<sup>1</sup> - عبد الرحمن رواج ، المرجع السابق ، ص 79 .

<sup>2</sup> - محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،

لبنان ، 2001 ، ص 204 .

والجنوب، وأوضح مثال على ذلك هو تزعم ألمانيا توجه الإتحاد الأوروبي إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لدول شرق ووسط أوروبا إدراكا منها للارتباط المصيري بين الدول الأوروبية، وبأن حدوث انقلاب في التوجهات الحالية لهذه الدول سيكون وقعته أكثر حدة، لذا عمدت إلى توجيه أكبر قدر من الاهتمام لعمليات التحول السياسي والاقتصادي نحو خوصصة أسواق شرق أوروبا، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ بنود اتفاقية الجات الأخيرة ( 1994 ) كتمهيد لانضمام تلك الدول إلى الإتحاد الأوروبي مستقبلا، وفي ظل مفهوم تبادل المنافع والمصالح، فإنه من المنطقي أن يتم تخفيض المنح والمعونات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، مع إعادة توجيهها إلى دول أوروبا الشرقية وروسيا<sup>1</sup>.

**2- الاستفادة من مزايا التجمعات الاقتصادية:** دعمت اتفاقية الجات الاتجاه نحو التجمعات الاقتصادية عن طريق تشجيع تحرير التجارة، سواء بشكل جزئي أو في إطار الاتفاقيات الإقليمية، حيث لا يسري مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على ما تمنحه الدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة لبعضها البعض من امتيازات وإعفاءات جمركية على باقي دول العالم، مما شجع الدول على إقامة التجمعات الاقتصادية على اختلاف صورها، سواء ارتكزت تلك التجمعات على اعتبارات الجوار الجغرافي، أو على اعتبارات الانتماء الثقافي والحضاري المشترك، ورغبة في الاستفادة من مزايا التجمعات الاقتصادية طرح الإتحاد الأوروبي فكرة إنشاء تجارة حرة بينه وبين دول جنوب شرق المتوسط لتحقيق مزايا السوق الكبير، ومواجهة المنافسة الشديدة مع باقي التجمعات الاقتصادية.

### ثانيا : المتغيرات الإقليمية

وتتمثل أهم تلك المتغيرات فيما يلي:

**1- تطور الأنشطة الجماعية للإتحاد الأوروبي :** فقد واجه الإتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من الثمانينات مجموعة من المشاكل الداخلية مثل تباطؤ معدلات النمو، والعجز عن اللحاق بمعدلات النمو في اليابان، وتزايد معدلات البطالة، والقصور في التسابق التكنولوجي، مما أدى إلى ضعف قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، ومن هنا بدأ الإعداد لمشروع " أوروبا " 1992 من أجل الوصول إلى إنشاء سوق أوروبية واحدة. ونتيجة لرغبة الإتحاد الأوروبي في القيام بدور عالمي جديد، تم بذل جهود خلال الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى غاية 1993 على صعيد الوحدة السياسية، والسياسة الخارجية، بالإضافة إلى الجهود الاقتصادية، وكان لا بد أن ينعكس التغيير في إطار عمل الإتحاد الأوروبي على

<sup>1</sup> - محمد بولعلل ، الأثار الاقتصادية لإنضمام الدول المغربية الى إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 59 .

الأنشطة الجماعية، ومنه السياسة المتوسطية الجديدة بحيث تشمل بعدا سياسيا ذو أهداف وأدوات سياسية وليست إقتصادية فقط.

**2- ارتباط أمن أوروبا بأمن دول المتوسط :** إذ تغير مفهوم الأمن مع نهاية الانقسام والصراع في أوروبا، حيث لم يعد هدف الأحلاف العسكرية مقصورا على العنصر العسكري وسياسة حماية أمن الدول الأعضاء، بل تعداه ليشمل مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى نشر الاستقرار فيما وراء حدود الدول التي تضمها.

ولقد اتضح تغير مفهوم الأمن الأوروبي من اجتماعات قمة مؤتمر الأمن والتعاون في هلسنكي سنة 1992، حيث ركزت على أهمية البعدين السياسي والإنساني للأمن على حساب الجانب العسكري، كما اهتم المؤتمر بالمشاكل الداخلية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك بدفع عملية التنمية في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي، وإدماج هذه الاقتصاديات في النظام الاقتصادي الدولي عن طريق استثمار العنصر البشري وتنميته، وتوفير البيئة الملائمة وجذب رؤوس الأموال، وتوفير التقنيات الملائمة لتخفيض الفجوة التكنولوجية، كما أكدت الوثيقة النهائية للقمة على ضرورة تشكيل قوات إقليمية لحفظ السلام، ودراسة إنشاء منتدى التعاون الأمني في فيينا لتوفير الدراسات التي تساعد على التنبؤ المبكر بمناطق التوتر بهدف منع النزاعات المسلحة.

ونظرا لاتساع مفهوم الأمن، سواء من حيث مصادر التهديد أو طبيعة التهديد ووسائل معالجتها، فقد أراد الإتحاد الأوروبي أن تشمل صيغة التعاون الجديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط تعاوننا في عدة مجالات، لتجنب انعكاس الأزمات والقلقل المثارة باختلاف أشكالها وأسبابها في دول جنوب وشرق المتوسط، انعكاسا على دول الشمال<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع و مقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاث قارات، هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا و له منفذ على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق و يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس والبحر الأسود عبر مضيق الدردنيل و بحر الادرياتيك و التي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بولعلل ، المرجع السابق ، ص 61-62.

<sup>2</sup> - ليليا بن منصور ، الشراكة الأوروبية المتوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ، 2011-2012، ص62.

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها الفرعونية ، اليونانية ، الرومانية ، العربية ، الإسلامية ، وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي إعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: اسبانيا ، البرتغال ، بريطانيا ، فرنسا ، وأخيرا القوى الكبرى : الإتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة العربية ، الفرنسية ، اليونانية ، التركية ، الإيطالية ، الإسبانية ، العبرية ، إضافة إلى تعدد اللغات نجد الديانات فهناك : الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط ، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط كذلك نجد تعدد في أصول : الأصل العربي ، الأروبي ، الآسيوي<sup>1</sup>.

حيث يعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية حيث يطوقه اليابس من جميع الجهات ولا يسمح له بالإتصال المفتوحة سوى عن طريق ممر ضيق أطلق عليه مضيق جبل طارق فالبحر الأبيض المتوسط عبارة عن مساحة مائبة كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي : إفريقيا ، آسيا، أوروبا ويقع بين خطي عرض 46 درجة شمالا وخطي طول 50,5 درجة غربا و36 درجة شرقا ويبلغ طول البحر ما يبلغ 2000 ميل كما أن مساحته تصل إلى ما يقارب 1,145,000 ميل مربع و يبلغ وسطي عمق البحر المتوسط 1,500 متر حيث أعمق نقطة مسجلة هي 5,276 متر في أعماق كاليبسو<sup>2</sup>.

وينقسم البحر المتوسط ظاهريا إلى قسمين غير متساويين في المساحة حيث يفصلهما منطقة ضحلة تمتد من تونس إلى صقلية ومن ثم إيطاليا و القسم الغربي من هذا البحر أو الحوض الغربي يبدو على شكل مثلث قاعدته في شمال إفريقيا وقمته في خليج جنوة وهو في وضعه هذا يختلف من حيث الإتساع كما يختلف من حيث التكوين عن الحوض الشرقي الذي يشمل البحر الأدرياتيكي<sup>3</sup> وبحر إيجه.

<sup>1</sup> - تباري وهبية، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر ، 2014، ص46.

<sup>2</sup> - أعماق كاليبسو في البحر الأيوني (بين إيطاليا ومقدونيا)

<sup>3</sup> - البحر الأدرياتيكي أو بحر البنادقيين أو بحر البنادقة الإيطالية هو أحد فروع البحر المتوسط الذي يفصل شبه الجزيرة الإيطالية عن شبه جزيرة البلقان وسلسلة جبال الأبينيني عن سلسلة جبال الألب الدينارية. من الغرب والشمال تحده إيطاليا ومن الجهة الشرقية تطل عليه من الشمال للجنوب سلوفينيا و كرواتيا و البوسنة والهرسك و صربيا و مونتنيغرو و ألبانيا. سمي بذلك نسبة إلى مدينة أدريا أو هدريا الواقعة شماله في الأراضي الإيطالية.

و اقليم البحر المتوسط عبارة عن اشباه جزر في البحر المتوسط ذات سواحل طويلة، فشبّه جزيرة إيطاليا تكاد تقسم البحر المتوسط إلى قسمين لتكون حلقة اتصال بين أوروبا من ناحية وأفريقية وآسيا من ناحية أخرى، وقد ساعد هذا الموقع الجغرافي على وجود إختلاف جنسي وثقافي خصوصا في منطقة الممرات في شمال إيطاليا حيث ساعدت الممرات على ربط الأجزاء المطلة على البحر المتوسط والأجزاء الشمالية من أوروبا<sup>1</sup>.

و لقد عرف البحر المتوسط بعدة أسماء خلال التاريخ فعلى سبيل المثال كان الرومان يسمونه "ماره نوسترم" أي "بحرنا" بحر الروم. في اللغات الأوروبية يسمى البحر ب"المتوسط" لأنه موجود بين ثلاث قارات وبالتالي فهو يتوسط العالم . يسميه الكتاب المقدس "البحر الكبير" أما بالعبرية الحديثة فيسمى هيم هتيكون أي "البحر الأوسط". ويطلق عليه الأتراك "أكدينز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه. كان اسمه لدى العرب قديما البحر الشامي (سماء ابن خرداذبة مثلاً «بحر الشام») أو البحر الرومي (أو بحر الروم)، في حين كان يسمّى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بحر المغرب. وسمى بهذا الاسم حيث ذكر في اللغة اللاتينية باسم "ميديتيرانيوس" Mediterranean والتي تعني "في وسط الأرض"<sup>2</sup>.

كان البحر المتوسط عبر التاريخ طريقاً هاماً للتجار والمسافرين من العصور القديمة مما سمح بالتجارة والتبادل الثقافي بين الشعوب الناشئة في المنطقة أي في بلاد ما بين النهرين ومصر والفينيقيين وقرطاجنة والأيبيريين والإغريق والإيليريين وتراقيا والليفانتين ومن بلاد الغال والرومان والعرب والأمازيغ واليهود والسلافيين والثقافات التركية، تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط أمر بالغ الأهمية لفهم نشأة وتطور العديد من المجتمعات الحديثة. "بالنسبة لثلاثة أرباع الكرة الأرضية، يمثل البحر المتوسط العنصر الموحد لمركز تاريخ العالم"<sup>3</sup>.

ومن ناحية الجغرافية نلاحظ أن الحوض الغربي للبحر المتوسط يقسم إلى ثلاثة أحواض وهي حوض اليبوران alboran basin ، وحوض البليار balearic basin والحوض النيرانى tyrrhenian basin.

<sup>1</sup> - يسرى جوهرى ، جغرافية البحر المتوسط ، منشأة الناشر للمعارف ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 09-11 .

<sup>2</sup> - تباتي وهيبه ، المرجع السابق ، ص 47.

<sup>3</sup> - للمزيد ينظر إلى : البحر الأبيض المتوسط على الموقع ويكيبيديا ، 17:06،17/02/2015 <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

يمتد الحوض الأول من مضيق جبل طارق الذي يصل عرضه إلى حوالي 15 كم حتى الحافة الجبلية التي تمتد من الشمال للجنوب وتوجد فوقها جزر البوران هذا مع ملاحظة أن المنطقة الضحلة التي يتطون منها المضيق تمتد نحو الغرب لمسافة ما في المحيط، بينما يبلغ عمق المياه في حوض البوران ما يقارب 1500 متر.

أما الحوض الثاني وهو البليار فيمتد ناحية الشرق إلى سردينا وكورسيكا حيث تصل عمق المياه عند سردينا ما يقرب من ضعف عمق المياه في حوض البوران فهو حوالي أما الحوض الثاني وهو البليار فيمتد ناحية الشرق إلى سردينا وكورسيكا حيث تصل عمق المياه عند سردينا ما يقرب من ضعف عمق المياه في حوض البوران فهو حوالي 3149 مترا كما أن انحدار هذا الحوض شديد بالقرب من ساحل الجزائر وساحل الريفيرا الفرنسي من سردينا، كما تكثر الرواسب الأرضية في غرب دلتا نهر الرون و جنوب نهر أبرو حيث يتكون رصيف قاري يمتد في غرب لبحر المتوسط.

أما القسم الثالث من الحوض الغربي وهو البحر التيراني فيكون تقريبا مثلث قائم الزاوية، يرتكز ضلع فيه على إيطاليا بينما يكون الضلعان الآخران سواحل صقلية وكورسيكا وسردينا، هذا ويلاحظ أن انحدار هذا البحر على جانبي الجزيرتين الإيطاليتين أشد وأكثر عمقا من الجانبين المقابلين لها حيث نجد خط عمق يوجد على بعد بضعة أميال من الشاطئ، و يبلغ عمق 1000 متر ما يقرب من نصف مساحة البحر التيراني حوالي 2000 متر بينما توجد منطقة أخرى في هذا البحر تصل مساحتها إلى ما يزيد على مساحة صقلية يزيد عمق المياه فيها عن 3000 متر، على حين تصل أكثر جهات الحوض الغربي للبحر المتوسط عمقا 2731 متر<sup>1</sup>.

و يمثل مضيق جبل مسينا وقناة صقلية أهمية دولية في حوض البحر التيراني إذ أن لهما أهمية استراتيجية بين الحوض الشرقي والغربي من ناحية وبين إيطاليا وشمال إفريقيا من ناحية أخرى، تلك الأهمية التي ظهرت بوضوح من خلال تاريخ البحر الأبيض المتوسط .

وإذا ما توحدنا إلى الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط سوف نلاحظ أن قاع البحر يأخذ في العمق التدريجي من شرق صقلية ومن رصيف مالطا إلى حوض الأيوناني<sup>2</sup> حيث توجد أكثر

<sup>1</sup> - يسرى جوهرى ، المرجع السابق ، ص 12-13 .

<sup>2</sup> - حوض الأيوناني هو أحد أفرع البحر المتوسط ويتصل من شماله بالبحر الأدرياتيكي . يحد البحر غربا الأجزاء الجنوبية من إيطاليا وكذلك جزيرة صقلية، ومن الشمال الشرقي تقع جمهورية ألبانيا والعديد من الجزر اليونانية والتي تعرف باسم الجزر الأيونية

جهات حوض البحر المتوسط عمقا والتي تصل إلى ما يزيد على 4000 متر، وكما هو حال بالنسبة للمحيطات نلاحظ أن الجهات العميقة تصاحب مناطق الجبال الإلتوائية الحديثة التي تمتد مباشرة إلى الغرب من جبال الألب الدينارية بين موري morea وغرب اليونان.

وفي هذه المنطقة المحصورة بين تونس وبرقة نلاحظ انتظام في التضاريس البحرية حيث تكون الرصيف القري الأفقي الذي يمتد لمسافة كبيرة إلى الشرق من خليج قابس، وفي المنطقة المحصورة بين لبنان وجزيرة قبرص ينخفض قاع البحر لحوالي 2000 متر ولكن يأخذ في الإرتفاع التدريجي كلما اتجهنا صوب الجنوب إلى دلتا نهر النيل<sup>1</sup>.

و يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من جهته الغربية عن طريق مضيق جبل طارق. ومن جهة الشرق يتصل ببحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل وبالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور. ويعتبر بحر مرمرة امتداداً وجزءاً من البحر المتوسط. ويتصل بالبحر الأحمر في الجنوب عن طريق قناة السويس.

يشمل البحر المتوسط جزر كبيرة منها :

في الشرق: قبرص، كريت، رودوس، وابية، لسبوس، شيوس، كيفالونيا، كورفو، ناكسوس وأندروس.

في الوسط: سردينيا، كورسيكا، صقلية، كريس، كرك، براك، هفار ، باغ، جزيرة جربة ، كوركولان، ومالطا.

في الغرب: إيبيزا، مايوركا ومينوركا (من جزر البليار).

يتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط بالحر والجاف صيفا والمعتدل الممطر شتاء. وأهم المحاصيل في المنطقة هي الزيتون، العنب، البرتقال، اليوسفي والفلين.

عرفت المنظمة الهيدروغرافية الدولية حدود البحر الأبيض المتوسط على النحو التالي<sup>2</sup> :

<sup>1</sup>- يسرى جوهرى ، المرجع السابق ، ص13-14.

<sup>2</sup>- للمزيد ينظر إلى : البحر الأبيض المتوسط على الموقع ويكيبيديا 2015-02-21،13:42، <https://ar.wikipedia.org/wiki/> البحر

الأبيض المتوسط

يحد البحر المتوسط سواحل كل من أوروبا وأفريقيا وآسيا، في الغرب مداخل الدردنيل عند مضيق جبل طارق وفي الشرق قناة السويس، وهو مقسمة إلى حوضين عميقين على النحو التالي:

### الحوض الغربي

في الغرب : خط الربط لطرقي كل من رأس طرف الغار (في أوروبا) ورأس سبارطيل (في أفريقيا).

في الشمال الشرقي : الساحل الغربي لإيطاليا. عند مضيق ميسينا خط الربط من أقصى شمال رأس باتشي مع رأس بيليرو أقصى الشرق من جزيرة صقلية. و الساحل الشمالي لجزيرة صقلية.

في الشرق : خط الربط من النقطة الغربية من صقلية رأس ليليبو إلى الرأس الطيب (في تونس).

### الحوض الشرقي

في الغرب :الحدود الشمالية شرقية والشرقية من الحوض الغربي.

في الشمال الشرقي : خط الربط كوم كالي ورأس هيليس ، والمدخل الغربي لمضيق الدردنيل.

في الجنوب الشرقي : مدخل قناة السويس.

في الشرق : سواحل سوريا وفلسطين ولبنان<sup>1</sup>.

وفقا للمنظمة الهيدروغرافية الدولية فإن البحر المتوسط ينقسم إلى عدد من المسطحات المائية الصغيرة، ولكل منها تسمية خاصة بها (من الغرب إلى الشرق)

- مضيق جبل طارق.

- بحر البوران، بين إسبانيا والمغرب.

- البحر البالياري، بين بر إسبانيا الرئيسي وجزر الباليار.

- البحر الليغوري بين كورسيكا وليغوريا (إيطاليا).

- البحر التيراني محاط بسردينيا، شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية.

<sup>1</sup> - للمزيد ينظر إلى : البحر الأبيض المتوسط على الموقع ويكيبيديا 22-02-2015،15:29،<https://ar.wikipedia.org/wiki/>



- البحر الأيوني بين إيطاليا وألبانيا واليونان.
- البحر الأدرياتيكي بين إيطاليا ،سلوفينيا ،كرواتيا ،البوسنة والهرسك ،الجبل الأسود ،ألبانيا.
- بحر إيجه بين اليونان وتركيا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية للحوض المتوسط.

يعود سر إهتمام القوى الإستعمارية منذ القديم بحوض البحر الأبيض المتوسط إلى تعدد أهميته الإستراتيجية: الجيوسياسية و الأمنية، و الإقتصادية و الحضارية، هذه الأهمية هي التي أدت إلى إنجذاب عدة قوى نحو هذا الحوض، إلى حد إشعال الحروب فيه و التي ما تزال بقاياها و آثارها تلوح في الأفق المتوسطي.

و مازال هذا الإهتمام يتزايد نحو هذه البقعة من العالم، فالبحر الأبيض المتوسط لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوسياسي و الإقتصادي و العسكري وغيره، فهو عبارة عن محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.<sup>2</sup>

### الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط

الجيوسياسية علم يركز على ظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسية معينة يتبناها صانعو السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة أبعاد المكانية للسياسات.

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع إختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض.<sup>3</sup>

يشكل البحر المتوسط معطي وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد ويمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا إستراتيجيا هاما بحكم ميزتها البحرية الهامة والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه نقطة التقاطع الثلاثة آسيا، أوروبا، إفريقيا و نقطة وصل بين محيطين الأطلسي والهندي.

لتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديدي من الباحثين أمثال مورتن كابلن ( kaplan morton ) إلى القول " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم ، و

<sup>1</sup> - للمزيد ينظر إلى : البحر الأبيض المتوسط على الموقع ويكيبيديا 22-02-2015، 15:30، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

<sup>2</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص 47.

<sup>3</sup> - تيانى وهيبه ، المرجع السابق ، ص 51.

احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط " <sup>1</sup> ، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والإتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردينيل،قناة السويس،فالقوة التي تمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى مناطق الأخرى .

تعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبولوتيكية المطبقة، لصاحبها العالم الألماني "فريدريك راتزل" وتتخلص آراءه في أن الدولة كائن حي، يكبر وينمو وهو بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم الأراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الإحتلال ، ومن أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا الذي قسم العالم تقسيما جيوبوليتيكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

- قلب الأرض : يشمل أوروبا الشرقية ، وروسيا الأوروبية والآسيوية.
- الجزيرة العالمية : تشمل ثلاث قارات وهي أوروبا، آسيا ، وإفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط
- الهلال الخارجي : وهو الهلال يغلق الجزيرة العالمية ، ويضم بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا ، كندا، استراليا، وأضاف نطاق آخر وهو الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا،النمسا،تركيا،الهند والصين .

وفق هذا التقسيم وضع "ماكيندر" <sup>2</sup> معادلته الشهيرة :من يحكم شرق أروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناءا على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل قارة إفريقيا، اروبا،آسيا، ومن هنا فإن من يسيطر عليه يسيطر على العالم.

أما "ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية ، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كاساس لبناء القوة البحرية ، فالسيطرة على البحار و الممرات البحرية وبناء اساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى وعامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد صابر عنتر ، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط ، تحييد البحر المتوسط،إضافة للإمن العربي ، مجلة قضايا عربية،العدد 4 ، 1980، ص147.

<sup>2</sup> - السير هالفورد جون ماكيندر جغرافي بريطاني بدأ حياته طالبا بقسم التاريخ، إلا أنه كان يهوى الجغرافيا. ويرى أن التاريخ والجغرافيا لا يمكن أن ينفصلا. وفي عام 1887م دأعت شهرة ماكيندر في [الجغرافيا](#) بعد أن ألقى محاضرة عن مجال الجغرافيا وأساليبها .

<sup>3</sup> - تيانى وهيبه ، المرجع السابق ، ص54..53.

إلا أن هذا الدور لا يمكنه أن يكتمل تماما إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواءا كانت هذه الوحدة منبثقة من الداخل كما هو الحال لدول (شمال المتوسط ) أو مفروضة من الخارج كحال دول (جنوب المتوسط )<sup>1</sup> و كانت المرة الأولى التي سيطرت فيها هذه المنطقة في ضل الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، تلك الدولة التي وضعت مركز القوة العالمية في قلب منطقة الإرتطام على حساب كل القوى البرية و البحرية ، و المحاولة الثانية إرتبطت بالدولة العثمانية كقطب من أقطاب القوة العالمية في العصور الوسطى و بداية العصور الحديثة، أما المحاولة الثالثة فكانت بعد سقوط القوة العثمانية التي إرتبطت بألمانيا و لكنها فشلت، و بذلك وقف الإتحاد السوفياتي وجها لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، و بعد سقوط الإتحاد السوفياتي توسع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، و ظهرت بذلك جهود أوروبية لبسط نفوذها في البحر المتوسط لموازاة التواجد الأمريكي في المنطقة ، و يعد على هذا التصور يعد حوض البحر الأبيض المتوسط الممر المائي الهام، الذي يتوسط الجزيرة العالمية، و من يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض<sup>2</sup>.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات الجغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزاعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه ومراقبته لم تتوقف منذ 10000 سنة حيث قال الجغرافي ايف لاکوست " yev lacoste " عندما وصف في كتابه Géopolitique de la méditerranée أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل : المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية ، فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي الإسرائيلي و النزاع التركي اليوناني و القضية الكردية في سوريا وتركيا ، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

### الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد زادت أهمية القوة الإقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة ، فإنتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الإقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منطقة التجارة العالمية ، واتساع حركة التكتلات الإقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة

<sup>1</sup> - بردة رتيبة ، المرجع السابق ، ص 48 - 49.

<sup>2</sup> - محمد صابر عنتر، المرجع السابق ، ص 149 .

من الدول ، فأصبحت القوة الإقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية.

وقبل الحديث عن الأهمية الإقتصادية للبحر المتوسط تجدر الإشارة أولاً إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين ، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب ، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقوم أكبر تجربة ناجحة في التكتل الإقليمي والمتمثل في الإتحاد الأوروبي ، أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب التي تعرف دولها مشاكل سياسية، إقتصادية، واجتماعية عديدة، ويترجم هذا الواقع اللامتكافئ أن دول الجنوب تابعة لدول الشمال و يمكن تعبير عن هذا بالأرقام حيث الضفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط دخل 19000 يورو لسنة، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط دخل 1900 يورو لسنة<sup>1</sup>.

الخريطة التالية توضح مستوى التنمية البشرية في الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط.



المصدر : /sud /la mediterrannée espace de clivage ou d'échange nord

فللبحر المتوسط موقع جغرافي مميز و إستراتيجي و الذي يحظى به حوض البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي البحار قد زاد من أهميته الكبرى، إلى جانب الثروات الباطنية الإستراتيجية التي يحتويها ، مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض و شريان إقتصاد القوى الدولية، و كما تساهم المنطقة بفعالية في نشاط الإقتصاد العالمي، مما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة و

<sup>1</sup> - تباي و هيبية ، المرجع السابق ، ص 56-57.

ثرواتها و جعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحها الإقتصادية و إستمراريتها، فمنطقة بحر المتوسط تكتسي أهميتها الإقتصادية من كونها معبرا أساسيا و هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية فهي تنشط و تسهل في الآن نفسه، عمليات التصدير و الإستيراد و تصريف البضائع. هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتسها بحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديم<sup>1</sup>.

وبعد حفر قناة السويس في 1869 سمحت هذه الأخيرة بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة، و بعد إكتشاف النفط في المنطقة، في النصف الثاني من القرن 19 خاصة في منطقة الشرق الوسط التي تنام على 3 / 2 من إحتياط العالم من النفط، عملت القوى الكبرى على إقامة و نقل شركات التنقيب على النفط إلى المنطقة مما زاد من الحركية التجارية للسفن لنقل النفط نحو الأسواق الأمريكية و الأوروبية، فتمركز نشاط أكبر الشركات العالمية للنفط في حوض البحر الأبيض المتوسط مثل Mobil و Shell<sup>2</sup>.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر و الأسهل للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا، فهو ينقل يوميا عبر مياهه ما يقارب حوالي 4 مليون طن، كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية، و حوالي 500 سفينة صيد، إضافة إلى الحركية الكثيفة بين ضفتيه الشمالية و الجنوبية<sup>3</sup>.

و تصل السلع المارة عبره إلى حوالي 13 % من الإجمالي العالمي، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن و يحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، جنوة، برشلونة وميناء سعيد بمصر، اسطنبول و الجزائر.

إن منطقة المتوسط ليست مخزونا لطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات و موارد إقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لإقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه. فنجد مثلا كل من الجزائر و المغرب تصدر زيادة على الغاز و النفط، الفوسفات و الحديد فهذه الدول تتحكم في 3/2 ثروات المنطقة.

إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية، بالنسبة لإطراف دولية عدة، فالدول المتوسطية عامة المغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية لأن عملية تصدير النفط و الغاز و المعادن و كذا إستيرادها لإحتياجاتها الغذائية و أنشطتها الإقتصادية و إستيراد الأسلحة و صيد الأسماك ترتبط تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط. و أما عن أوروبا التي لا يمكن لإقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي الذي

<sup>1</sup> - محمود مرسي، "دراسات الجغرافيا السياسية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988 ، ص453 .

<sup>2</sup> - برد رتيبة، المرجع السابق ، ص59

<sup>3</sup> - محمود مرسي، المرجع السابق 453. ص ،

غالبا ما يأتيها عبرا قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر بحر المتوسط، فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة . و أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر قوة خارجية عن حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد فهمت منذ البداية أن ضمان إمداداتها النفطية يمر عبر وضع جهاز أمني يسهر على مصالحها و هذه الأخيرة يحميها الأسطول السادس المتربص بالمنطقة<sup>1</sup>.

### الأهمية الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تعاقبت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التاريخ عدة حضارات مختلفة، فهذه البقعة من العالم تعتبر أكبر مهد شهد ميلاد أكثر الحضارات عراقية مثل الحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين الرافدين، الحضارة الفينيقية، الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية، و كذا الحضارة الأوروبية المعاصرة.

و يرى البعض أن " هذه الحضارات شكلت نسيجاً تاريخياً طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة منها الإيجابية و منها السلبية " و كذلك " تحتضن الأصول الحضارية للبحر الأبيض المتوسط الأنبياء و الفلاسفة ، و صراع قرطاجنة و روما، و القسطنطينية ، و معارك إسلاميين ، و الحروب الصليبية، و لا يزال البحر الأبيض المتوسط يعرف اليوم حضارات تاريخية، حيث يزدهر الإسلام في شرقه و جنوبه، و الكاثوليكية في شماله.

إن الأجناس و الحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط أبدعت و خلفت إرثاً فنياً و علمياً و أدبياً مرموقاً و عريقاً، مما شكل أداة ربط بين المعارف الإنسانية و تقارب ذهنيات و أفكار شعوب المنطقة في ميادين شتى كالفن و الثقافة و السياسة مما أدى إلى إنشاء مفهوم موحد و محدد لحضارة المنطقة ألا و هو " حضارة البحر الأبيض المتوسط " مما زاد من حرص و قناعة شعوب المنطقة على ضرورة حماية هذا الإرث و التراث المتوسطي الفريد و المميز، خاصة التراث الديني الأصيل و الذي يجمع بين الديانات السماوية الثلاثة : الإسلام و المسيحية و اليهودية مم يعتبر أكبر دليل تاريخي و قاطع على تعايش الحضارات، مما ينفي قطعياً احتمال صدامها و صراعها فقد وصف المتوسط بأنه منبع النور و كونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات و الثقافات فيه<sup>2</sup> .

و أما عن أكبر و أعظم إنجاز إرتبط بالتاريخ الحضاري لحوض البحر الأبيض المتوسط و الذي يمتد به إلى التاريخ المعاصر في إستمرارية مبهرة، قلما تحققت من قبل، ألا و هو تأثير العرب المسلمين الذين

<sup>1</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص 61.

<sup>2</sup> - محمد صابر عنتر ، المرجع السابق ، ص150.

إستطاعوا تحت راية الإسلام أن يحققوا ما أسماه ماكيندر " الإمبراطورية العالمية الأولى " في التاريخ، حيث أسقطوا بذلك وحدة البحر الأبيض المتوسط بمفهومه اللاتيني و حولوا هذا البحر إلى بحيرة عربية شبه خالصة<sup>1</sup>.

يحتوي البحر الأبيض المتوسط على 17 دولة و هي : إسبانيا، فرنسا، البرتغال، اليونان، قبرص، تركيا، مالطا، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، إسرائيل، الجزائر، المغرب، تونس و ليبيا ، و 8 من هذه الدول تقع في الضفة الجنوبية، و نلاحظ أن هذه الدول مختلفة على بعضها في مستويات و جوانب عدة كما يبرز ممايلي:

#### أ - الإختلافات على المستوى الديمغرافي و الإجتماعي :

و يمكن تقسيم هذا المستوى إلى مستويات جزئية ثلاث، متلفة أولا بعدم تناسق الكتلة الديمغرافية ما بين دول الشمال و دول الجنوب المتوسطي، بمعنى وجود نمو سكاني غير متكافئ .ثانيا إختلاف الثقافات ما بين دول الضفتين، حيث يغلب الدين المسيحي و الثقافة الأوروبية على دول الشمال مقابل الطابع الإسلامي العربي لدول الجنوب .ضف إلى ذلك تعدد اللهجات و هو عامل مشترك بين الضفتين، ليس من كونها متشابهة بل في تعددها. و ثالثا الإختلاف في المستويات المعيشية للفرد المتوسطي، و هذا التمايز كميًا و كيفيًا<sup>2</sup>.

#### ب-الإختلافات على المستوى الإقتصادي :

فهناك توزيع غير عادل للموارد أدى إلى ظهور بنايات إقتصادية غير متكافئة، فدول شمال الحوض يفوق ناتجها الوطني الخام ما يعادل 45 مرة الناتج الوطني الخام لدول الجنوب ، ضف إلى ذلك التفاوت في لبنة الصادرات و الواردات لطرفي المتوسط .ف نجد مثلا أن دول الجنوب تتكون بنية صادراتها من النفط، و الموارد الزراعية كما هو الحال بالنسبة للمغرب و تونس، و أما عن الطرف الشمالي فصادراته تحوي بالدرجة الأولى السلع الإليكترونية و التجهيزات الصناعية و الخاصة بالنقل و كذا السلع النسيجية، و من زاوية أخرى هناك تفاوت شاسع في نسبة مساهمة ضفتي المتوسط في التجارة العالمية، ففي حين يساهم جزء من شمال المتوسط (إيطاليا ، فرنسا و إسبانيا ) بنسبة تساوي أضعافا من مساهمة دول الجنوب في التجارة العالمية ،ضف إلى ذلك نسبة المديونية التي تقع على عاتق دول جنوب حوض المتوسط.

<sup>1</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص 62.

<sup>2</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص 63.

دون أن ننسى الفوارق المتعلقة بمستوى التنمية التقنية، فدول الجنوب تعاني من مشاكل التطور التقني و كيفية التوظيف الحسن و الناجح للموارد و الإمكانيات<sup>1</sup>.

و لقد عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة ما بين الدول المتوسطية في الجنوب و الدول المتوسطية في الشمال في الثلاثين سنة الماضية تطورات جد مختلفة، فالنتائج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في 1996 كان يقدر ب : 6744 بليون أورو أي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، و 50 مرة أعلى من دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة عدم التكافؤ نشير إلى أنه في الوقت الراهن فإن الدخل المتوسط حسب كل فرد هو حوالي 10 مرات أكبر في أوروبا منه في الدول المتوسطية الشريكة، و يرى الإقتصاديون أنه يجب إنتظار 40 سنة من أجل تخفيض هذا الفارق<sup>2</sup>.

ج- الإختلافات على المستوى السياسي : و هي متعلقة بطبيعة الحكم و الأنظمة السياسية المتعددة و المختلفة، حيث نجد مثلا أنظمة موناركية دستورية كما هو الحال في إسبانيا، و أنظمة جمهورية كما في إيطاليا و فرنسا، و أنظمة أخرى موناركية كما في المغرب، و أنظمة أخرى في طور البناء الديمقراطي مثلما في تركيا<sup>3</sup>.

### الأهمية الأمنية لحوض البحر الأبيض المتوسط

إن الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلقة به قضية محورية تهم العالم بأسره. هذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبيةمتوسطة الجديدة ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي، بمفهوم حماية الأفراد و المجتمع و حسب أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية و الدولية. مما أنتج تأثير متبادل بين الدول مما أنتج بدوره حالات من التوتر و عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أحدث تأثيرا سلبيا مباشرا على البلدان الأوروبية. لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال و جنوب المتوسط

<sup>1</sup> - بشار خضر، أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط1993 ، ص 163 .

<sup>2</sup> - زايري بلقاسم و كوربالي بغداد، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر.89، ماي2004

<sup>3</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص64



يسيطر على التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب . و عند الحديث عن الأمن في المتوسط نجد نفسنا أمام تحديات و قضايا نحصرها فيما يلي :

### أولا : الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية

هناك عدة قضايا مرتبطة بالنزاعات و الصدمات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية و التي تهدد الأمن و الإستقرار في المتوسط و على رأسها :

أ ( قضية الصراع العربي- الإسرائيلي : هذه المشكلة التي مازالت تهدد أمن حوض المتوسط و التي كانت بدايتها إتفاقية سايكس بيكو<sup>1</sup> عام 1916 ، و وعد بلفور 02 نوفمبر 1917 ، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948 ، مما أدى إلى صراع طويل بين العرب و إسرائيل، و الذي وصل إلى طريق مسدود بسبب تعنت إسرائيل في سياستها الإستيطانية و إصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني و خرق إلتزاماتها الدولية، مما أدى إلى إستمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط، و في هذا الصدد صرح المصري عمرو موسى " أن مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها و تداعياتها تمس بإستقرار منطقة البحر المتوسط " و أضاف متسائلا "كيف يمكن الحديث عن السلام و الإستقرار في منطقة المتوسط، في حين أن العملية السلمية تتعثر في كافة مساراتها "، و أما السوري فاروق الشرع فصرح بأن: "السياسة الإسرائيلية مضادة للسلام"<sup>2</sup>

و منذ عام 2000 دخل الشعب الفلسطيني في الإنتفاضة الثانية من جراء التعسف الإسرائيلي و بعد تعثر و فشل مسار السلام .

يعد موضوع السلام في الشرق الأوسط في مقدمه القضايا الواجب معالجتها و إيجاد حل لها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، لتحقيق الأمن و الإستقرار فيها، فهناك حاجة ماسة و ملحة لتكثيف الجهود و التعاون الدوليين لتحقيق السلام العادل و الشامل كشرط أساسي لخلق مناخ التناسق و التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط .و يتطلب هذا تشجيع جهود التعاون مع ضرورة أن يكتف الجانب الأوروبي من تواجده إزاء هذه القضية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، مع ضرورة العمل معا لإزالة العقبات التي تواجه التسوية الشاملة و النهائية لمشكلة الشرق الأوسط .فلا يمكن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن تعرف الأمن و الإستقرار من دون إسترجاع الأراضي العربية المحتلة من

<sup>1</sup> - إتفاقية سايكس بيكو كانت تافهما سريًا بين فرنسا و المملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على

اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا و بريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهوي الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى.

<sup>2</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص 51.50

طرف إسرائيل، و إسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني إليه كاملة للوصول بالقضية إلى مرفأ الحل العادل و الشامل<sup>1</sup>.

**ب ) القضية القبرصية بين تركيا و اليونان :** حول المياه الإقليمية في بحر إيجا و على جزر يونانية تقترب من السواحل التركية .إن جذور المشكلة تعود إلى حوالي خمسة قرون، و بالتحديد منذ أن دخلت هذه الجزيرة في ظل الملكية العثمانية، و شكلت منذ هذا الوقت تعقيدا في العلاقات بين تركيا و اليونان، يبدأ التاريخ الحديث للجزيرة من 1878 تاريخ توقيع أنقرة و لندن لإتفاقية تؤول ملكية الجزيرة لبريطانيا، كمكافئة على حماية هذه الأخيرة للمضايق التركية من الزحف الروسي، و أما عن القبارصة كانوا يرون في ذلك خلاصا من الحكم العثماني، في عام 1974 تجزأت اليونان إلى نصفين، جمهورية اليونان في الجنوب و القسم اليوناني التابع لتركيا في الشمال . وافقت أطراف النزاع على طلب مجلس الأمن حول حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات، و فتح طريق مباشر للدبلوماسية و الوساطة، و إمتدت المساعي الدولية لحل الخلاف إلى غاية عام 1981 ، السنة التي تجدد فيها النزاع لإصرار طرفي الخلاف على إعطائه طابع تقني . علما أنه في 2004 إنضمت اليونان رسميا إلى الإتحاد الأوروبي في حين ترفض أنقرة أن يعتبر حل القضية القبرصية و خلافاتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لإنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

و يبقى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية رغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة تصل إلى طريق مسدود رغم كذلك العديد من الإجتماعات و المحدثات بين الطرفين<sup>2</sup>.

**ج ) قضية الصحراء الغربية :** التي عجزت عن حله كل جهود المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية ثم بعدها الإتحاد الإفريقي و حتى جهود منظمة الأمم المتحدة التي أرسلت أمنائها العاميين و مبعوثيها إلى المنطقة مرارا و تكرارا من دون جدوى، إلا أن كل تقارير المبعوثين كللت بتصريحات مفادها أهمية و ضرورة وضع مشروع أممي لإجراء إستفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة و الشعب

الصحراوي لإيجاد حل لأخر حالة تصفية إستعمار في القرن الواحد و العشرين، رغم تعنت الحكومة المغربية و محاولتها التملص من إلتزاماتها الدولية عن طريق وضعها لمشروع الحكم الذاتي الذي يرفضه الطرف الصحراوي معتبرا إياه نوع من المراوغة المغربية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - طه المجنوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية، موقع الأهرام الرقمي 00:02 سا ، 2015/04/26.

<sup>2</sup> - برد رتيبة ، المرجع السابق ، ص52

و رغم اللقاءات الصحراوية -المغربية المتكررة، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة مرضية للطرفين و خاصة للطرف الصحراوي، فبأدت هذه المشكلة العويصة المهدة لأمن و إستقرار المنطقة و المعيقة من جهة أخرى لجهود التكامل المغاربي لما خلقتة القضية من توتر في العلاقات الجزائرية المغربية.

( د ) قضية الأزمة اللبنانية : حيث يحتل لبنان موقع جغرافي هام في الشرق الأوسط، بمساحة تقدر ب 10452 كلم<sup>2</sup> و يعتر بلد فتي كون ما يعادل نسبة 1/3 من سكانه دون 15 سنة .

يطل غرب لبنان على البحر المتوسط و الغرب عامة أما شرقه فيقابل سوريا، يتكون لبنان من 60 ٪ مسلمين و 30 ٪ مسيحيين، مما أدى إلى مناوشات و نزاعات عدة بينهما ، و في 1841 تم و لأول مرة تقسيم لبنان على أساس ديني، المسيحيين في الشمال و المسلمين في الجنوب، و في 1920 منحت عصبة الأمم عهدة لفرنسا لإدارة الشؤون اللبنانية، إلا أن الأمر تغير مع مطالبة الوطنيين في 1941 بإستقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان في 1947 ، إلا أن الأمور لم تسر كما إشتهها اللبنانيين، بحيث عادت أزمة لبنان إلى الواجهة في 1975 ، بإشتعال الحرب بين المسيحيين و المسلمين و التي لم تنتهي إلا في بداية الثمانينات، و في 1978 قامت إسرائيل بعملية زحف على لبنان، إرتكبت فيها أشع الجرائم، مما إستدعى تدخل القوات الأممية لإسترجاع الأمن، حيث تم وضع البلاد تحت الوصاية السورية.

إلا أن الأزمة عادت مرة أخرى في 2006 عند مقتل رفيق الحريري، الأمر الذي عجل بمغادرة القوات السورية إضافة إلى تدخل إسرائيل لمواجهة حزب الله ، الجديد في الأمر هو تطور الأزمة اللبنانية من أزمة ذات جذور إنقسام عقائدي إلى أزمة ذات طبيعة جديدة إذ لم تعد أزمة ذات أصل عقائدي فقط بما أن الأحلاف اليوم في الأزمة تقوم بين أطراف ذات عقائد مختلفة، مثل تحالف حزب مشعل مع حزب الله . و لقد توصلت الأطراف اللبنانية إلى وفاق شهر ماي 2008 ، و أطلق عليه إتفاق الدوحة، بحيث حقق هذا الإتفاق نوع من الإستقرار النسبي للأوضاع دون التوصل إلى حل نهائي<sup>2</sup>.

( هـ ) خطر الإرهاب المتوسطي : أو ما سمي بالقاعدة الخلفية للإرهاب المتوسطي، الذي أصبح من العوامل المهدة للإستقرار الإقليمي، و كانت الدول الأوروبية في بداية الثمانينات تتهم عدة دول متوسطة

<sup>1</sup> - خطار أبو دياب ، البعد المتوسطي في الصراع و الحوار بين الحضارات، مجلة الجديد ، العدد 6 ،مؤسسة العرب ، لندن، يوليو 2015 ، ص

و غالبيتها تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط مثل ليبيا و سوريا بدعم و المساندة المادية و المعنوية للجماعات الإرهابية، و كذا التسبب في عدة عمليات إرهابية<sup>1</sup>.

### ثانيا : تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط

من القضايا التي تبرز الأهمية الأمنية الكبيرة لحوض البحر الأبيض المتوسط و التي من جهة مقابلة تؤثر على أمنها لإرتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية المتمركزة سواء التابعة لدول الحوض المتوسطي أساطيل القوى الأوروبية ، أو للدول الخارجية و الأجنبية عن هذا الحوض الأسطول السادس الأمريكي، فبالرغم من التطورات الدولية و الإقليمية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية، و هذا لأجل الحفاظ على إستقرار هذه المنطقة الحساسة و الإستراتيجية، و هذا لأجل التصدي و لمنع أي مؤثرات دولية أو إقليمية من شأنها أن تظهر في مناطق التلامس الأرضي لدول حوض المتوسط ، مما زاد من التخوفات و ضاعف بذلك من تركيز إهتمام الدول خاصة المحيطة بالحوض بضمان الأمن و الإستقرار ، و لقد تضاعف هذا الإهتمام أضعافا مضاعفة مع زيادة الإهتمام الأمريكي بالتحكم بمنطقة حوض البحر المتوسط ، و هذا من خلال محاولات إقحامه في خطة مشروعها للشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي سيعرض البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة التوترات و اللاستقرار و يحوله إلى ساحة للصراع البحري لأساطيل القوى الكبرى المتواجدة و المهيمنة عليه ، و دفع سباق التسلح و التنافس ما بين هذه الأساطيل نحو الأمام، و هنا يبرز خاصة التنافس على إقامة قواعد عسكرية على ضفاف المتوسط ، و إلى تحويل بعض الموانئ إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما حدث بالنسبة لميناء حيفا الإسرائيلي، إضافة إلى المستودعات العملاقة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل لتخزين الأسلحة و المعدات العسكرية الأمريكية صف إلى ذلك شتى الإغراءات، خاصة الإقتصادية منها، التي تحاول تقدمها لدول الحوض مقابل القبول بإقامة قواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها.

إضافة إلى تمركز الأساطيل البحرية الضخمة في البحر الأبيض المتوسط ، تطرح كذلك قضية أخرى متعلقة بأمن المتوسط و هي مرتبطة بكون هذه المنطقة منطقة عبور للترسانة الحربية، و إحتواءه على ترسانة نووية هائلة، تكون خطرا كبيرا على دول و شعوب المنطقة، مما أدى إلى المطالبة بقضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة مما يحقق الأمن و الإستقرار في هذه البقعة من العالم، و في هذا

<sup>1</sup> - خديجة بنقفة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص48

الصدد قامت مصر بدعوة إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، لكنها إمتنعت عن الإستجابة لذلك، و متمتعة بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية

### ثالثا : الأمن البيئي في منطقة المتوسط<sup>1</sup>

إن الأمن البيئي من القضايا الهامة و الحيوية، رغم عدم إرتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، إلا أنه يعتبر ذو أهمية عالية بالنسبة للأفراد و الشعوب المقيمة على ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط، و كذا الأجيال القادمة. إن حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر شبه بحيرة و هو كذلك بحرا شبه مغلق ، فهو جغرافيا لا يمتلك سوى ثلاث فتوحات يتصل بها بالبحار و المسطحات المائية الأخرى، مما يصعب من عملية تجديد المياه فيه، فهو من جهة أخرى يتعرض إلى حالات حادة و خطيرة من التلوث البيئي . مما يستدعي ضرورة إعطاء أهمية بالغة للإعتناء بقضايا التلوث و البيئة من طرف جميع الدول و خاصة الساحلية منها . فلا يجب أن يبقى البحر الأبيض المتوسط مجرد مجال للممرات الملاحية أو منطقة عسكرية جد إستراتيجية ترسو فيها الأساطيل البحرية، فالأمر أكبر بكثير من ذلك لأن حوض المتوسط يعتبر حلقة ربط حيوية و معبرا هاما و أساسيا يربط مختلف أجزاء العالم القديم .رغم تواجد العديد من المنظمات الإقليمية المهتمة بالبيئة و التي تسعى للحماية المحيط المتوسطي، إلا أن المهمة ليست سهلة لطبيعة التواجد العسكري الهائل و كثافة الأنشطة الإقتصادية، و السياحية المرتبطة بسواحل المنطقة .ضف إلى ذلك إرتفاع و كثافة التمرکز السكاني حول ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط، نظرا لمناخه المنشود و الملائم، فلا بد من أن تحظى هذه المنطقة بالعناية و الإهتمام عن طريق تكثيف جهود التعاون بغرض الحد من التلوث.

<sup>1</sup> - كلاوس توبفار ،ترجمة: مواية أحمد، أمواج المتوسط (البحر يستحق صوتنا ) خطة عمل البحر المتوسط ، العدد 55، مارس 2006 ، ص

## المبحث الثاني : الشراكة الأوروبيةمتوسطة ( التعريف - الأهداف والدوافع - الأبعاد )

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالشراكة الأوروبيةمتوسطة وأهداف والدوافع الدافعة لإقامة الشراكة الأوروبيةمتوسطة و كذلك سوف نستعرض الأبعاد الشراكة و ذلك للدخول في صلب الموضوع والتعرف عليه من الجوانب النظرية التي تخولنا دراسة وفهم الموضوع.

## المطلب الأول: تعريف الشراكة الأوروبيةمتوسطة .

شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين ، تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية ، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد ، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط<sup>1</sup>.

كانت بدايات التوجه المتوسطي بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط - تماما كالشرق الأوسط- تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق .ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في إجتماعه الذي إنعقد في " كورفو " باليونان في جويلية 1994، ثم جاء إنعقاد مؤتمر 28 نوفمبر 1995 شاركت فيه - برشلونة للشراكة الأوروبيةمتوسطة خلال اليومين 27 الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا لأسباب سياسية كما شاركت كل من (تركيا وقبرص، مالطا ، إسرائيل ) ،وقد صدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الإقتصادية والمالية ، الشراكة الثقافية والإجتماعية والقضايا الإنسانية ، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.

## تعريف الشراكة الأوروبيةمتوسطة

إن عبارة الشراكة الأوروبيةمتوسطة تلزم علينا تعريف مصطلحين هما الشراكة و الأوروبيةمتوسطة:

فيما يخص المصطلح الأول والمتمثل في الشراكة فله عدة تعاريف ، حيث يمكن تصويره على أنه مصطلح إقتصادي قانوني يعبر عن تعاقد يجمع طرفين أو أكثر لتحقيق مصالح مشتركة مع مساهمة كل طرف بنسبة

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة ، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، جامعة الجزائر ، 2005.ص35

معينة من الجهود اللازمة لتحقيق المنفعة المشتركة في الأمد الطويل<sup>1</sup>.

ويعرف فتح الله ولعلو الشراكة في كتابه الإقتصاد العربي و المجموعة العربية على انها هي العلاقة المشتركة و القائمة على اساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تجسيد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة<sup>2</sup>.

و إن مدلول كلمة " الشراكة " يسوده الكثير من الغموض ويستعمل في المناسبات دون تحديد دقيق لمعناه، وببساطة فهو موضحة هذه الأيام، فمن شراكة الدول المتوسطة النامية كل على حدى مع الإتحاد الأوروبي، و شراكة بعض الدول العربية كالأردن و مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشراكة بين الدول والشركات الدولية، وبذلك فقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها.

و في القاموس العربي الشراكة تعني إختلاط النصيبين بحيث لا تميز الواحد عن الآخر، وهي مصدر الفعل شارك و تشاركاً، و معناه وقعت بينهما شراكة.

والشراكة باللغة الفرنسية هي Le partenariat و تعني نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين<sup>3</sup>.

إن مصطلح الشراكة بما يمتاز به من حداثة يفترض عدة معان لا تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة ويمكن حصرها كما يلي :

### 1\_ معنى عام

ويتماشى فيه عقد الشراكة مع عقد الشركة حيث تصبح الشراكة بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافي .

<sup>1</sup> - شلغوم سهيلة ، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للإندماج في الإقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة

ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2009.2008، ص27

<sup>2</sup> - شلغوم سهيلة، المرجع السابق، ص27

<sup>3</sup> - ليليا بن منصور ، المرجع السابق ، ص 53

## 2\_ معنى خاص

ويضيق فيه معنى الشراكة إلى الحد الذي يجعل منه مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم.

أما فيما يخص المصطلح الثاني فهو إختصار لكلمتين: الأوروبية والمتوسطية الكلمة الأولى تعني دول الإتحاد الأوروبي والكلمة الثانية تعني الضفة الجنوبية للبحر المتوسط أي ان الشراكة الأوروبية المتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال الحر المتوسط وبين بعض دول وشرق المتوسط.

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة الأوروبية المتوسطية والتي نسيغ بعضها فيما يلي :

الشراكة الأوروبية المتوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب التي ترتبط بشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وأن هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحريك التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الإنطلاق نحو تعاون سياسي وإقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والإستقرار الإجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروبية متوسطية تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة.

كما تعرف الشراكة الأوروبية المتوسطية على أنها تجمع اقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط ، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو أفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الأتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل وتعد هذه الشراكة وكما حددها إعلان برشلونة إطارا شاملا متعدد الأطراف حيث لا تعتبر إتفاقا تجاريا عابرا ولا توافقا سياسيا محدد بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة<sup>1</sup>.

والشراكة الأورو-متوسطية هي :عبارة عن تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بين الطرفين وإقامة منطقة اقتصادية

<sup>1</sup> - وردة شاوش ، تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،



أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية<sup>1</sup>.

كما تعرف كذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية بعلاقة تعاون بين الإتحاد ودول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم وإنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت إنهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات م. أ كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة وإرتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر مما يعملان على الشكل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الآخر.

وتعريف الشراكة في وجهة نظر أوروبية أنها توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني مشاكل عديدة، و ذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ، ومواكبة التقدم في شتي الميادين، والإندماج في الإقتصاد العالمي وفقا لمنطق الإفتتاح الإقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم.

ومفهومها من وجهة نظر دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط أنها وسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بنايات الإقتصادية والإجتماعية ، ويفرض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة<sup>2</sup>.

أما " ناصيف حتي" يعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنها: نهج اوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى امد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية.

أما فتيحة تلاهيت : فترى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية هي مشروع تعاون ،وحتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح والأهداف لكل الطرف المشاركة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان روابح، المرجع السابق، ص77

<sup>2</sup> - غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروبية جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 . 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف ،ص2

<sup>3</sup> - ليليا بن منصور ، المرجع السابق ، ص61

المطلب الثاني : أهداف ودوافع الشراكة الأوروبية متوسطة.

أولا : أهداف الشراكة :

إن سعي الإتحاد الأوروبي لوضع سياسة جديدة لعلاقاته مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط نتيجة مجموعة من المرامي و الأهداف التي يأمل في تحقيقها ليضمن استمراريته كقوة عالمية تضاهي القوة الأمريكية واليابانية،<sup>1</sup> وإن أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة تتمحور حول ثلاثة جوانب السياسية، الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى الجوانب المالية والأمنية ، الثقافية و الإنسانية.

ويعتبر إعلان برشلونة الذي إنعقد يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 الوثيقة الأساسية التي تشكل إطار الشراكة الأوروبية متوسطة وقد حددت فيه أهداف التعاون الأوروبية متوسطة فيما يلي<sup>2</sup> :

### 1- الأهداف الإقتصادية و المالية :

إن أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة هي تنمية المنطقة إقتصاديا بشكل دائم بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات و بناء منطقة لازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة<sup>3</sup>، و يؤكد بيان برشلونة في هذا الجانب على أهمية النمو الإقتصادي والإجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية<sup>4</sup> :

- تحسين عجلة النمو الإقتصادي والإجتماعي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل.
- تقليل الفوارق التنموية وتقلص فجوات التطور في المنطقة الأوروبية متوسطة.
- توفير سوق أوسع لصادراته، وزيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة الأوروبية متوسطة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - شلغوم سهيلة، المرجع السابق، ص 28.

<sup>2</sup> - هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص 41.

<sup>3</sup> - نذير بطاطاش، المرجع السابق، ص 18

<sup>4</sup> - انور محمد فرح، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والثلاثون.

<sup>5</sup> - الجوزي جميلة، المرجع السابق ، ص 37

## 2- الأهداف السياسية والأمنية :

في ظل الظروف الدولية المزرية التي ميزت العشرية الأخيرة في القرن العشرين إلتصت الإستقرار السياسي والوضع الأمني لدول حوض البحر الأبيض المتوسط جاءت الشراكة السياسية والأمنية هادفة إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة إستقرار على صعيد الإقليمي ، وتدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية ، ومن ثمة المساهمة في خلق بيئة مواتية لإزدهار النشاط الإقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص ولذلك فقد تعهد أطراف المشاركة بالإلتزام بجملة من الأمور الموالية<sup>1</sup> :

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان .
- تحديد فضاء مشترك للسلم والإستقرار من أجل تدعيم الحوار السياسي الأمني.
- تنمية دولة قانون والديمقراطية والإعتراف بحق الدول في اختيار النظام السياسي - الإجتماعي - الثقافي - الإقتصادي - القضائي الخاص بها ، مع العمل على احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- احترام الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير .
- تسوية النزاعات القائمة بين الشركاء بالوسائل السلمية .
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وعدم التسلح بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع<sup>2</sup>.

## 3 - الأهداف الإجتماعية والثقافية والإنسانية :

لقد ركز هذا الجانب من المشاركة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع وتبادل بين الثقافات و المجموعات المدنية ، وتؤكد الأطراف المشاركة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والإهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب ، والمشاركة في التدابير الصحية و المعيشية للسكان ، ودعم المؤسسات الديمقراطية وتوكيد دول القانون ،

<sup>1</sup> . شلغوم سهيلة، المرجع السابق،ص29

<sup>2</sup> . نذير بطاطاش، المرجع السابق،ص18

مقاومة ومحاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله،<sup>1</sup> و مكافحة المخدرات و ظاهرة افجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية.

وإذا كانت للشراكة أهداف نبيلة في شقها الظاهري كتوسيع مجالات التعاون من أجل إحداث نقلة نوعية في المسار التنموي وعلى اسس يكون الطرفان قد اتفقا عليها ، فإنها من الناحية العملية ، قد تكون نتائجها أقل مما يتوقع منها ما لم يصاحب هذه العملية جدية في الطرح و صرامة في التنفيذ و تسخير لآليات كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية<sup>2</sup>.

وتختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الإقتصادية، كما هو الحال بصفة عامة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الإقتصادية والسياسية والأمنية، كما أنها ترغب من خلال الاتحاد الأوروبي في أن تلعب الدور الرئيسي في إدارة وتقرير شؤون المنطقة المتوسطية التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية وتاريخية، وبالخصوص بعد تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة<sup>3</sup>.

### اولا : أهداف الإتحاد الأوروبي

يمكن إجمال أهداف الإتحاد الأوروبي من خلال الشركة الأوروبية المتوسطية فيمايلي<sup>4</sup>:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- إقامة منطقة إستراتيجية سياسية واقتصادية أوروبية \_متوسطة من أجل منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين الكبيرتين في العالم الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة والآسيوية بزعامة اليابان، وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من ضرب عصفورين بحجر واحد :من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمن حصة أوروبا في الإقتصاد العالمي

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، المرجع السابق،ص38

<sup>2</sup> - هويدي عبد الجليل، المرجع السابق،ص42

<sup>3</sup> - ابراهيم بوجلحة، دراسة تحليلية وتقييمية لطار التعاون الجزئري الأوروبي على ضوء الإتفاق الشراكة الأورو جزائرية . دراسة تقييمية

لمجموعة من المتغيرات الكلية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2012،ص123

<sup>4</sup> - بشكيط سهام ، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر الإتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة

الجزائر،2008،2009،ص112

- من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تتنافس فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادي.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية<sup>1</sup>.
  - العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث دعم نمو متواصل ,ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي بمب يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط<sup>2</sup>.
  - كما يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:
    - التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
    - الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط من مزايا حجم الكبير.
    - تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة ,الطاقة والاستثمار.

### ثانيا : أهداف الدول المتوسطية

تسعى دول الضفة الجنوبية و الشرقية من وراء شراكتها مع الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء على الصعيد السياسي من خلال الشراكة في المجال السياسي والأمني ومحاولة تحقيق الاستقرار ، أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي وتحقيق مصالح اجتماعية وثقافية من خلال الشراكة في المجالين الاجتماعي والإنساني إذن فهي ترغب في<sup>4</sup>:

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، المرجع السابق،ص38

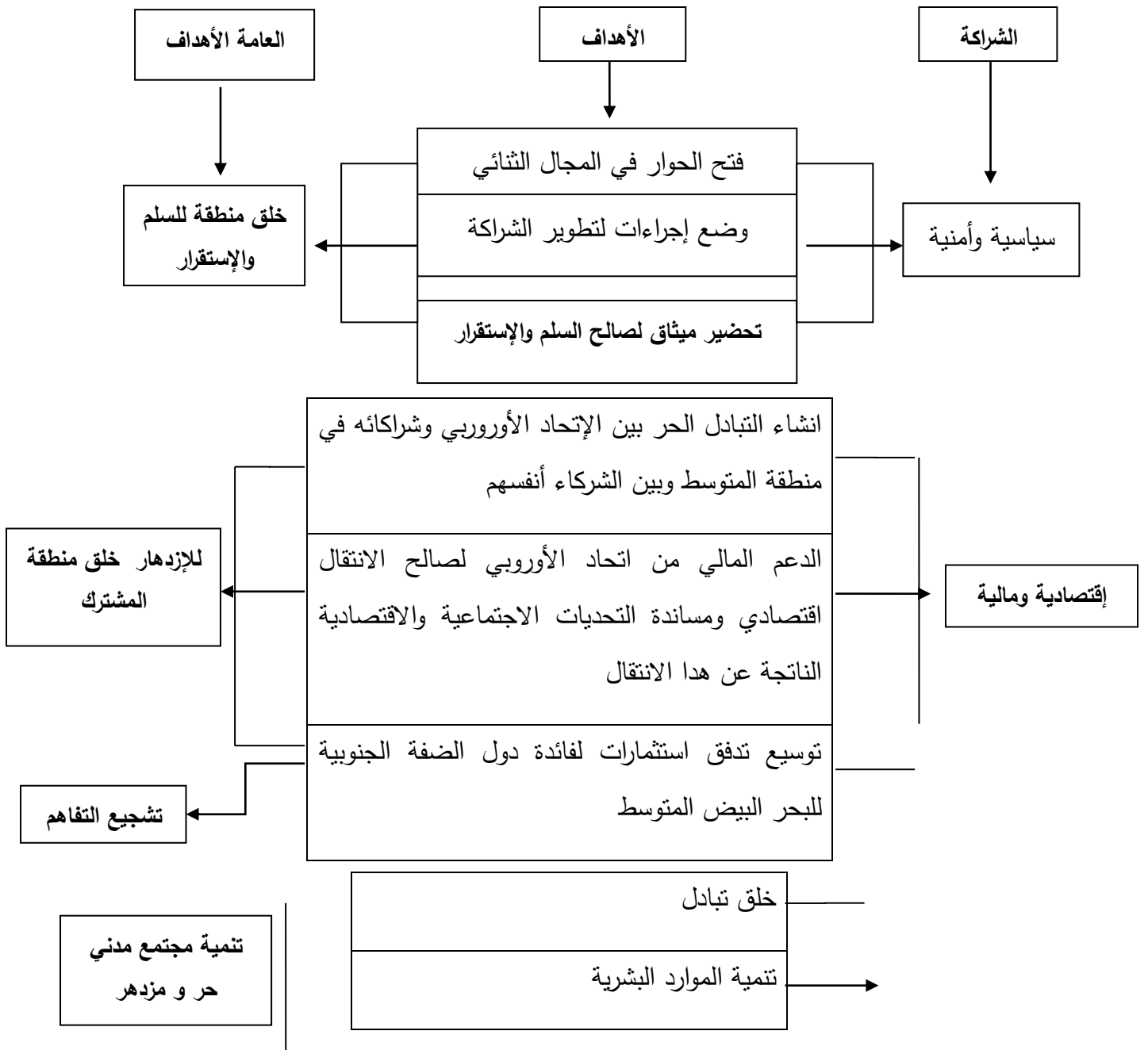
<sup>2</sup> - ابراهيم بوجلحة، المرجع السابق،ص124

<sup>3</sup> - عمورة جمال ,دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو- متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،

جامعة الجزائر،2006. 2005. ص 157

<sup>4</sup> - بشكيط سهام ، المرجع السابق،ص111

- الصناعية من جهة ، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى مما يضمن لها تحقيق فائض كبير من خلال مبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة



1) الشكل رقم:1: المصدر ، شلغوم سهيلة ، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للإندماج في الإقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2009- 2008، ص30 .

### ثانيا : دوافع الشراكة الأوروبيةمتوسطة :

إن الدوافع الشراكة الأوروبية المتوسطة ، تندرج في إطار إعادة جديدة لتحديد دور المجموعة الأوروبية تجاه أقرب المناطق إليها واشدها اضطرابا ، حيث وجدت جميع أقطار الحوض الجنوبي والشرقي للمتوسط نفسها على درجات مختلفة في مواجهة مجموعة من المشكلات المتمثلة في أزمة اجتماعية ناشئة عن ضعف استراتيجيات التنمية ونمو ديمغرافي في غير متحكم به ، وعجز الأنظمة السياسية عن بناء المجتمع المدني ، ونمو حركات المعارضة المتسمة بصبغة دينية والملتجئة إلى الضعف لبلوغ أهدافها ، وتفاقم المديونية وقد ساعدت أوروبا على زيادة تفاقم هذه المشاكل من خلال اتباع سياسات متحفظة بخصوص نقل المعلومات والتقنيات ونشر التكنولوجيا وعدم البحث عن الوسيلة لحل مشكلة الديون و النهوض بالإستثمارات في المنطقة.

ونتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة بشكل خاص والنظام الدولي عامة، وما تولد عن كل ذلك من مخاطر جديدة تتعلق بأمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط التي تؤثر على أمن واستقرار القارة الأوروبية كل هذا دفع الجانب الأوروبي إلى إنتهاج سياسة جديدة نحو هذه المنطقة، تمثلت في طرحها لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة تحت لوائه دوافع ذات ابعاد سياسية واقتصادية وأمنية للطرفين<sup>1</sup>.

ومن الدوافع نذكر أبرز دوافع الشريكين الإتحاد الأوروبي وشركاء الإتحاد:

### أولا : دوافع الإتحاد الأوروبي .

يمكن حصر الدوافع الأساسية للإتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة الأوروبيةمتوسطة في النقاط التالية :

**1- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة :** لقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر العصور مطمعا لمختلف القوى الكبرى الساعية للإستفادة من خيراتها ، وإن إختلفت الطريقة و الأسلوب في عصر لآخر، وجاءت فكرة الشراكة الأوروبيةمتوسطة تجسيدا لمحاولات الإتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة لكن من خلال إعطاء

<sup>1</sup> - وفاء كاظم الشمري، الجغرافيا السياسية المعاصرة ،دار البداية ناشرون وموزعون ،ط1،عمان ،2012 ص 118

علاقاته مع الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط بعدا يرتكز على التعاون الشامل فيما بينهم إقتصاديا ، سياسيا ، واجتماعيا .

**2- البحث عن الدور إقليمي أكبر:** أدت التحولات الجذرية في موازين القوى من انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 ، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيم على الساحة الدولية سياسيا وإقتصاديا إلى توجيه الإتحاد الأوروبي اهتماماته نحو دول جنوب وشرق المتوسط في محاولة للحفاظ على مكانته الإستراتيجية ، و الإبقاء على دوره كقطب مركزي عالمي وكذا محاولة وقف المد الأمريكي، ويريد الإتحاد الأوروبي أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية وخاصة النفطية<sup>1</sup>.

من هنا جاء التفكير في ايجاد نوع من التعاون أو الشراكة تضم عدد من الأقطار العربية واسرائيل لمحاولة فرض دور رئيسي لها مقابل الدور المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، هذه الأخيرة التي حاولت فرض تصور لهايكل التعاون الإقليمي من خلال طرحها لمشروع الشرق أوسطية<sup>2</sup> .

**3- اتساع المجال الأوروبي :** بعد الحرب الباردة اعطت ألمانيا و دول أوروبا الشمالية في الإتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لدول اوروريا الوسطى و الشرقية لإحتوائها ومساعدتها ، وخوفا من ظهور نزعة ألمانيا تسيطر وتهيمن على المجموعة الأوروبية ككل ، عملت دول اوروريا الجنوبية على إعادة بعث العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط وتعزيزها من خلال ما عرف بمشروع غرب المتوسط (5+5) والذي ضم الدول المغاربية الخمسة من جهة و(فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، مالطا ) من جهة أخرى .

**4 - ضمان الأمن واستقرار الإتحاد الأوروبي :** أثار انتشار وتوسع الحركات الإسلامية ومشاركتها الإيجابية في المسار السياسي على مستوى عدد من دول جنوب وشرق المتوسط ، أثار الدول الأوروبية ، ودخلت في مواجهات علنية ضد عدد من الجماعات الإسلامية معتبرة أنها تمثل تهديدا لها .

**5- فشل السياسية السابقة :** لقد اتسمت العلاقات الإقتصادية بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية وبلدان جنوب المتوسط وشرق المتوسط سابقا بطابع الظرفية وفقدان التصور المشترك ، لتطوير هذه العلاقات بما

<sup>1</sup> - نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد

خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، 2014، ص93

<sup>2</sup> - هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص43.



يخدم مصالح الطرفين وهو ما دفع بالطرفين إلى التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الإقتصادي وإرساء أسس جديدة ودائمة لعلاقتهما الإقتصادية قصد بناء شراكة حقيقية في سياق النظرة الجديدة للإتحاد الأوروبي إتجاه دول الحوض المتوسط.

#### 6- الهجرة من الجنوب إلى الشمال:

وعى لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاوناً متوسطياً من خلال الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم لدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير شرعية ، و إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا و الحد منها ، وذلك عبر ما يعتقد أن المشروع الأوروبي المتوسطي سيؤدي إليه من إحداث للتنمية وازدهار داخل الدول العربية المتوسطية، خاصة الشمال إفريقية وبالتالي تخفيف من حدة البطالة<sup>1</sup>.

#### ثانيا :دوافع شركاء الإتحاد الأوروبي:

يمكن تلخيص دوافع شركاء الإتحاد الأوروبي من خلال النقاط التالية:

#### حتمية الإنماج في الإقتصاد العالمي

تيقنت دول المنطقة بان الإنماج في فضاء إقليمي أوروبومتوسطي، يعد نقطة عبور لإندماج أوسع في الإقتصاد العالمي ، نتيجة لتراجع المزايا والمنافع التضيقية، المتحصل عليها من خلال العلاقات السابقة للتعاون المتوسطي،وأملا منها في الحصول على منافع ومزايا أحسن من الإتفاقيات السابقة فإن دول جنوب وشرق حوض المتوسط زاد في المشروع الأوروبومتوسطي الجديد دفعة لعجلة التنمية ومرحلة مهمة في اندماجها في الإقتصاد العالمي.

#### الإصلاحات الإقتصادية:

تشهد العديد من دول حوض المتوسط تطورات اقتصادية صاحبها إصلاحات هيكلية كالجزائر ومصر ، وذلك بهدف تحرير إقتصادها والحد من تدخل الدولة وتحرير تجارتها الخارجية وفتح الباب أمام استثمار الأجنبي وتشجيعه بمنظومة قانونية محفزة باعتبارها أن أغلب الدول الجنوبية لحوض المتوسط كانت

<sup>1</sup> - طالبي بدر الدين ، الشراكة الأوروبية المتوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي" دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2010-2011،ص25

تنتهج النهج اشتراكي ، وبالتالي فهي ترى في الإنضمام لمنطقة تبادل الحر في إطار المشروع الأوروبيمتوسطي وسيلة تدعمها في هذا التوجه.

### ظهور أوروبا الشرقية كمنافس

إن التوسع الذي يشهده الفضاء الأوروبي خاصة مع محاولة دول أوروبا الشرقية الإنضمام في الإتحاد الأوروبي لكسب مكان لها ضمن الخارطة السياسية والاقتصادية الأوروبية، ولد مخاوف لدى بلدان الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط ، خاصة المغاربية منها ، من تحول الإهتمام الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية وهو ما شجع الدول ودفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>

### الاستفادة من نقل التكنولوجيا

باعتبار أن التقدم هو المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الإحتكاك بالدول الأوروبية باعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الإستثمار في هذا المجال، كونه العامل الأساسي للرفع من الأداء الإقتصادي وعي حكومي وعربي بضرورة الإفتتاح على تكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي حكومات العربية بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية وإحترام للرأي الآخر لتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا<sup>2</sup>.

ويرى المحللون الإقتصاديون وخبراء التنمية أن البلدان جنوب وشرق المتوسط تعاني من قلة الإهتمام بمجال البحث وتطوير التكنولوجيا فنجد مثلا ، أن دولاً كالجائر وتونس لا تخصص سوى 1% من الناتج الداخلي الخام لتطوير التكنولوجيا في حين تصل مخصصات الدول الأوروبية إلى 2% من الناتج الداخلي الخام<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث : ابعاد عقد الشراكة الأوروبيةمتوسطة.

ثلاث أبعاد أساسية سياسية وأمنية، إقتصادية ومالية، إجتماعية وإنسانية.

### الفرع الأول: البعد السياسي والأمني

<sup>1</sup> - هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص4546

<sup>2</sup> - نادية بلورغي، المرجع السابق ، ص93

<sup>3</sup> - هويدي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص46

يعتبر الهاجس الأمني أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الاتحاد الأوروبي للتركيز على البعد السياسي والأمني في مؤتمر برشلونة، حيث أن التقلبات السياسية التي تشهدها بعض دول جنوب المتوسط إضافة إلى استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي لطالما شكلت تهديدا لحدوث إنزلاقات في منطقة حوض المتوسط ضمان استقرار الاتحاد الأوروبي مرهون بالاستقرار الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تعتبر في نظرهم مصدرا لغياب الأمن الذي يزعزع أوروبا<sup>1</sup>.

ولكي يتحقق هدف الشراكة السياسية والأمنية، والمتمثل في إقامة منطقة متوسطة مشتركة للسلام والاستقرار والأمن عبر حوار سياسي منتظم ومتين، فإن الدول الأوروبية والمتوسطة إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ كاحترام السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية ، وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلا سلمياً، والسيطرة على التسليح وانتشار الأسلحة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل ، ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة<sup>2</sup>.

والواضح أن دول الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة، وهي تهديدات مبالغ فيها وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى .

### الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي

شدد المشاركون على الأهمية البالغة التي يكتسبها البعد الاقتصادي والمالي باعتباره الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية متوسطة، واتفقوا على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر المتوسط من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين وسعياً لبلوغ هذه الأهداف جرى الاتفاق على إقامة شراكة اقتصادية مالية تعتمد على ثلاث دعائم رئيسية وهي:

التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، تطوير التعاون الاقتصادي والتعاون المالي.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن رواج، المرجع السابق ، ص78

<sup>2</sup> - فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية اقليمية والدولية . دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر2012.2013،165، ص

أ ) إنشاء منطقة للتجارة الحرة : تعرف على أنها " : تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق منافع إقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

ويتم التوصل إلى الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة ، عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجدول زمنية محددة ، وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية ، يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد، ووفقا لاتفاقات التحرير المتبادل ، كما يتضمن الاتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات.

ب ) تجسيد التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي.

ج) إلحاق بلدان الجنوب بمنطقة للتبادل الحر كونها أسواق هامة لتصريف منتجات الدول الأوروبية وفي نفس الوقت تعتبر الممون الرئيسي لأوروبا بالطاقة النفط والغاز<sup>1</sup>.

زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطيين: يعتبر برنامج MEDA أداة التمويل الرئيسية لسياسات الشراكة الأوروبية متوسطة ، والبرنامج يعنى بالسياسات المالية و الفنية اللازمة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول المتوسط، فعلى مدى السنوات 1999. 1996 خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 3400 مليون أورو من إجمالي 4685 مليون أورو كإعانات إنمائية في إطار برنامج المساعدات المالية.

وقد توزعت هذه الإعانات بنسبة % 86 على تسع دول من بين الإثنا عشر دولة متوسطة الأعضاء في اتفاقية الشراكة، باستثناء كل من الكيان الإسرائيلي ومالطا وقبرص، نظرا لارتفاع مستويات الدخل والنواتج المحلي الإجمالي في هذه الدول الثلاث ، أما 14% المتبقية فهي متاحة في شكل مشاريع وبرامج إقليمية<sup>2</sup>.

**الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والإنساني :**

<sup>1</sup> - عبد الرحمان رواج، المرجع السابق ، ص78

<sup>2</sup> - فيروز سلطاني، المرجع السابق ، ص166.165

شكّلت منطقة البحر المتوسط منذ آلاف السنين مكان تمازجت فيه الثقافات والحضارات المختلفة، وذلك لتعدد الأصول (العربية، الأوروبية ) والديانات (الإسلام المسيحية اليهودية) اتسمت العلاقات بينها غالباً بالتنافر والمواجهة بدأت الحروب الصليبية، ولم تنته بالحركة الاستعمارية ويتضمن تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، واحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة ، وكذا القطاع الصحي، والاهتمام بالشباب، ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير المشروعة ، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.

وفي محاولة تحقيق التقارب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بينها، فقد اتفق الشركاء من خلال إعلان برشلونة على ضرورة قيام شراكة اجتماعية، إنسانية، ثقافية بالتوازي مع الشراكة الأمنية السياسية، الاقتصادية المالية، تقوم على أساس الاحترام المتبادل والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع أنحاء المتوسط من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعزيز الجذور والعلاقات المشتركة مع الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية، لاسيما عن طريق التدريب والتعليم في النواحي الثقافية وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التلاقي البشري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن رواج، المرجع السابق ، ص59

## خاتمة الفصل الأول

و كخاتمة للفصل الأول الذي ذكرنا فيه الجذور التاريخية للحوض المتوسط والمنطقة المتوسطية و كذلك أهمية المنطقة من عدة جوانب التي تعتبر أهم منطقة في العالم التي يجعلها محل أنظار كل طامع و كل محب للمنطقة لأنها تتوفر على كل متطلبات التطور و النجاح وهذا ما يجعلها عرضة لعدة تهديدات أما داخلية أو خارجية وهذا ما يؤكد التاريخ الذي يبين الصراعات التي كانت دائرة حوله لأن السيطرة على منطقة المتوسط تعتبر سيطرة على العالم ولقد ذكرنا في هذا الفصل أيضا تعريف بالشراكة التي تعتبر ابرام اتفاقيات في شتى المجالات لأحياء المنطقة و تطويرها وكانت لهته الشراكة أهداف و أبعاد كما سبق الذكر.

---

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني : المنطقة الأوروبية متوسطة من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطة، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطة، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأوروبية متوسطة، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطة المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولاً بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطة، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطة، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطة، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطة، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفع القوي لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"<sup>1</sup>، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

<sup>1</sup> - مفيد شهاب، "تحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطة"، مجلة شؤون عربية، العدد 88-1996، ص 176.



على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أبريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناء على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في جوان 1995، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

ومن هنا لقد تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول التعاون الأوروبي المتوسطي و الانتقال إلى المؤتمرات الشراكة أما فيما يخص المبحث الثاني فلقد تطرقنا من خلاله إلى اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

#### المبحث الأول : التعاون الأوروبي المتوسطي والانتقال إلى مؤتمرات الشراكة

لا يمكننا حصر العلاقات الأوروبية المتوسطية في مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية الذي انطلق في نوفمبر سنة 1995 ، فلقد سعى الاتحاد الأوروبي ومنذ وضع اللبنة الأولى له بموجب معاهدة روما سنة 1957 على توطيد العلاقات بينه وبين الدول المتوسطية بفعلاهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، وهذا من خلال طرح مبادرات وسياسات تهدف إلى ترقية التعاون الأوروبي المتوسطي ، بدءا باتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب سنة 1969 لمدة 5 سنوات مرورا بالسياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تعد بمثابة إطار عمل التعاون الأوروبي المتوسطي خلال الفترة (1992-1972) والذي ترجم على المستوى الثنائي باتفاقيات التعاون ، ثم وضع السياسة المتوسطية الجديدة 1992-1995 التي مهدت لمؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي عبد الطريق لمرحلة جديدة في مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط، من خلال وضع أسس جديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

و سنحاول من خلال هذا المبحث الذي ذكرنا من خلاله ثلاثة مطالب توضيح النقاط التالية:

أولا مراحل التعاون الأوروبي المتوسطي أما ثانيا ميكانيزمات التعاون الأوروبي المتوسطي قبل مؤتمر برشلونة

أما فيما يخص المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى مؤتمرات التعاون الشراكة الأوروبية المتوسطية

المطلب الأول : مراحل التعاون الأوروبي المتوسطي.

مرت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية بعدة مراحل، تميزت كل واحدة منها بمجالات معينة، تحددت زمنيا تبعا للظروف والمستجدات الدولية، ويمكن حصر تلك السياسات في ثلاث مراحل هي:

✓ المرحلة الأولى 1957-1972 السياسة المتوسطية الجزئية

✓ المرحلة الثانية 1972-1989 السياسة المتوسطية الشاملة

✓ المرحلة الثالثة 1989-1995 السياسة المتوسطية المتجددة

### المرحلة الأولى : السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972

تضمنت هذه السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية الجانب الاقتصادي والتجاري فقط، وكانت محدودة الرؤية وجزئية الحركة تجاه دول المنظمة لذا أطلق عليها السياسة المتوسطية الجزئية، وكان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي<sup>1</sup>:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.
- إسرائيل: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط أولها مع اليونان في 1962 ، وتوقفت بعد الانقلاب العسكري في اليونان ، والثانية مع تركيا 1964، منحتها بعض الحصص ومعونة من بنك الاستثمار الأوربي، كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972.

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012 . - 2011 ص3

<sup>2</sup> - نادية محمود محمد مصطفى، *أوربا والوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

- الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية

إن السياسة المتوسطة الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطة، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطة، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطة منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة.

### المرحلة الثانية السياسة المتوسطة الشاملة 1972-1989

إن البداية الفعلية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطة كانت سنة 1972 حيث تبنت أوروبا ما يسمى بالسياسة المتوسطة الشاملة والمتوازنة (Politique méditerranéenne globale et équilibrée) والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية " إقليمية " اتجاه حوض المتوسط ، والتي تم في إطارها عقد اتفاقيات التعاون بينها وبين ثمان دول متوسطة هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978 مع الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت تدور حول نقطتين أساسيتين<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - فيروز سلطاني ، المرجع السابق ، ص 157-156

(1) وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.

(2) التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وينسب فوائد محسنة ولقد هدفت السياسة المتوسطة الشاملة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال أداتين هما:

- زيادة التبادل التجاري وفتح المجموعة لصادرات تلك الدول.
  - التعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية وقد ركزت على سبع دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب، ومصر والأردن وسوريا ولبنان .
- ولقد عبرت المجموعة الأوروبية خلال فترة السبعينيات والثمانينات عن سياستها الشاملة اتجاه منطقة البحر المتوسط بأليتين أساسيتين:

- أ - سياسة المساعدة المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية نفسها، وفي هذا السياق قدمت دول الجماعة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغاربية الثلاث الجزائر، تونس، والمغرب كذلك تم نفس الشيء مع إسرائيل، ثم حدث نفس الشيء مع مصر والأردن وسوريا حيث تلقت مصر مساعدات مالية بلغت 70 مليون وحدة حسابية أوروبية، و60 مليون لسوريا و40 مليون للأردن،
- ب - آلية الحوار العربي الأوروبي 1974 - 1992 ذلك الحوار الذي جرى ودار على مستويات وزراء ودبلوماسيين من الطرفين العربي والأوروبي، تبعه أزمة البترول في 1973 إثر الحرب العربية الإسرائيلية إستشعرت الجماعة الأوروبية أهمية المنطقة وبدأت في إعادة تنظيم علاقاتها مع الدول العربية في إطار سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان أمنها وإستقرارها.

ومع بداية الثمانينيات، وانضمام كل من اليونان 1981 وإسبانيا والبرتغال 1986 لعضوية الاتحاد الأوروبي تصاعد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية في إطار " السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، وقد كان التأكيد على ذلك في مارس 1985 حيث أعلن المجلس الوزاري تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية مع التركيز ثلاث مجالات أساسية هي<sup>1</sup>:

- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية.
- توسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي.
- دعم التعاون الإقليمي.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها - باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطة. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أفقا أوسع من مجرد الاتفاقيات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) في أبريل 1976<sup>2</sup>.

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة 1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون

<sup>1</sup> - دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 92-93.

<sup>2</sup> - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكامل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص 19.

التجاري وحدد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية<sup>1</sup>:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

- تخفيض التعريف على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقه للاتفاقية فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية

<sup>1</sup> - عايد لمين ، الشراكة الأوروبية متوسطة وأثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2004-2004 ، ص10

والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوروبا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعاً أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغربية. ومعلوم أن إسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996، لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تدير عليها الجماعة الأوروبية<sup>1</sup>.

الجدول رقم: (1) يمثل مفاوضات التعاون في إطار السياسة الشاملة بين المجموعة الأوروبية والدول الأوروبية ومتوسطة

الدولة طبيعة الإتفاقية تاريخ التوقيع عليها

<sup>1</sup> - محمد محمود الإمام، المرجع السابق ، ص 19

1970	اتفاقية شراكة	تركيا
1977	(accord créant une association)	مالطا
1972		قبرص
1975	اتفاقية التبادل الحر والتعاون (accord de libre échange et de coopération)	إسرائيل
25 افريل 1976	اتفاقية التعاون الشاملة	تونس
26 افريل 1976	(accord de coopération globale)	المغرب
27 افريل 1976		الجزائر
18 جانفي 1977	اتفاقية التعاون الشاملة	مصر
18 جانفي 1977	(accord de coopération globale)	الأردن
18 جانفي 1977		سوريا
3 ماي 1977		لبنان

المصدر: بشكيط سهام ، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر الإتحاد الأوروبي،

مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009-2008، ص94

يوضح الجدول ثلاثة أنواع من الإتفاقيات وهي : اتفاقيات الشراكة المبرمة مع قبرص سنة 1972 و مالطة سنة 1977 و البرتوكول الإضافي مع تركيا سنة 1970 الذي يسمح بترقية الإتفاقية التجارية الموقعة سنة 1963 إلى اتفاقية شراكة ، و اتفاقيات التعاون الشاملة مع كل من تونس و المغرب و الجزائر سنة 1976 وكذا مصر ولبنان وسوريا و الأردن 1977 و ايضا اتفاقية التبادل الحر و التعاون مع الدولة العبرية سنة 1975.



وعموما الاتفاقيات التي تربط الدول المتوسطية بالمجموعة الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة تقوم على ثلاثة ركائز هي:<sup>1</sup>

**1-التفضيلات التجارية** :تفتتح هذه الاتفاقيات سوقا تضم 300 مليون مستهلك لمنتجات هذه الدول، وتقتصر تحرير كلي خاص بالمنتجات الصناعية باستثناء الموارد النفطية المكررة، وبعض أنواع النسيج التي تصدرها هذه الدول، أما في القطاع الفلاحي فقد كانت الشروط غير مشجعة في هذا القطاع.

**2-التعاون المالي والتقني** : اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1969 تقترح مساهمة مالية للمجموعة من أجل مساعدة الدول المتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية، مجموع المساعدات الأولى كان غير كافي فهي لا تغطي إلا جزء صغيرا جدا من المشاريع التنموية.

**3-التعاون في مجال اليد العاملة** :كان لارتفاع عدد المهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في دول المجموعة الأوروبية دور كبير في اقتراح إجراءات خاصة تضمن لهؤلاء العمال شروط العمل الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوروبيين.

### المرحلة الثالثة السياسة المتوسطية المتجددة 1989-1995 :

تعد النتائج الهزيلة في السياسة الشاملة ، بالإضافة إلى اضطرابات التوازن العالمي بسقوط جدار برلين ، عاملين أساسيين في توجه المجموعة الأوروبية توجهها جديدا ، حيث كلف المجلس الأوروبي الجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة اتجاه دول الجوار للحوض المتوسط وقامت بإعداد ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطية الجديدة والتي تم تقديمها في اجتماع ستراسبورغ في 1989 وعرفت هذه الورقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية الجديدة<sup>2</sup>.

وبعد دخول اليونان،إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية تغيرت الكثير من المعطيات الاقتصادية، وظهرت دوافع مراجعة السياسة المتوسطية للمجموعة ، وبالفعل تم في سنة 1990 الإعلان عن بوادر السياسة الأورو متوسطية الجديدة ، وفي 29 جوان 1992 أسست رسميا من طرف المجلس الأوروبي لمدة خمس سنوات والتي تطلبت بروتوكولات مالية جديدة بقيمة 2.4 مليار ECU وفي 19 أكتوبر 1994تناقش كل من البرلمان والمجلس الأوروبي ، قضية تعزيز السياسة الأورو متوسطية للاتحاد

<sup>1</sup> - خلفه نصير ، اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغربية تونس، المغرب الجزائر،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011، 2012، ص 37، 38.

<sup>2</sup> - ليليا بن منصور، المرجع السابق، ص 71، 72.

الأوروبي بتأسيس شراكة أورو متوسطة قائمة على توسيع مجالات التعاون، وإنشاء منطقة أوروبية مستقرة سياسيا وأمنيا، وفي الجانب الاقتصادي تضمن التقرير إنشاء منطقة للتبادل دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية: بولونيا، المجر، جمهورية التشيك والسلوفاك سلوفينيا، ليستونيا، ليتوانا، بلغاريا ورومانيا وتربطها بها اتفاقيات حرية التبادل بين الدول المتوسطة وبين منطقة المجموعة، وأهم ما خرج به التقرير ضرورة تنظيم ندوة للدول المتوسطة في السداسي الثاني من عام 1995<sup>1</sup>.

وجاءت هذه السياسة المتوسطة المجددة في ظل مجموعة من المبررات أبرزها<sup>2</sup>:

- إن تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطة من شأنه أن يُعرض أمن أوروبا للخطر، وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات.
- محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي، و إدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى ترقية التعاون الأفقي.
- القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها الجماعة واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل، وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع الزمن.

إن السياسة المتوسطة الجديدة الإتحاد الأوروبي المنتهجة خلال عشرين عاما الأخيرة تختلف من السياسات المنتهجة سابقا لهذه الأخيرة مرتكزات و خصائص المتنوعة نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:

- تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخرى تهتم العلاقات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. بالتالي فهي تكاملية عميقة و ذات أبعاد وثيقة و مترابطة تخدم التنمية الشاملة.
- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، و تختلف من اتفاقية لآخرى من حيث محتوى المواد المكونة للاتفاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء و بداية العمل بها.
- تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة و التي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات و إرتباط بينهم أكثر أهمية و عمقا ، مع تشجيع مبادرات التجمعات و التعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

<sup>1</sup> - فيروز سلطاني، المرجع السابق ص 157 . 158

<sup>2</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق، ص 5

<sup>3</sup> - زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ،

2010.2011 ، ص 44.. 45

- يركز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة و محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية و المالية، و تطوير الجانب الإنساني و الاجتماعي.
  - تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية و الصيد، السلع الصناعية و الخدمات .و تختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع .فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتجات الزراعية لمنتوج الطماطم بالنسبة لمغرب، و زيت الزيتون بالنسبة لتونس.
  - تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية و عبر مراحل زمنية محددة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة القوائم.
  - تسهيلات و مساعدات التقنية و مالية تعطي للدول المتوسطة المتعاقدة مع الإتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعاتها و الاستفادة من التطور التكنولوجي و بالتالي الدخول في منافسة دولية.
  - تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطة، و تحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق و الدافع القوي للتطور الاقتصادي.
- تعتبر هذه السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي متغيرة تماما عن السياسة المتوسطة القديمة التي تقتصر بصفة أساسية على الجانب المالي فقط ، في حين توسعت السياسة المتوسطة الجديدة لتشمل الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية... إلخ.
- لكن السياسة المتوسطة المجددة لم تحمل في طياتها الحلول التي من شأنها أن تقلص الفارق بين شمال وجنوب المتوسط بالرغم من الامتيازات التي منحتها المجموعة الأوربية للدول العربية مثل<sup>1</sup>:
- الإمتيازات التعريفية لبعض المنتجات الزراعية بقرار المجلس الأوربي 1746/ 92 في المقابل التزام الدول المتوسطة منح المجموعة الأوربية معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
  - إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء بعض المنتجات النسيجية والمنتجات الزراعية .
  - إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية .
  - إقامة مشاريع ذات طابع بيئي، بالإضافة إلى برامج تعاون لا مركزية، مثل برامج خاصة بالجمعيات المحلية ومعاهد التعليم العالي، وأخرى خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق، ص 7.8

إلا أنّ هذه التسهيلات قد اصطدمت بالوسائل المقترحة لتجسيدها، وبقيت هذه السياسة المتوسطة حبيسة المنطق التجاري التقليدي، فمثلاً تسهيل دخول المنتجات الصناعية والصادرات الفلاحية، تعطل بسبب بنود الصيانة أو اتفاقيات التحديد الذاتي بالنسبة لميدان النسيج، إضافة إلى عراقيل الأسعار التفاضلية بالنسبة للمواد الزراعية، وهذا رغم تأكيد الجانب الأوربي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ومدى تأثيرها على الحفاظ على الأمن والإستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه المناطق<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : ميكانيزمات التعاون الأوروبي قبل مؤتمر برشلونة

سجل النصف الثاني من القرن العشرين ظهور عدة محاولات لتقارب بين دول المتوسط سواء كان ذلك في إطار محدد على غرار الحوار العربي الأوروبي أو في إطار عام أوسع من المتوسط، الذي توفره حركة عدم الانحياز أو مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا أو حتى في إطار هيئة الأمم المتحدة، وبناء على هذا تأسست العلاقات الأوروبية مع مختلف الدول المتوسطية منذ أكثر من 30 سنة على مجموعة من الأطر و آليات المختلفة ويمكن حصرها في مايلي:

✓ الحوار الأوروبي -العربي .

✓ ندوة الأمن والتعاون في المتوسط.

✓ حوار خمسة+ خمسة 5+5

✓ المنتدى المتوسطي

**الفرع الأول -الحوار الأوروبي العربي: ( 1993 - 1973 )** يعتبر عام 1973 حدا فاصلا بين فترتين من العلاقات بين البلدان العربية وبلدان أوروبا الغربية، فقد شهد هذا العام بداية الحوار العربي الأوروبي بين الحكومات العربية والحكومات الأوروبية و تبرز أهميتها في كونها محاولة لتجاوز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدان العربية والأوروبية ووضع إطار جماعي لتلك العلاقات بوصفها علاقات بين مجموعتين من الدول لهما مصالح مشتركة<sup>2</sup>.

إن ظهور الحوار الأوروبي\_العربي كان نتيجة لتضافر جملة من العوامل أبرزها عاملان أساسيان: - حرب أكتوبر 1973 والنتائج التي تمخضت عنها، لاسيما استخدام النفط كسلاح، وكان تأمين تدفق البترول بالنسبة لأوروبا عاملا أساسيا من عوامل اهتمامها بالمنطقة.

<sup>1</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق، ص8

<sup>2</sup> - المنذر الرزقي، "من التقارب المتوسطي الى الحوار 5 زائد5"، مجلة البرلمان العربي، عدد 102، سبتمبر، 2007 ص5

- أهمية الموقف الأوروبي بالنسبة للقضايا العربية، لاسيما قضية الصراع في الشرق الأوسط وإدراكهم أن دفع أوروبا لأن تلعب دورا مستقلا في ذلك الفراغ من شأنه أن يعزز الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لذلك الصراع.

هذان العاملان الأساسيان بالإضافة إلى عوامل أخرى كانت قائمة قبل حرب أكتوبر والتي نذكر منها التجاور الجغرافي والروابط التاريخية واليد العاملة العربية المهاجرة وتسارع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الدول العربية ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كل ذلك ساعد على ولادة الحوار الأوروبي\_العربي الرسمي.

وقد عقدت في إطار هذا الحوار اجتماعات عديدة في عواصم أوروبية وعربية واتخذت الكثير من القرارات والتوصيات، وقد استند هذا الحوار إلى عاملين أساسيين أولهما سياسي تمثل في الانخراط الأوروبي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وثانيهما اقتصادي تمثل في رعاية المصالح المشتركة للجانبين وتطويرها، وقد شهد هذا الحوار إحداث هياكل منها اللجنة العامة، لجان قطاعية ولجنة ثلاثية كما تم تشخيص جملة من المشاريع المشتركة الهامة والطموحة التي اصطدم تجسيدها بعدد من العراقيل ومنها:<sup>1</sup>

- تركيز الجانب الأوروبي على القضايا الاقتصادية، لاسيما قضايا الاستثمار والشراكة، في حين أن الجانب العربي كان يركز أيضا على القضايا السياسية ويعمل على ضرورة أن تلعب أوروبا دورا أكبر في أوضاع الشرق الأوسط.

- حرص الجانب الأوروبي على أن لا يمس تقدم علاقاته مع البلدان العربية العلاقات القائمة بينه وبين إسرائيل.

- الضغط الأمريكي الذي مورس على الجانبين والذي تجلى في رفض أمريكي إسرائيلي لممارسة أوروبا لأي دور في الصراع العربي\_الإسرائيلي، ورغبة العديد من البلدان الأوروبية أن لا تتناقض توجهات الحوار مع السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدت هذه الأسباب إلى تعطيل اجتماعات الحوار الرسمي فترة طويلة من الزمن، ثم عاودت الانطلاق من خلال فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطة التي خرجت إلى الوجود بعد مؤتمر برشلونة .

1995

<sup>1</sup> - خلفه نصير ، المرجع السابق، ص46-45.

## الفرع الثاني: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط:

ندوة الأمن والتعاون في أوروبا إطار آخر تتأكد فيه فكرة المتوسطية عبر انخراط عديد الدول المتوسطية غير الأوروبية في هذه الندوة التي انطلقت في سنة 1971 ، هذا الانخراط يعكس الطبيعة الشمولية التي تميز نظرة هذه الدول للفضاء المتوسطي، كما يترجم سعيها إلى الإقناع والفعل لغاية ربط مسار الأمن والتعاون في أوروبا بمسار الأمن والتعاون بالمتوسط ليشكلا مسارا واحدا.

بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ سنوات السبعينيات، وقد أقر " إعلان هلسنكي " في أوت 1975 الارتباط القائم بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، بعدها تلاحقت الإعلانات بهذا الخصوص خلال ندوة بلغراد ( 1978-1979 ) ، في هذا الإطار قامت الدول المتوسطية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 بطرح مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط وكذا في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، حيث أن هذه المنظمة ليست معنية بالجانب الأمني فقط بل حتى التنسيق أيضا، وقد تم هذا التنسيق مع الدول المتوسطية غير المنحازة التي لعبت دورا بارزا خلال " قمة كولمبو " سنة 1976 لحركة عدم الانحياز التي تم فيها تبني نص يعتبر "حوض المتوسط" منطقة سلام .

وقد تم إعادة بعث مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط بشكل قوي، فخلال الاجتماع الوزاري العربي -الأوروبي المنعقد في باريس في ديسمبر 1989 اعتبر وزير الخارجية الايطالي "جيانى دي ميكليس D.djian:«انه حان الوقت لتوسيع روح هيلينسكي للمتوسط والشرق الأوسط " وفي مطلع السنة الموالية اقترح نظيره الاسباني " فرانسيسكو اوردوناز F.ordonaz " ، « نفس الفكرة وأرسل في سبتمبر من نفس العام باقتراح عملي في هذا الخصوص إلى ايطاليا التي كانت تتولى رئاسة المجموعة الأوروبية،<sup>1</sup> وفي "اجتماع" لندوة الأمن والتعاون الأوروبي البرلمانية ( 1990 ) تمت الدعوة لعقد ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط وفي جوان 1992 ب" مالاقا الاسبانية و فيها تم عقد أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط بهدف وضع سياسة متوسطة شاملة في اللقاء الثاني للندوة البرلمانية المنعقدة بين 1 و 4 نوفمبر 1995 تمت الدعوة لإنشاء جمعية الدول المتوسطية تكون مفتوحة لكل الدول المشاطئة للمتوسط والدول التي يرتبط به قضاياها، لكن مشروع الندوة لم يكتمل لاعتبارات عديدة من جهة رفضت الولايات المتحدة

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للامن الجزائري:اوريا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية، ط 1، الجزائر 2005، ص 101 .

الأمريكية للمشروع حيث رأت فيه محاولة لإبعادها والتقليل من نفوذها في منطقة حوض المتوسط والشرق الأوسط، كما كان تركيز فرنسا أكثر في غرب حوض المتوسط<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : حوار خمسة + خمسة

هو طرح للرئيس الفرنسي فرانسوا ميران وزير خارجيته كلود شيسون حيث كان الطرح عام 1983 حيث أعلن من مراكش عن الفكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط و قبل التطرق إلى الحوار خمسة زائد خمسة لابد من الإشارة إلى حوار الثمانينات من القرن الماضي بين أوروبا و المغرب العربي الذي يمكن حصره في النقاط التالية:

#### (1) حوار 3+3

تعود فكرة حوار 3+3 إلى بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضي وهي الفترة التي استهدفت تنافسا شديدا بين الإتحاد السوفياتي و الولايات الأمريكية ، إضافة إلى الحرب الأهلية في لبنان والإجتياح الإسرائيلي لها ، وتفجير السفارة الأمريكية وغرق إحدى وحدات الأسطول الأمريكي امام السواحل اللبنانية .كل ذلك أدى إلى تزايد التنافس داخل حوض البحر المتوسط من خلال تزايد الأساطيل البحرية الأمريكية ، الروسية ن الأوروبية بالإضافة إلى المشاكل التي يعيشها حوض البحر المتوسط الجنوبي سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية وكلها ظروف ودوافع أدت بالرئيس الفرنسي السابق إلى إقامة نوع من الحوار بين الشمال وجنوب المتوسط الجزائر ، المغرب ، تونس ، إيطاليا ، اسبانيا ، فرنسا وذلك بغية مناقشة التغيرات الاجتماعية والإقتصادية في هذه البلدان.

ولقد لاقت هذه الدعوة قبولا ودعما بين كل الأطراف ، إلا أنها لم تتبلور إلا بحلول عام 1988 وذلك بما عرف بحوار 3+3، والذي تم في فرنسا وضم كما من فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا الممثلون لشمال المتوسط والجزائر ، المغرب ، تونس الممثلون للصفة الجنوبية، وطرحت خلال هذا اللقاء فكرة التعاون بين دول المتوسط الغربي لخلق حركة جديدة بين ضفتي المتوسط ، هذا الحوار ما لبث أن تطور إلى

حوار 4+5 ثم حوار 5+5

#### (2) حوار 4+5

<sup>1</sup> - خلفه نصير ، المرجع السابق، ص47

عقد هذا اللقاء في مدينة طنجة المغربية عام 1981 وضم دول اتحاد دول المغرب العربي الخمس باعتبار أن اتحاد المغرب العربي قد تأسس في هذه الفترة ، ودول جنوب غرب أوروبا فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال وكان من بين أهدافه<sup>1</sup>:

- كسر الحواجز، وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها.
- دفع عجلة الحوار إلى الأمام حيث أن اللقاءين خلقا نوعا من التفاوض بإمكانية تعزيز هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي.

ولهذه الاسباب تم عقد لقاءين رسميين ، الأول في روما عام 1990 وحضرته الدول التي شاركت في حوار 4+5 باضافة إلى حضور مالطا كعضو مراقب ، واللقاء الثاني عقد في الجزائر عام 1991 وحضرته كل الدول سالفة الذكر بما فيها مالطا.

وبعد ذكر حوار الثمانينات نرجع إلى حوار 5+5، الذي ظهر في ظل ظرف دولي ميزته نهاية الحرب الباردة، وظهور جملة من التهديدات الأمنية، كالإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة، ... بالإضافة إلى فشل بعض الحوارات التي عرفها المتوسط في شكل مبادرات، وتسجيل أخرى لنتائج متواضعة لتمييز منطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والتراعات، وتعود الفكرة كما ذكرنا سابقا في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميثيران خلال زيارته للرباط سنة 1983 ، عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا واسبانيا ، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينات في عز الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوربي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا، وبدرجة أقل اسبانيا وايطاليا لقيادة قاطرة الأمن والتعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى، ولم تلق المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة، خاصة الجزائر المحملة آنذاك في سياستها الخارجية بشيء من الإيديولوجية والقومية، حين اعترضت على المبادرة، كونها أقصت ليبيا ويوغسلافيا، وكذا عدم اكتراثها بمسألة جوهرية قومية "الصراع العربي الإسرائيلي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - وفاء سعد الشربيت، " الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية" ، في دراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد 01، نوفمبر 2008 ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة ، ص20، 18.

<sup>2</sup> - عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق، ص99



ولم تر هذه المبادرة النور من جديد، إلا بعدما توفرت معطيات وسياقات دولية وإقليمية وما دون إقليمية جديدة، حيث عقد اجتماع في 10 / 10 / 1990 في روما لوزراء خارجية كل من إيطاليا ، فرنسا، إسبانيا والبرتغال ودول اتحاد المغرب العربي الجزائر، المملكة المغربية تونس، ليبيا وموريتانيا، وحضرت مالطا كعضو مراقب، لتتظم رسمياً في اجتماع الجزائر لوزراء الخارجية سنة 1991 وتصبح المجموعة تعرف بـ 5+5 الخاصة بغرب المتوسط ، ويعتبر اجتماع روما اجتماعاً مؤسساً منشأ لمجموعة 5+5 للحوار والتعاون في غرب المتوسط للاعتبارات والأهداف الآتية<sup>1</sup>:

- بعث مسار مكثف للحوار والتواصل اعتباراً للتطورات الإيجابية التي عرفت أوروبا ومنطقة المغرب العربي، والتي ساعدت على توجيه الجهود المشتركة، ويقدر على أنه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط، لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.
- ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط، والالتزام بالعمل في إطار ترقية السلم والتعاون في المنطقة، على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي، ويجب استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة للأمن والتعاون التي تعرفها أوروبا .
- أخذ خصوصية غرب المتوسط وتثمينها لجعل المنطقة فضاءاً للسلم والتعاون والاستقرار واستفادة كل أطراف المنطقة من ذلك في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.
- اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي، للمساهمة في خفض التوترات وتعزيز حسن الجوار.
- إن المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة، وبين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب من جهة ثانية.
- اعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي إلى صعود عديد التهديدات والإشكاليات، التي تعرض الاستقرار والرخاء في المنطقة إلى الخطر، وبالتالي التعاون في غرب المتوسط يولد نوعاً من التضامن لامتصاص فوارق التنمية وتجنب المنطقة التهميش، وأن مسار التعاون والاندماج للاتحاد الأوروبي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط.

<sup>1</sup> - اليامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5 ، مذكرة أنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012، ص 131-132

- بناء على هذه الاعتبارات/القناعات المشتركة، توصل وزراء الخارجية في هذا الاجتماع إلى وضع إطار خاص، موجه لتعزيز الحوار السياسي وترقية الحوار والتعايش، والالتزام بمجهود جماعي لترقية وتطوير التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على مستوى المتوسط الغربي.
- ولهذا، وللحفاظ على تواصل الحوار وحيويته، يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية، وتقوم على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية، والبيئية<sup>1</sup>:

- تبني برامج ومشاريع متوسطة خاصة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي والسياسي والأمني بين دول الحوار العشر.
- تبادل الرؤى والمعلومات التي تقود الحوار والنقاش السياسي وبرامج التعاون لضمان التماسك والفعالية.
- التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعيين، المسييرين الخواص، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، وتلتزم الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.
- ترقية الحوار للمساهمة في حل المسائل السياسية والأمنية ذات المكاسب المشتركة وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات ذات الأولوية التالية :

#### في المجال الاقتصادي:

- ترقية المبادلات التجارية معايير مراقبة المنتج + نظام الشهادة.
- العلاقات التجارية.
- الشراكة والاستثمار.
- الطاقة.
- النقل.
- الفلاحة ، الاكتفاء الغذائي ، السياحة والحرف.
- نقل التكنولوجيا.

<sup>1</sup> - اليامين بن سعدون، المرجع نفسه ، ص132-133.

الموارد البشرية<sup>1</sup>:

- الشؤون الاجتماعية الهجرة خصوصا.
- التربية والتكوين.
- البحث العلمي.
- الاتصالات.
- الشؤون الثقافية وحماية التراث.
- الأنشطة الرياضية.

الموارد الطبيعية:

1-البيئة: محاربة التلوّث، التصّحر والكوارث الطبيعية

2-الحماية المدنية.

3-الحفاظ على الموارد الصيدية "halieutique"

4-التأكيد على استغلال كل الإمكانيات والفرص المتاحة ل<sup>2</sup>:

- إنشاء بنك المعلومات والمعطيات يربط بين دول المجموعة لتبادل المعلومات.
- التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني التعارف، الاحترام، التفاهم بين الشعوب والثقافات ، دراسة مسائل الهجرة ، الإقامة ، حركة الأشخاص والعمل.
- دعم التضامن الجهوي بإدارة مشتركة للتوازنات الطبيعية في الحوض الغربي للمتوسط.
- العمل على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمتوسط.
- ترقية الحلول الملائمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول المغاربية، والبحث عن آيات لتشجيع إنشاء فرص الشغل.
- ترقية إطار قانوني ومالي خاص بإنشاء مشاريع في دول المغرب العربي، لدفع الشراكة والمناولة ونقل التكنولوجيا.

<sup>1</sup> - اليامين بن سعدون، المرجع نفسه ، ص 133.

<sup>2</sup> - اليامين بن سعدون، المرجع نفسه ، ص 133 .

- تثمين الحوار والتعاون الثقافي والعلمي والتقني بين دول المجموعة، ببرامج عمل تسمح بتطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية، الثقافية والتربوية، بتكوين الإطارات والتبادل بين الشباب وحماية وتأهيل التراث.
- إنشاء مجموعات عمل في المجالات ذات الأولوية التالية (مؤسسة مالية متعددة ذات بعد متوسطي، الاكتفاء الذاتي الغذائي، محاربة التصحر، مسألة الديون، مسائل الهجرة، حماية التراث الثقافي).

كانت هذه الخطوط العريضة لإعلان روما لاجتماع وزراء الخارجية للمجموعة والذي تضمن 3 سلال وهي، سلة المسائل السياسية والأمنية، سلة التنمية الاقتصادية والسلة الاجتماعية والثقافية ، وبناء على تنظيم اجتماعات دورية سنوية لوزراء الخارجية، عقد الاجتماع الثاني بالجزائر يومي 26.27 أكتوبر 1991 ، وفي هذا الاجتماع، تم التأكيد على النقاط التي تناولها اجتماع روما، مع التشديد على أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية، وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمي، كما تبنت ندوة الجزائر جملة من المبادئ أهمها : الحفاظ على أمن دول المنطقة والمساهمة في توطيد استقرارها، وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تضامني لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط الغربي ، لكن ما أشار إليه إعلان الجزائر والذي يبدو مميزا إلى حد ما، هو دعوة الجزائر دول المجموعة 5+5 إلى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وحل التراعات سلميا دون اللجوء إلى القوة، واحترام سيادة كل دولة، ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلي<sup>1</sup>.

وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس، إلا أنه لم يتم بسبب تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها حرب الخليج الثانية سنة 1991 ، وتأيد بعض دول القوس اللاتيني ( أعضاء في مجموعة 5+5 ) لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا، كما تأثرت اجتماعات المجموعة بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف حادثة لوكربي وحادثة الطائرة الفرنسية، ناهيك عن مشاكل وعراقيل أخرى داخلية وبيئية، أهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، وكذا تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صائفة 1994 وتوجيه أصابع الاتهام نحو الجزائر، والتي أعقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرد الجزائري سريعا بغلق الحدود، وزاد سجال البلدين حول قضية الصحراء الغربية

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق، ص 99.

العلاقات تسمما، مما عطل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار المجموعة 5+5 لغرب المتوسط.

كذلك من التداعيات المؤثرة على سير اجتماعات المجموعة هو انطلاق مسار برشلونة سنة 1995، والذي بدوره فتح حوارا موسعا من حيث المضامين والجغرافيا، وكان من بين الدول المنضوية تحته، الدول الأوربية الخمس الأعضاء في الإتحاد الأوربي، باستثناء مالطا التي التحقت بالإتحاد سنة 2004، والدول المغاربية، فالإطار الموسع لبرشلونة غطى لفترة من الزمن على نشاطات وحوارات 5+5 وكأنها جاءت كبديل في ذلك الوقت، لانخفاض سقف الحوافز في مجموعة 5+5 باستثناء اجتماعات وزراء الداخلية، ومن ثمة تعطل هذا الحوار لحوالي 10 سنوات، ولم تعد له الحرارة من جديد إلى سنة 2001 في شهر جانفي بمدينة لشبونة في البرتغال، ومن دون شك، هذه العودة لم تكن صدفة، بل جاءت تبعا لمعطيات جديدة في المتوسط، على مستوى الحوار عبر المسارات الأخرى وخاصة الحوار في إطار اتحاد أوربا الغربية وفي إطار مسار برشلونة، إضافة إلى مؤشرات إقليمية، كفشل عملية السلام في الشرق الأوسط، وتغير المشهد السياسي والأمني في الجزائر، والديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية الإقليمية ودوليا<sup>1</sup>.

وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية، شهدت اجتماعات مجموعة 5+5 توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى، أهمها اجتماعات وزراء الداخلية في تونس 2002، والمملكة المغربية 2003، والجزائر 2004، واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003، وباريس 2004، وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سققت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي، والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط وجنوبه، لكن هل تكون الأولوية للأمن أم للاقتصاد؟ يتضح من الوهلة الأولى أن الاهتمامات الأمنية لدول الشمال تتمحور حصريا حول التحديات الاقتصادية لدول الجنوب، وإمكانية المعالجة تكمن في تنمية مدعمة ومعززة في المنطقة، تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات وخصوصيات أطراف الشمال وأطراف الجنوب على حد سواء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup> - اليامين بن سعدون، المرجع السابق 135- ص 136

ويبقى الحدث الأهم في لقاءات الحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط هو قمة تونس النعقدة يومي 05 و 06 ديسمبر 2003 ، والتي ضمت رؤساء دول وحكومات مجموع دول غرب المتوسط العشر، بمبادرة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وحضرها رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وبالطبع كان لهذه القمة دوافعها، ومن أبرزها، الخيبة حيال عملية برشلونة، تفاقم الهجرة السرية وأثارها الإنسانية والأمنية، وعقم شبه تام على مستوى عملية السلام في الشرق الأوسط ، كون الحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط متحرر إلى حد ما من ارتباطات وتداعيات عملية السلام، ليس كما هو الشأن لمبادرة برشلونة، ومن العوامل والدوافع لهذه القمة كذلك تداعيات تفجيرات 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى تغيير في القنوات السياسية والخطاب السياسي لمعظم دول الغرب في أوروبا وأمريكا، وبالتالي فأوروبا تشكل بجوارها الجغرافي وسياساتها في المنطقة العربية والبلاد الإسلامية هدفا رئيسا لمثل هذه التفجيرات، والحال أنها قد عرفت عمليات قبل عملية نيويورك، لكنّها كانت أقل وقعا وتدميرا، عامل آخر يدفع بهذه القمة، وهو التوسعة المزمعة للاتحاد الأوروبي نحو الشرق آنذاك، والتي ضُمَّت بموجبها عشر دول أوروبية من شرق القارة وجنوبها سنة 2004 دفعة واحدة.

ومع بداية أشغال القمة أكد الرؤساء على أن الحوار 5+5 هو منتدى إقليميا للنقاش والتعاون، والاهتمام الشامل بالمصالح المشتركة لمجموع دول الحوار، وإقامة شراكة تعاونية متميزة على قاعدة التضامن<sup>1</sup>.

إذا كانت نشأة مجموعة 5+5 وليدة ظروف دولية وإقليمية متميزة، طبعتها تداعيات نهاية الحرب الباردة، ومعطيات تاريخية ميّزت غرب المتوسط، وجمعت بين التعاون والصراع وأبقت على هذا الإرث التاريخي، كمقومات تحفز على التقارب والحوار السياسي والحضاريين الضفتين، لتقريب وجهات النظر حول مختلف المسائل والتحديات في منطقة غرب المتوسط، فهو يرتبط كذلك بخلفية إستراتيجية نسجتها تحولات نهاية الحرب الباردة، التي استدعت إعادة النظر في مفهوم الأمن والتبادل الحضاري، لمعالجة عديد القضايا طبقا لمقاربات أمنية وتعاونية.

#### الفرع الرابع: المنتدى المتوسطي

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 100.

نشأ هذا المنتدى عام 1994 بمبادرة من فرنسا ومصر وقد أسس ليكون أداة للتعاون، وكان مخططا له أن يكون مرنا في أنشطته، ويضم المنتدى 11 دولة هي: الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، المغرب، البرتغال، إسبانيا، تونس وتركيا، تقرر من خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل حول الحوار السياسي والثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتم التأكيد على الطابع والأهداف الخاصة للمنتدى كإطار غير رسمي للحوار البناء لاتصاح الأفكار والمشاورات بين الدول.

إن هذا المنتدى المتوسطي هو الإطار الوحيد تقريبا الذي ظل يشتغل رغم الظروف التي عاشتها كل المنطقة، وهو الأمر الذي جعل وزير خارجية فرنسا "البير فدرين" يصرح خلال اللقاء الأخير قائلا (إن الأمر الأساسي هو أن المنتدى موجود فعلا (...)) لقد استطعنا التطرق إلى مواضيع ليس لها وجود في أماكن أخرى<sup>1</sup> .

#### المطلب الثالث : مؤتمرات التعاون والشراكة الأوروبية متوسطة

بقيت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ تبنيها سنة 1972 ولقد تم في إطار هذا المفهوم توقيع عدد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية، ولكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي والمالي .

كما دفع تواضع نتائج السياسة المتوسطية التي تبنتها دول المجموعة الأوروبية، وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة، وعلى الخصوص تحول الكثير من الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق بعد سقوط المعسكر الاشتراكي واتجهت الدول بصورة مطردة نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل تزايد ضغوطات العولمة وترتيبات الإقليمية الجديدة، فأدى بالأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات، توجت بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م للشراكة الأوروبية متوسطة<sup>2</sup> .

#### أولا :مؤتمر برشلونة

<sup>1</sup> - خلفه نصير ، المرجع السابق، ص49.

<sup>2</sup> - إبراهيم بوجلحة، المرجع السابق ، ص110

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الإسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنى عشر دولة متوسطة<sup>1</sup>، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر<sup>2</sup>، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

وتتضمن الشراكة الأوروبية متوسطة اليوم 43 عضواً 27: من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 16 دولة في الشراكة هي: ( ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سوريا وتونس، فضلا عن السلطة الوطنية الفلسطينية )، أي أنها تضم 10 دول أعضاء حاليين من الدول العربية<sup>3</sup>.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان. ولقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

أسباب انعقاد المؤتمر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الدول المتوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

<sup>2</sup> - وفاء بسيم، "التعاون الأوروبي متوسطي"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

<sup>3</sup> - محمد جمال الدين مظلوم، الملتقى العلمي حول: الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار

الشراكات الدولية (دول الجوار)، كلية العلوم الإستراتيجية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم ، 3\_5/02/2013، ص 24

<sup>4</sup> - آر كيه رامازاني، "الشراكة الأوروبية متوسطة: إطار برشلونة"، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 08.



تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، ولا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوروبا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

- الوقوف أمام انفرد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها. أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأوروبية متوسطة، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الآسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم

عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

ولقد تم الاتفاق في المؤتمر على تحديد إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة، والتي تستند كما جاء في إعلان برشلونة إلى ثلاثة جوانب أساسية هي: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي، و الجانب الاجتماعي الثقافي.

1- الشراكة السياسية والأمنية: يعتبر السلام و الإستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط هدفا أساسيا لأي عملية تعاون في المنطقة ويمكن تحقيقه من خلال ما يلي<sup>1</sup> :

- تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الدول المنطقة.
- الإلتزام بمعاهدات عدم الإنتشار الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل.
- تشجيع إجراءات بناء الثقة والإكتفاء بالحد الأدنى من القدرات العسكرية.
- مكافحة ظاهرة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال و التعاون الإقليمي في هذا المجال.
- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي<sup>2</sup>.
- العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية والإعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي الذي يناسبها.
- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلم وحرية الفكر والعقيدة والدين، والقضاء على التمييز على أساس العرق والجنسيات واللغات والأديان.
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم.
- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والإمتناع عن التهديد باستعمال القوة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، قسم العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر 2002 ، ص 257

<sup>2</sup> - عمورة جمال ، المرجع السابق ، ص 214

<sup>3</sup> - انور محمد فرج ، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط\_ اعلان برشلونة نموذجا \_، مجلة الدراسات الدولية ، العدد التاسع و الثلاثون ، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية ، بدون سنة نشر ، ص 87 .

2- الشراكة الاقتصادية والمالية : يمثل هذا المحور أساس الشراكة الأورو-متوسطة وهو بمثابة العمود الفقري لإقامة منطقة حرة للتبادل التي ستضم أكثر من 40 دولة تتربع على 800 مليون نسمة، ويتطلب إنشاء هذه المنطقة تعاون متعدد الأبعاد بين شمال وجنوب المتوسط، وفيما يلي بعض البنود الذي جاء بها إعلان برشلونة في هذا المجال<sup>1</sup>:

- تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى.
- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الإقتصادي بين دول المنطقة .
- التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الضرورية الممنوحة للشركاء المتوسطيين بصفة ملموسة.
- دعم الإقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والنظري الملائم لإقتصاد السوق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ) وشهادة الأصل وحماية الملكية.
- دعم التنمية الإقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الإدخار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الإستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.
- بالإضافة إلى هذا فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الإقتصادي أهمها :
  - التوفيق بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة والمحافظة عليها.
  - أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.
  - الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو-متوسطة.
  - مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية.
  - التعاون من أجل عصنة وتحديث القطاع الفلاحي والعمل على تطوير البنى التحتية.
- ولقد شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية الإجتماعية ، وذلك من خلال<sup>2</sup>:

- تسريع النمو الإقتصادي الإجتماعي المستدام

<sup>1</sup> - ولعلو فتح الله، المشروع المغربي والشراكة الأورو متوسطة، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص14-15

<sup>2</sup> - جمال منصر، المرجع سابق، ص 275

- تحسين ظروف معيشية للسكان وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية متوسطة
- تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي.

### 3- الشراكة الإجتماعية والثقافية و الإنساني : تتمثل فيما يلي <sup>1</sup>:

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب بين الشعوب، وفي هذا السياق وافق المشاركون على انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية

- احترام الثقافات والأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.
- تنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الإجتماعية والانسانية.
- أهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب أن يواكب التنمية الاقتصادية.
- التعاون من اجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية والقضاء على الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع اللقاءات بين الشباب والإمتزاج الحضاري والتبادل وفق برامج تعاون تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطية UNIMED والإتحادات التجارية العامة والخاصة).
- مكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات، والاجرام الدولي والفساد.
- العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

### معوقات عملية برشلونة <sup>2</sup>:

تعرض مسار برشلونة للتعاون بين الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط للعديد من الصعوبات ، نذكر منها

<sup>1</sup> - انور محمد فرج ، المرجع سابق، ص88\_89

<sup>2</sup> - جمال منصر، المرجع سابق، ص 277

- التركيز على توسيع الإتحاد الأوروبي إلى الشرق ووسط أوروبا على حساب الإهتمام بالتعاون الأوروبية ن وإهتمام فنلندا و السويد بمساعدات دول البلطيق.
- تعثر مشاريع التعاون بسبب تباطئ الإصلاحات في دول جنوب المتوسط وثقل البيروقراطية والعجز عن صياغة مشاريع ذات فعالية ومصداقية تتناسب مع الحجم النالي المخصص، كما يرى الأوروبيون، في حين يؤكد الشركاء الجنوبيون أن ممارسة الإشتراطية و الوصاية المالية الأوروبية وضعف المخصصات المالية هو الذي يقف وراء تعثر مشضاريح التعاون.
- ضعف و محدودية برامج الإصلاح السياسي و الإقتصادي في الدول العربية.
- ضعف التجارة في دول الجنوب المتوسط التي لا تتجاوز 10% من جملة المبادلات التجارية ، وهو ما يوسع الفجوة بين الشمال و جنوب المتوسط.
- إقامة تبادل تجاري بين دول المتوسط على اساس التنافس و ليس التكامل ، وهو ما يؤدي إلى تأجيل قيام منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المتوسط
- عدم تسوية العديد من القضايا السياسية في المنطقة مثل القضية الفلسطينية و العلاقات اليونانية التركية و المشكلة القبرصية.

#### ثانياً : المؤتمرات الأخرى اللاحقة لمؤتمرات برشلونة

نص البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها، ومنذ انعقاد مؤتمر برشلونة في عام 1995، عقدت عدة مؤتمرات لوزراء الشؤون الخارجية الأورو -متوسطيين منها في مالطة أبريل 1997، في شتوتجارت أبريل 1999 ، في مرسيليا نوفمبر 2000 ، في بروكسيل 5 و 6 نوفمبر 2001، في فالنسيا 22 و 23 أبريل 2002 وفي نابولي 2 و 3 ديسمبر 2003 وعلاوة على ذلك عقدت اجتماعات غير رسمية أو نصف سنوية لوزراء الخارجية نفس الدول، في باليرمو جوان 1998 وفي لشبونة مايو 2000 وفي كريت 26\_27 مايو 2003 في دبلن 5\_6 مايو 2004 وفي لاهاي 29\_30 نوفمبر 2004 وفيما يلي بعض من أهم المؤتمرات التي مرة بها مسيرة برشلونة:

#### 1-مؤتمر فاليتا ( مالطا )<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - موقع إيلاف: النقاط الأساسية لإعلان مالطا حول الشراكة بين شمال و جنوب المتوسط ،

<http://elaph.com/Web/news/2012/10/766446.html>

كما أتى في التسمية فقد أنعقد هذا المؤتمر في مدينة فالتا بمالطا يومي 15 و 16 أبريل 1997، وذلك بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطة ودول الاتحاد الأوربي، وبرئاسة وزير خارجية مالطا، تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منطقة للتبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي وإبرام أكثر للمعاهدات مع شركاء المتوسطين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول وهذا تحت إشراف المفوضية الأوروبية، لكن سجل هذا المؤتمر تراجعاً واضحاً عن المستوى الذي عرفه إعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي لإسرائيل عن المضمون والالتزامات المقررة في الإعلانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط ومبادئه ومرجعياته المقررة دولياً، فبسبب الموقف الراض للسلام من قبل إسرائيل في هذا المؤتمر، صدر عن هذا الأخير نص حول الشراكة السياسية والأمنية خالياً من كل عناصر القوة في الموقف السياسي الذي تحقق في برشلونة، حيث أسقط هذا النص من مضمونه الإشارة إلى مرجعية الأمم المتحدة القاضية بتحقيق السلام لاسيما في القرارات رقم 242، 338 و 425 التي تلزم إسرائيل بتنفيذ الإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بعد سنة 1967<sup>1</sup>، وأستبعد أيضاً الترابط بين عملية برشلونة وعملية السلام في الشرق الأوسط، باعتبار أن دور الشراكة الأورو-متوسطية في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ما هو إلا دور الوسيط وليست البديل الأمريكي في عملية السلام، في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه وفي المحور المتعلق بالشراكة السياسية والأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وجعل المنطقة الأوروبية-المتوسطية منطقة سلام وأمن واستقرار وازدهار، لكن هذا لا يتأتى إلا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركز البيان على متابعة تطور إقامة منطقة تبادل الحر بين الشركاء بواسطة تدعيم التعاون الإقليمي عن طريق إبرام المعاهدات مع الشركاء المتوسطيين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول تحت إشراف ومتابعة المفوضية الأوروبية، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك والتقارب بين الشعوب ودعم الحوار بين المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية.

## 2- مؤتمر بالارمو (إيطاليا) :

<sup>1</sup> - عمورة جمال ، المرجع سابق ، ص 216. 217

تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطة (27 دولة)، وتم انعقاد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مداولات وإتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال، وقد إقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا - مالطا، وتم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر الثاني (مالطا) خاصة ما يتعلق بتطورات الوضع في الشرق الأوسط وعملية السلام والإلتزام بها، وتأكيد الإلتزام بما جاء في إعلان برشلونة وتكامل محاوره الثلاثة، وأكد البيان على أن هناك علاقة تكاملية بين إعلان برشلونة وعملية السلام في الشرق الأوسط، وعلاقة وثيقة بين الشراكة والمبادرات المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى هذا فقد أكد المشاركون جميعا على الدعم الذي يمكن أن يقدمه إعلان برشلونة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، كما أكد البيان على الشمولية في مفهوم الأمن والاستقرار والقضايا الجوهرية المتعلقة بالشراكة والإستمرار في الحوار حول قضايا الإرهاب وحقوق الإنسان، ومواصلة التعاون في إطار الشراكة لإقامة منطقة مشتركة من الرخاء وفقا لأهداف برشلونة عن طريق التبادل التجاري الحر والإصلاحات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار الخاص، ولعل أهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة أساسية يركز عليها تطوير التعاون والشراكة الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية<sup>1</sup>.

و دار: النقاش بشكل خاص في هذا المؤتمر حول بعض النقاط الحساسة نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

- (1) الإلتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية.
- (2) مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- (3) شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.
- (4) التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.
- (5) تعزيز دعم الاتحاد الأوربي للدول المتوسطة الشريكة لمواصلة الإصلاحات.
- (6) الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

### 3- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)

<sup>1</sup> - عمورة جمال، المرجع سابق، ص 217.

<sup>2</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق، ص 12.

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأوروبي - متوسطي الثالث في شتوتغارت - بألمانيا - بين 15-16 أبريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الإستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة، وشدد الوزراء على أهمية ميثاق السلام والإستقرار لإقامة حوار سياسي مدعم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، كما رحب المشاركون بالإنجاز الذي تم التوصل إليه عن طريق الشراكة بإقامة "نظام أورو - متوسطي للوقاية من الكوارث والحد من تأثيرها وإدارتها" وكذا المبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات والتوقيع أو المصادقة على الآليات الدولية في مجال نزع الأسلحة ومراقبة التسلح والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها، وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو - متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010، واعتماد الإصلاحات الإقتصادية والإستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة<sup>1</sup>.

كما أكد المشاركون من خلال البيان على المضي قدما لإستكمال إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من أجل تحقيق المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل، والإتفاق على التنازلات فيما يخص المنتجات الزراعية، وتنسيق العمل المشترك في مجال التعاون الجمركي وحرية دخول السلع وتوثيق النظم وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وحماية قواعد المنافسة وتدقيق الحسابات، كما أكد المشاركون في المؤتمر أيضا التركيز على الدور الكبير لتعدد شهادات المنشأ في تدعيم الإندماج الإقتصادي.

وأبدى المشاركون إرتياحا للتقدم الحاصل في التحولات الإقتصادية ودعوا إلى ترسيخ هذا الأسلوب في مجالات البيئة، الإدارة، وإصلاح نظام الضرائب، كما طالبوا بضرورة تحسين المستوى المعيشي للفئات الأقل دخلا، والقضاء على البطالة وإعطاء دور أوسع للمجتمع المدني في برامج الإصلاح وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في التنمية وتوفير المحيط المشجع للإستثمار<sup>2</sup>، بتوفير الأطر القانونية والبنى التحتية لاسيما النقل البحري والبري والمواصلات والإتصالات والطاقة التي تشكل

<sup>1</sup> - مروش يوسف ، المرجع السابق، ص12

<sup>2</sup> - نادية بلورغي ، المرجع السابق، ص101



قاعدة أساسية للتعاون والتنمية وكذا التعاون في مجال البحث والتكنولوجيا والمعلومات والبيئة والمياه وإقامة شبكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية والإنسانية والشباب ودور المرأة ومشكل الهجرة والحوار بين الثقافات والحضارات والمجتمعات المدنية ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والعنصرية وكرهية الأجانب، بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطة بصفها الهيئة المركزية لتفعيل ورقابة ومتابعة وتقييم الإنجازات والمبادرات المعتمدة في إطار برشلونة<sup>1</sup>.

#### 4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا)

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في مرسيليا في الفترة الممتدة ما بين 15 و16 نوفمبر 2000 ، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف التي بدأت في 28/09/2000 حيزا كبير على الأجواء السائدة على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطة .

ثم تلت مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطة الأوروبية الذي انعقد ما بين 05/06/2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم انعقد مؤتمر آخر في فالينيا (إسبانيا) يومي 22 و23\_2003 ، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطة الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي، أيام 25\_2004 و24 و 31 و30 ماي 2005 وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطة واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد، وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا) وتنظم أيضا اجتماعات وزراء القطاعات المعنية، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة

<sup>1</sup> - نادية بلورغي ، المرجع السابق، ص102

باختصاصاتها (الطاقة، الصحة، البيئة، النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الاستثمار، الاعلام و الإتصال<sup>1</sup>).

الجدول رقم (2): الجدول الموالي يلخص مختلف الأحداث التي جرت بعد مؤتمر برشلونة:

المؤتمر الأورو -متوسطي، برشلونة.	27_28 نوفمبر 1995
المؤتمر الأورو -متوسطي الثاني، مالطة.	15_16 أبريل 1997
بدء سريان اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوربي ومنظمة التحرير الفلسطينية.	1 جويلية 1997
بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي وتونس.	1 مارس 1998
المؤتمر الأورو -متوسطي الخاص، باليرمو.	3_4 جوان 1998
المؤتمر الأورو -متوسطي حول التعاون الإقليمي، فالنسيا.	28_29 جانفي 1999
المؤتمر الأورو -متوسطي الثالث، شتوتجارت.	15_16 أبريل 1999
بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغرب.	1 مارس 2000
اجتماع اللجنة الاستشارية الأورو -متوسطية، لشبونة.	25_26 مايو 2000
المؤتمر الأورو -متوسطي الرابع ، مرسيليا.	15_16 نوفمبر 2000
المؤتمر الأورو -متوسطي، بروكسل.	5_6 نوفمبر 2001
المؤتمر الأورو -متوسطي الخامس، فالنسيا.	22_23 افريل 2002
المؤتمر الأورو -متوسطي نصف السنوي، كريت.	26_27 مايو 2003

<sup>1</sup> - عمورة جمال، المرجع السابق ، ص 225

3_2 ديسمبر 2003	المؤتمر الأوروبي -متوسطي السادس، نابولي.
6_5 مايو 2004	المؤتمر الأوروبي -متوسطي نصف السنوي، دبلن.
30_29 نوفمبر 2004	المؤتمر الأوروبي -متوسطي نصف السنوي، لاهاي.
3 مايو 2005	المؤتمر الأوروبي -متوسطي السابع، لوكسمبورغ.
يناير 2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر.
2 نوفمبر 2005	قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات ببرشلونة.
يناير 2006	إقرار المجلس الأوروبي وضع أداة الجوار الأوروبي
يناير 2008	المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط مرسيليا.

المصدر : مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2012 . 2011، ص13

يوضح الجدول مختلف الأحداث التي جرت بعد مؤتمر برشلونة حيث لحق المؤتمر العديد من المؤتمرات و العديد من الأعمال.

### المبحث الثاني: إتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة

طرح الإتحاد الأوروبي ابتداء من 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط من خلال مؤتمر برشلونة الذي يتمثل فيما يعرف بالشراكة الأوروبية متوسطة وتندرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة للإتحاد في إطار الإستجابة للتحديات الجديدة التي تتعرض هته المنطقة بصفتها نقطة استراتيجية وهته التحديات التي تعتبر معقدة التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الشمال ومن أجل التصدي لهته التهديدات والمخاطر قامت هته الدول المتوسطية بعقد عدة مؤتمرات واتفاقيات وذلك لتعميق العلاقات والروابط لدول المنطقة في مختلف الميادين مع التأكيد على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي ورغم هته المؤتمرات إلا أن هته الشراكة تواجه تحديات ومن خلال هذا المبحث سوف

نتطرق في المطلب الأول سياسة الجوار الأوروبي أما في المطلب الثاني مشروع اتحاد من أجل المتوسط أما فيما يخص المطلب الثالث فلقد تناولنا فيه برنامج ميديا MEDA لدعم الشراكة.

### المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، ومفادها: على الاتحاد أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها التوسع، من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط<sup>1</sup>.

ثم تصور سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسيع الإتحاد الأوروبي عام 2004 وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة اعتبار الضعف الشراكة الأوروبية متوسطة، فقد تم توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل البلدان المنطوية تحت هذه الشراكة ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبية أيضا و استكملت في ربيع 2004<sup>2</sup>.

ولقد جاءت سياسة الجوار الأوروبية لسد النقص في الشراكة الأورو-متوسطة في مجال العلاقات الثنائية، وتحمل هذه السياسة في طياتها توجه سياسي ملموس أكثر منه في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأوروبية متوسطة حيث نشرت اللجنة الأوروبية أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان أوربا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب، تضمن هذا التصريح الإعلان أنه ابتداءً من مايو 2004 سيدخل الإتحاد الأوروبي مرحلة جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن ونتاجه الداخلي الخام يصل إلى 10.000 مليار، كما سيجاور الإتحاد الأوروبي الموسع حوالي 385 مليون ساكن، موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق المتوسط<sup>3</sup>.

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمة المجلس الأوروبي، في كوبنهاغن يوليو 2003، وفقاً لنص المادة 56: والتي تنص على ضرورة قيام الإتحاد الأوروبي بإقامة علاقات ذات

<sup>1</sup> - طويل نسيم، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص217

<sup>2</sup> - سمارة فيصل، المرجع السابق، ص48

<sup>3</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق، ص20.19

امتيازات لتأسيس منطقة تتمتع بالرخاء وحسن الجوار، وتستند إلى قيم الإتحاد الأوروبي من خلال عقد وتنفيذ اتفاقيات محددة بين الدول المعنية، وتضم سياسة الجوار 25 عضو في الإتحاد الأوروبي، والدول المرشحة للانضمام إلى جانب 16 من الجيران المباشرين للإتحاد الأوروبي من ناحية البر والبحر ( الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا )، إلا أن العلاقات مع روسيا المجاورة تتطور من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربعة مجالات مشتركة "بدلاً من أن تتطور من خلال سياسة الجوار الأوروبية.

وانطلاقاً من فكرة أن الجوار الجغرافي يتيح فرصاً أكبر للتعاون، ترى وثيقة التي طرحتها المفوضية الأوروبية بعنوان أوروبا الموسعة والجوار ضرورة تركيز السياسات الأوروبية تجاه الدول المتوسطية في المدى المتوسط والبعيد على المبادئ التالية<sup>1</sup>:

- العمل مع الشركاء لتقليص الفقر و غقامة منطقة رخاء مشتركة على تكامل إقتصادي مكثف، وتعزيز مجالات التعاون السياسية والثقافية وأمن الحدود وإدارة الأزمات.
- مبدأ الإشتراطية، حيث هناك نسبة وتناسب في منح المزايا و العلاقات التفضيلية لدول جنوب المتوسط، مع ما تحققه من إصلاحات سياسية وإجتماعية وإقتصادية استناداً للمعايير الأوروبية.

#### أولاً: أهداف سياسة الجوار

تهدف سياسة الجوار في تعزيز نطاق كبير للتعاون عبر الحدود كما ونوعاً وذلك بتحديد القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها بما في ذلك الأهداف الرئيسية الأربعة المتمثلة في تعزيز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في حدود المناطق والعمل معاً لمواجهة التحديات المشتركة، وضمان حدود آمنة وفعالة

ومحتويات البرنامج ذات أهداف إستراتيجية ينبغي تنفيذها على المستوى الإقليمي<sup>2</sup>:

- منطقة مشتركة أوروبية متوسطة من العدالة والأمن والهجرة والتعاون.

<sup>1</sup> - جمال منصر، المرجع سابق، ص 280

<sup>2</sup> - نادية بلورغي، المرجع السابق، ص 119

- منطقة اقتصادية للتنمية المستدامة مع التركيز على تحرير التجارة والتكامل التجاري الإقليمي وكذا شبكات البنية التحتية و حماية البيئة .
- دعم إستراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة
- دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول العالم.
- بناء منطقة مشتركة لتبادل الآراء الإجتماعية والثقافية ورفع الوعي من خلال الشراكة ووسائل الإعلام.
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة في إيجاد حلقة من الأصدقاء حول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع فضلاً عن أنها تمثل عرضاً متاحاً لكافة الدول المجاورة غير الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، يعني أن أفاق انضمام دول أوروبا الشرقية للإتحاد هو المحرك الأساسي، في حين أن دول سياسة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح مهما الأكبر الظفر ببعض المساعدات.

### ثانياً: عناصر سياسة الجوار الأوروبي

الورقة الإستراتيجية " مايو : 2004 والتي تضع المبادئ والنطاق الجغرافي ومنهجية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي، والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي.

**خطط العمل " ديسمبر : 2004** وتمثل خطط العمل أدوات رئيسية في عملية جعل الإتحاد الأوروبي أكثر قرباً، وتفاعلاً معه حيث تقوم خطط العمل من منطلق مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة، وتكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الإتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء ، إذا رغب الشريك بالتقدم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحاً ، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة و الشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية، كما أنّ علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط وإنما أيضاً من حيث المساعدات التقنية والشراكة في البرامج الأوروبية .إذاً فالبعد التعاقدية يعتبر بنوياً بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، مثلها مثل أية سياسة جوار بشكل عام، كما يسبق إعداد خطط العمل،

دراسة حال تتقدمها المفوضية الأوروبية" تقدير عن كل بلد "ويشكل هذا التقييم قاعدة لصياغة خطة العمل، أما مدة خطة العمل فهي خمس سنوات، ماعدا بالنسبة لإسرائيل، مولدافيا وأوكرانيا ثلاث سنوات، كما أنه تتم عملية مراجعة دورية لمراقبة تنفيذ خطط العمل وهو ما يجعلها مرجعاً هاماً لمخصصات المساعدات المالية تحت آلية ( الجوار الأوربي وأداة الشراكة).

**الجوار الأوربي وأداة الجوار الأوربي** : لقد حظيت السياسة الأوروبية للجوار بألية مالية مؤقتة حتى غاية 2006 ، ثم بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي صدرت عن طريق التنظيم الأوربي رقم /2006/1638/ وذلك للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 بغطاء مالي يقدر ب16.729 مليار أورو<sup>1</sup>.

**عنصر التعاون عبر الحدود:**<sup>2</sup> يعد سمة إبداعية لأداة الشراكة والجوار الأوروبية التي ستسمح بتمويل " برامج مشتركة "تجمع معاً مناطق مؤهلة لعضوية الإتحاد الأوربي ودول شريكة له.

**تقارير الدول:** وتغطي هذه التقارير التقدم الذي تم إجراره في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والإصلاحات المرتبطة بها، وتعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول، وترتكز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار الأوربي

### ثالثاً: عمل سياسة الجوار في دول جنوب المتوسط

خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية والسياسة المتفق عليها بصورة مشتركة بين الإتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين من خلال الاندماج في الإتحاد الأوربي في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأسواق والشبكات التحتية، وقرار الإتحاد الأوربي لإنشاء الحوار الأوربي الذي يهدف لتوفير المساعدة الرامية إلى تعزيز العلاقات بين الشركاء الموحد وآلية الشراكة والتقدم الإقتصادي والتكامل بين عمل الإتحاد الأوربي والدول المجاورة لها وبوجه خاص دعم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتوفير الدعم المالي .

وقد قسم هذا البرنامج إلى مرحلتين:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مروش يوسف، المرجع السابق ، ص21

<sup>2</sup> - المرجع نفسه

البرنامج الإرشادي 2007\_2010: عبارة عن برنامج عمل بمبلغ 343,3 مليون يورو وجوهر هذا البرنامج هو تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وارتكز هذا البرنامج على النهج الثنائي دون الإقليمي. البرنامج الإرشادي 2011\_2013 : وذلك بمبلغ 535,15 مليون يورو وذلك على حسب كل برنامج ارشادي يخص ذلك البلد.

وقد تم تحديد المخصصات المالية مع الأخذ في الإعتبار النصوص عليها في المادة 07 من اللائحة ENPI واحترام الأحكام الواردة في المادة 18 من تنظيم صناديق الهيكلية على وجه الخصوص، وهذا التخصيص للأموال مطلوب لبرنامج التعاون عبر الحدود التي تأخذ في الإعتبار معايير موضوعية مثل السكان، المناطق المؤهلة وغيرها من العوامل التي تؤثر على كثافة التعاون، بما في ذلك الخصائص التي تتفرد بها المناطق الحدودية والقدرة على إدارة وإستعاب المساعدات ومصدر هذه التمويلات للبرنامج يأتي من مصدرين هما مخصصات ENPI نفسها ومن الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، ومن البند الرابع في السطر الأول من الميزانية السنوية ، بالإضافة إلى تمويل البرنامج سيتم إنشاء تسهيل صغير من 4,9 مليون يورو لتمويل الإجراءات الرامية إلى تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الشركاء في برنامج، وذلك بهدف المساعدة في تعزيز إعداد تنفيذ وإدارة برنامج التعاون عبر الحدود الحالية والمستقبلية<sup>2</sup>.

الجدول رقم (3) : يوضح خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبي

البلد	اسرائيل	الأردن	تونس	الأراضي	المغرب	مصر	لبنان	الجزائر	ليبيا
التبني	يونيو	يونيو	يوليو	مايو	يوليو	مارس	يناير	-	-
من	2005	2005	2005	2005	2005	2007	2007		
قبل									

<sup>1</sup> - نادية بلورغي، المرجع السابق ، ص120

<sup>2</sup> - المرجع نفسه



المصدر : senén florensa الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed -المتوسطي، 2010- دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010، ص39

### المطلب الثاني : مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي "Nicolas Sarkozy" الاقتراح لإتحاد متوسطي " Union of Mediterranean " ، أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007 في خطاب في تولون (7 فيفري 2007)، أعلن فيه أن الحوار الأورو-متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخطق في إنجاز أهدافه ، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق<sup>1</sup> .

ويضيف في خطابه- في إشارة منه على أهمية الجنوب -يقول:"إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب . فكانت المبادرة التي طرحها نيكولا ساركوزي على عدد من العواصم المتوسطية التي زارها بعيد فوزه الانتخابي، لإتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي الأبيض المتوسط إلى طور جديد .إتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهارا<sup>2</sup> .

بنى ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة لم تف- حسب تقديره -بوعودها نظرا لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين إتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق، مضطربة الأوضاع الأمنية.

<sup>1</sup> - جويدي حمزوي ، التصور الأمني الأوروبي نحو أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2010.2011 ، ص 119

<sup>2</sup> - بالوما أكراسو- كلير دويون - محند محوش ، هل يمهّد الإتحاد من أجل المتوسط السبيل إلى التنمية المستدامة ، وثيقة مقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي ، يونيو 2010 ، ص.4 ، وللمزيد ينظر إلى <http://www.panda.org/eu>

بعد خمسة أشهر من ذلك (23 أكتوبر 2007) ، قدم الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفصيل مختلفة جديدة، حيث جادل في خطابه بأن الإتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال " عملية برشلونة" ، ولكن استهدف إعطاءها حافزاو دافعا جديدا للذهاب " أبعد وأسرع" ، و"للانتقال إلى مستوى آخر، وإلى خطوة أخرى " ، لتجسيد " المبادرة الجارية" ، وباختصار القطيعة مع أساليب التفكير البالية<sup>1</sup>.

### أهداف الإتحاد:

يسعى هذا المشروع تقريبا إلى تحقيق نفس الأهداف التي وردت في إعلان برشلونة ، و المتمثلة في خلق فضاء متوسطي مستقر و حل الصراعات الدائرة في المنطقة و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق تقارب بين الشعوب هذا الفضاء وإقامة منطقة للتبادل الحر .

وأمام تعثر مسار برشلونة في تحقيق كل تلك الأهداف بسبب ما وقع من تحولات اقليمية ودولية وتغير الموازين الدولية وظهور تحديات أمنية وسياسية جديدة، وتحدد الأهداف المعلنة للإتحاد في إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية.

ويهدف الإتحاد إلى تحقيق عدة أهداف منها<sup>2</sup>:

- مكافحة تلوث البحر المتوسط : تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه و الصرف الصحي
- الطرق البرية و البحرية السريعة :تحسين النقل بين الموانئ بأحداث طرق سريعة بحرية
- الحماية المدنية : التعاون في الوقاية من الكوارث و الإستعداد لها
- تعليم: إقامة جامعة أروومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء
- مبادرة أعمال المتوسط : إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية.

<sup>1</sup> - جويدي حمزاوي ، المرجع سابق 120 ص ،

<sup>2</sup> - الإتحاد من اجل المتوسط ، موقع scribd ، 13/08/2015 ، <http://fr.scribd.com/doc/44802000> | الإتحاد من اجل المتوسط

- الطاقة البديلة : بحث مدى فعالية خطة المتوسط للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز .

#### أعضاء و هيكل الإتحاد:

أعضاء الإتحاد من الدول الأوروبية يصا عددهم 27 دولة أي جميع دول الإتحاد الأوروبي اما دول الضفة الجنوبية فيبلغ عددهم 16 دولة (سوريا ، ألبانيا ، موناكو، مونتينيغرو، كرواتيا، البوسنة والهرسك ،إسبانيا ،إستونيا، تونس، إيرلندا ،إيطاليا، البرتغال بلجيكا، إسرائيل، التشيك، الدنمارك، الجزائر، سلوفينيا، السويد، مصر، قبرص، لاتفيا، لبنان، لوكسمبورغ، مالطا المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان، تركيا، بولندا، فلسطين، رومانيا، المغرب، مجر ،المانيا، فلندا، ليتوانيا، مورينانيا، الأردن).

أما بالنسبة للهيكل فقررت القمة التأسيسية بباريس إنشاء رئاسة مشتركة دورية عهدت للرئيس ساركوزي و لنظيره المصري حسني مبارك ، فيما لم يحسم الموقف بالنسبة للشخصية التي ستتولى الأمانة العامة للإتحاد

و أوضح الديان الختامي أن مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الإتحاد الأوروبي و مسؤول من الدولة المتوسطية غير الأوروبية ، سيطبق على القمم وعلى كل الإجتماعات الوزارية و لقاءات كبار الموظفين و في الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة وإجتماعات الخبراء .  
وتقرر أن تتعقد كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الإتحاد الأوروبي ودولة متوسطية من خارجه فيما سيكون إجتماع وزراء خارجية الإتحاد المتوسطي سنويا<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث : برامج ميديا لتمويل الشراكة MEDA

برامج "ميديا" هي الأداة الرئيسية للإتحاد الأوربي، في مجال تحقيق أهداف الشراكة الأورو-متوسطية المنصوص عليها في إعلان برشلونة نوفمبر 1995 ، حيث تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وتسهر اللجنة الأوربية ( باعتبارها الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي والمالي ) على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار

<sup>1</sup> - موقع scribd الإتحاد من اجل المتوسط ، سا 13: 13/08/2015: <http://fr.scribd.com/doc/44802000>

البرنامج الوطني أو الجهوي بالتعاون مع الدول الأعضاء، ولعبت هذه البرامج دوراً هاماً في التمويلات المتعلقة بدعم الإصلاحات " دعم الميزانية، تطوير القطاع الخاص، عصنة القطاع الصناعي... الخ " وذلك بهدف تهيئة اقتصاديات دول جنوب المتوسط لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني.

ولقد تم إنشاء برنامج ميديا (MEDA) بهدف دعم و تشجيع الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط للاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطة ابتداء من عام 2010

و يعتمد برنامج ميديا على تمويل تقريبا كل أنواع المشاريع، سواء كانت في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، شريطة أن تدخل هذه المشاريع في إطار برامج وطنية ذات بعد إقليمي، و موجه لبلدان جنوب و شرق البحر المتوسط ذات الدخل الفردي الضعيف و هي : ( الجزائر، الأردن، قطاع غزة الفلسطيني، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا) ، أما البلدان الأخرى (كقبرص و إسرائيل و مالطا ) فهي غير معنية بهذا البرنامج، إلا إذا كانت مشاريعها ذات بعد إقليمي<sup>1</sup>.

### 1- برنامج ميديا الأول 1996-1999 :

صدر برنامج ميديا 1 عن طريق التنظيم المؤرخ في 23 جويلية 1996 ، وفي إطاره تم تحديد مبلغ مالي إجمالي للمساعدات المالية قدر ب 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية خلال الفترة (1999-1995) ، تم صرف حوالي 25% من الإعتمادات التي تعهد بها الإتحاد فقط بالتعاون الثنائي<sup>2</sup>، وتحثل المغرب المرتبة الثانية بعد مصر في حجم المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-1999، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتقديم 656 مليون أورو للمغرب وهو ما يعادل % 19.1 من إجمالي حجم المساعدات والتي بلغت 2955 مليون أورو، تليها تونس بمبلغ 428 مليون أورو أي ما يعادل 12.5% ثم تركيا ب 375 مليون أورو أي ما يعادل 10.9% من إجمالي المساعدات خلال تلك الفترة.

<sup>1</sup> - محمد الشريف المنصوري ، المرجع السابق ، ص 183

<sup>2</sup> - محمد بولعسل، المرجع السابق ، ص 74

كما قدرت حصة الأردن ب 254 مليون أورو، أي ما يعادل 7.5% تليها لبنان بمبلغ 182 مليون أورو، أي بما يعادل 5.3%، أما الجزائر فوصلت حصتها إلى 164 مليون أورو بما يعادل 4.8%، وأخيرا فلسطين وسوريا بما قيمتها 99.111 مليون أورو بما يعادل 3.2%، بينما لم تتحصل كل من إسرائيل وقبرص ومالطا على أية مساعدات خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل منها، وتركزت المساعدات المالية سالفة الذكر على تمويل أربعة مجالات هي:<sup>1</sup>

- دعم التغييرات الهيكلية 16%.
- دعم التحول الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص 30%.
- تنمية المشروعات التي تدعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي 40%.
- المشروعات الإقليمية 14%.

#### ثانيا : برنامج ميداء الثاني:

خلال المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الثالث الذي عقد في مرسيليا خلال الفترة (15 - 16 نوفمبر 2000) تم الإعلان عن برنامج ميداء 2، وفي إطار هذا البرنامج تم تخصيص 12,75 مليار أورو خلال الفترة (2000\_2006) كمساعدات مالية للدول المتوسطية .

وخلال الفترة (2002\_2004) خصص 93 مليون أورو كمساعدات مالية للدول المتوسطية العربية الأعضاء بالإضافة إلى تركيا، وقد خصص لعام 2002 نحو 10 مليون أورو، وعام 2003 حوالي 29 مليون أورو، بينما خصص لعام 2004 ما يوازي 54 مليون أورو، وذلك كمساعدات في مجالات التحول الاقتصادية، والبنية الأساسية والمعلومات، والبيئة وحقوق المرأة، إلى جانب تعزيز دور القانون وحقوق الإنسان.

كما تم تخصيص مبلغ 254 مليون أورو للتعاون مع الدول المتوسطية، بما يعادل 15,24% من إجمالي العمليات الخارجية في ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2003، والتي بلغت 4,95 مليار دولار، كما منحت المفوضية الأوروبية في 9 يونيو مبلغ 210 مليون أورو كمساعدات مالية لكل من

<sup>1</sup> - محمد بولعلس، المرجع السابق، ص 74,75

مصر والأردن لتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الغزو العراقي من قبل قوات التحالف الانجلو أمريكية في 21 مارس 2003 ، يخصص لمصر 175 مليون أورو، و 35 مليون أورو للأردن<sup>1</sup>.

الجدول رقم(4) : يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في إطار برنامج ميذا 2 للفترة 2006\_2000

الدول المستفيدة	الإلتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الإلتزامات
الجزائر	338.8	66.3	% 19.5
مصر	592.5	342.3	% 57.8
الأردن	331.8	200.2	200.2
لبنان	132.7	45.6	% 34.4
المغرب	982	576.2	% 58.7
سوريا	179.8	84.7	% 47.1
تونس	517.5	282.5	% 54.6
فلسطين	522.4	498	% 95.3
مجموعة التنائية	3597.6	2095.8	%58.3
التعاون الإقليمي	904.4	627.1	%69.3
المجموع الكلي	4502	2722.9	%60.48

<sup>1</sup> - للمزيد ينظر إلى: التعاون الإقتصادي و المالي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة <http://ecomedefot.blogspot.com>

يوضح هذا الجدول المبالغ التي تحصلت عليها الدول الشريكة الجنوبية للإتحاد الأوروبي من دعم مالي من خلال برنامج ميذا للفترة المشار إليها و هذا الدعم مخصص في إطار التعاون الأوروبي المتوسطي للنهوض و تطور البلدان الجنوبية.

## خاتمة الفصل الثاني

لقد عرفت العلاقات الأوروبية متوسطة منذ السنوات الفارطة عدة منعرجات جعلها تتماوج حول دخولها في هته الشراكة لكن رغم المنعرجات و معوقات التي واجهتها إلا ان شمال المتوسط وجنوبه حاولوا بجهود حثيثة إلى إقامة هذا التعاون ولقد مرت علاقتهما بعدة مراحل و عدة اتفاقيات و معاهدات لدعم ووقوف بالمنطقة نحو الأفضل .

و من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناء على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى إلى استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة.

و على غرار مؤتمر برشلونة الذي يعتبر غير ناجح تماما رغم أنه هو حجر الأساس في الشراكة الأوروبية متوسطة لكن لم يكتفي الطرفان بهذا المؤتمر فقط بل أعلنوا عدة مؤتمرات بعده و اتفاقيات أهمها سياسية الجوار الأوربي و إتحاد من أجل المتوسط.



# الفصل الثالث



## الفصل الثالث : الشراكة الأوروبية مغاربية

تعتبر المنطقة الأوروبية مغاربية جزء من المنطقة الأورومتوسطية حيث أنها تكتسي أهمية حضارية اقتصادية كبرى ومع مرور الزمن دخلت هته المنطقة المغاربية في عدة علاقات ربطتها بالعالم الخارجي و بالدول المحيطة خاصة ومع الدول الأوروبية التي تربطه معهم علاقات قديمة تاريخية وسياسية وغيرها و كذلك موقع المغرب العربي اجبر العديد من الدول إلى التسابق نحو إقامة علاقات معها ، وإن الاهتمام الأوروبي بدعم و تطوير علاقاتها بمنطقة المغرب العربي خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة و القوى الصاعدة على مناطق النفوذ الحيوية ن فالإتحاد المغرب العربي بأقطاره الخمسة يشكل امتدادا جغرافيا لدول الإتحاد الأوروبي ، وموازيا له تنظيميا ، إضافة إلى الماضي الحضاري و التاريخ الطويل للقوى الأوروبية التقليدية في المنطقة ، و الذي تحول من مراحل المواجهة إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري و الثقافي ، فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء المبنية منها على علاقة التبعية أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوروبي المغاربي ، وقد كان ميلاد الإتحاد المغاربي الذي أعلن رسميا من خلال اتفاقية مراكش سنة 1989 بمثابة الرغبة و الاستعداد لتعزيز التعاون مع دول الإتحاد الأوروبي .

لكن اهتمام دول الإتحاد الأوربي بتطوير علاقاته مع دول اتحاد المغرب العربي و تعزيزها ، إنما هو نتيجة لإدراك الطرف الأوربي للأهمية الإستراتيجية القصوى التي تحتلها منطقة المغرب العربي بمعطياتها و خصوصيتها السياسية و الاقتصادية و حتى الحضارية و التاريخية<sup>1</sup>.

ومن خلال هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سيكون المبحث الأول حول تجارب واتفاقيات الدول المغربية ألا وهي الجزائر تونس و المغرب أما في خصوص المطلب الثاني سنتطرق إلى محاور هته الشراكة على الدول المغربية في عدة جوانب سياسية واقتصادية و ثقافية وغيرها أما بالنسبة للمطلب الثالث تحديات وأفاق الشراكة الأوروبية مغاربية.

## اتفاقيات الشراكة الأوروبية مغاربية: الأول المبحث

<sup>1</sup> - أمين خلفون ، المقاربات الأمنية في الشراكة الأوروبية مغاربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2005\_2006، ص 52

تأتي اتفاقيات الشراكة لدول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب كنتيجة لعوامل سياسية واقتصادية و ثقافية وثيقة جمعت هذه الدول بدول الإتحاد الأوروبي، و بالتالي هي كما يراها الجانبان نتويج لروابط تقليدية و مصالح مشتركة متينة، خاصة و أن الانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكل جوهر الخطط التنموية المعتمدة في دول المغرب العربي.

و تأكيدا لهذا الانفتاح فقد سعت دول المغرب العربي لعقد اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، محاولا كل طرف من أطراف الشراكة أن يعظم مكاسبه سواء تعلق الأمر بالجانب الأوروبي أو الجانب العربي، لذلك اختلفت بعض نصوص الاتفاقيات التي تم توقيعها و يرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل أساسية، منها ما يتعلق بالعلاقات السابقة للدول المعنية مع دول الإتحاد، و منها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام في هذه الدول، و كذلك الوضع السياسي و العلاقات السياسية القائمة مع الإتحاد الأوروبي.

وسيتناول هذا المبحث اتفاقيات الشراكة لدول المغرب العربي الثلاث تونس و المغرب و الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و ذلك بالتعرض إلى محتوى و أهداف هذه الاتفاقيات.

#### المطلب الأول: اتفاقيات الشراكة الأوروبية التونسية.

تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي إلى زمن بعيد، غير أنها كانت إلى ما قبل الاستقلال تقام بصفة غير منتظمة، ومنذ بداية الستينات بادرت تونس إلى إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع بعض البلدان الأوروبية وبداية من سنة 1963 دخلت تونس في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية من أجل إيجاد السبل الملائمة لتنظيم العلاقات التجارية وتطويرها بين الطرفين، حيث أثمرت هذه المفاوضات على إبرام اتفاقية شراكة في مارس 1969، وقد مكنت هذه الاتفاقية من توسيع مجال تصدير المنتجات الزراعية التونسية بحيث يمكن التصدير إلى أسواق جميع بلدان المجموعة الأوروبية<sup>1</sup>.

وأمام هذه الوضعية وخصوصا بعد وضع المعالم الأولية للسياسة الأوروبية المتوسطية في أوائل السبعينات والتي تنص على وضع التعاون مع البلدان المتوسطية في إطار نظرة شاملة تهدف بالأساس إلى تغطية جميع مجالات التعاون وتحقيق التوازن بين المجموعة الأوروبية و شركائها ، تمت مراجعة اتفاقية 1969 لجعلها تتماشى مع طموحات تونس فيما يتعلق بالخصوص بإمكانياتها

<sup>1</sup> - محمد بولعسل، المرجع السابق 76 ص ، .

وطاقتها التصديرية، وقد أمكن ذلك من إبرام اتفاقية تعاون سنة 1976 والتي من أهم مميزاتها اللامحدودية الزمنية وعدم المعاملة بالمثل والشمولية.

وفي منتصف الثمانينات وبعد انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية سنة 1981 ، وخاصة بعد قبول عضوية اسبانيا والبرتغال سنة 1986 ، واعتبارا لإمكانية مزاحمة الصادرات الزراعية التونسية لمنتجات هذه البلدان كزيت الزيتون والخضروات، تمت مراجعة اتفاقية 1976 و تعديلها ، وأمكن بالتالي إبرام بروتوكول إضافي سنة 1987 نافذة المفعول إلى غاية ديسمبر 1995 ، ومن أهم بنود هذا البروتوكول تحديد حصص تفضلية لصادرات زيت الزيتون والحمضيات والخمور و البطاطا وتخفيض الرسوم الجمركية لبعض الخضروات بنفس النسق الذي سيتم تطبيقه على منتجات اسبانيا والبرتغال<sup>1</sup>، و كانت تونس أول دولة عربية-متوسطية أبرمت اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي، و كانت هذه نتيجة منطقية للعلاقات التي تربطها مع أوروبا و التي أسفرت عن عقد عدة اتفاقيات تجارية مع دول أوروبية و خاصة فرنسا، و قد أكدت تونس عن سعيها إلى الانفتاح على العالم الخارجي، بانضمامها إلى اتفاقيات الجات<sup>2</sup> سنة 1990 ، و إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 و تنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار و تحرير التجارة و رفع القدرات التصديرية و الانفتاح على العالم الخارجي، و بالتالي أصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في مفاوضات مع الإبراد الأوروبي لإقامة إطار تعاون شامل يقوم على التنمية المشتركة بين الطرفين في إطار اتفاقيات تعاقدية، عرفت باتفاقية الشراكة.

### الشراكة الأورو-تونسية: المصادقة على الإتفاق و المضموف

سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي للإرتقاء بها من مستوى المبادلات التجارية و الإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولا، و تقوم على صيغ جديدة من التشاور و الحوار و الشراكة و ذلك بهدف بناء فضاء متوسطي في إطار نظرة مستقبلية شاملة، تهدف إلى تحقيق الأمن والإستقرار و الرفاهية لدول و شعوب المنطقة و تم توقيع اتفاق الشراكة في

<sup>1</sup> - المرجع، نفسه ص77.

<sup>2</sup> - الجات GATT ، هي اختصار عن اللغة الإنجليزية: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة وعقدت في أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

1995/07/17 ودخل حيز التنفيذ في، 1998/03/01 ليحل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ و القواعد العديدة للتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأورغواي<sup>1</sup>. تولى تونس أهمية كبيرة لهذا الاتفاق لأن دول المجموعة تعد أكبر شركائها في العالم، حيث تمثل هذه السوق بالنسبة لتونس 79 % من صادراتها، مقابل 71 % من وارداتها، وقد استفادت تونس بنحو مليار و عشرة ملايين دولار قدمتها أوروبا في شكل إعتمادات مالية إليها، منها 453 مليون كمساعدات و هبات و 642 مليون دولار في شكل قروض ميسرة، و على صعيد الاستثمارات يوجد في تونس 871 مشروعاً أوروبياً مشتركاً، تتجه في معظمها للإنتاج التصديري، وقد خلقت هذه المشاريع نحو 80 ألف فرصة عمل<sup>2</sup>.

و قد استغرقت مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أربع سنوات، تركزت فيها المشاكل على المواد الزراعية، حيث أن بعض المنتجات الزراعية التونسية كزيت الزيتون تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي و كانت تدخل السوق الأوروبية حسب حصص معينة لم تكن تكفي لاحتياجات تونس، خاصة و أن السوق الأوروبية بستل حوالي 80% من الاستهلاك العالمي من زيت الزيتون، و يلاقي منافسة قوية من الزيت البرتغالي و الإسباني. و من المواضيع التي أخذت وقتاً كبيراً في النقاش موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الإتحاد الأوروبي و الذين يقدر عددهم بحوالي 400 ألف تونسي و يشكلون مصدر تحويلات خارجية هام بالنسبة لتونس.

و رغم أن اتفاقية الشراكة الأوروبية - التونسية تهتم بتنظيم العلاقات الاقتصادية بشكل خاص إلا أن نصوصها تطرقت أيضاً لتنظيم العلاقات الأوروبية التونسية في المجالات السياسية- الأمنية- الاجتماعية- الثقافية. كما أنها كانت تهدف إلى تأسيس منطقة ازدهار في حوض المتوسط إلا أنها تعكس أحادية الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة متوسطة على حدة و تؤكد محتوى الاتفاقية مجموعة من النقاط<sup>3</sup>:

- التأكيد على أبنية الروابط التقليدية بين الإتحاد الأوروبي و تونس و العمل على تقويتها بما يكفل إقامة علاقات ثنائية قوية و مستديمة على أساس المشاركة و التنمية المشتركة مع الأخذ في الاعتبار التطورات السياسية و الاقتصادية في كل من أوروبا و تونس.

<sup>1</sup> - سمير، صارم. أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، لبنان 2000، ص 314.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 314.

<sup>3</sup> - وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص 28.27.

- التأكيد على أهمية الحوار في مجال الاستقرار و الأمن في المتوسط
  - التأكيد على عزم المجموعة الأوروبية تزويد تونس بالدعم اللازم لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية، التكيف الهيكلي و التنمية الاجتماعية
  - تعهد الإتحاد الأوروبي و تونس تحرير التجارة الخارجية و ذلك تماشيا مع الحقوق و الالتزامات التي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة؛
  - الرغبة في إقامة تعاون مدعم بحوار منتظم لمناقشة القضايا الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية؛
  - العمل على تحقيق أفضل مستوى للتفاهم المتبادل؛
  - إيمان الطرفين بأن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى وجود مناخ ملائم لتطوير العلاقات الاقتصادية و التطوير التقني
- و قد جاء في المادتين الأولى، الثانية تحديدا للأهداف التي ترمي إليها الاتفاقية و التي تتمثل في<sup>1</sup>:
- تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة في مجالات السلع و الخدمات و رأس المال و توسيع مجالات التعاون الاقتصادي و الاجتماعي بين الجماعة الأوروبية و تونس.
  - تشجيع الاندماج بين الدول المغربية عن طريق التجارة و التعاون بين تونس و الدول المغربية.
- أما باقي الاتفاقية فكانت من ثماني أقسام يعالج كل منهما مجالات التعاون و الحوار، و حظي الحوار السياسي بالاهتمام و الأولوية من قبل الإتحاد الأوروبي حيث أن الأمن و الاستقرار و تحقيق السلام من أهم أهداف عملية برشلونة.
- و قد أولت تونس اهتماما بالحوار السياسي و تعهدت بتطوير علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطة كافة المعنية بالشراكة.
- و بالرجوع إلى الشراكة الاقتصادية- المالية فقد سعت إلى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة بضمان حرية انتقال السلع و الخدمات و قد حددت فترة مدتها 12 سنة لإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تماشيا مع حرية حركة السلع إلى جانب المبادئ التي أقرتها اتفاقية الجات لسنة 1994 و منظمة التجارة العالمية OMC<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص 2928

<sup>2</sup> - المنظمة العالمية للتجارة OMC هي مؤسسة دولية مستقلة ماليا وإداريا، غير خاضعة لهيئة الأمم المتحدة، تأسست في 1995/01/01 بمدينة مراكش المغربية

و لقد ساعد نمو برامج الشراكة الأوروبية التونسية تبني تونس لسياسات اقتصادية مالية و تعاون ثنائي على حد سواء يتماشى مع البرامج الأوروبية و ذلك بإتباع برامج الخوصصة و تحرير آلية الاقتصاد التونسي منذ عام 1987 كما انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية ووقعت معها اتفاقية شراكة في عام 1995 و يتضمن برنامج الشراكة تحديث البنية التحتية الاقتصادية التونسية و تأهيل الشركات و المؤسسات من إضافة إلى المساعدة في برامج MEDA خلال المبالغ التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس في إطار برنامج الاستثمار والبحث عن شركاء و فتح المجال للأجانب لشراء 40 % من الشركات التونسية المدرجة في البورصة بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 10%.

و قد شهدت تونس تطور مهم في الحقل الاجتماعي و ازدهار لاقتصادها نتيجة تبنيها هذه السياساتو الشراكة مع الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

بعد التطرق لمضمون اتفاق الشراكة التونسية- الأوروبية و الذي يتطلب تغيير الهياكل الاقتصادية بنقلها إلى مرحلة جديدة من الإنتاج تقوم على أساس تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، لا سيما المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، أصبح من الضروري التزام تونس بمواصلة الإصلاحات الضرورية التي تتوافق و بنود هذا الاتفاق و العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتعويض النقص في إيرادات الدولة الناتجة عن انخفاض التحصيلات الجمركية، بالإضافة إلى ما سيترتب على المنافسة الأجنبية في صناعة النسيج، و على هذا الأساس فقد قدم الإتحاد الأوروبي تعهدات بالمساعدة الفنية و المالية لإنجاح هذه البرامج الإصلاحية.

و فيما يلي أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الاتفاق<sup>2</sup>:

- إن اتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الإتحاد الأوروبي هو اتفاق شراكة شامل و ليس اتفاقا تجاريا فقط، كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط، بل أشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي، الفني و التكنولوجي، و دعم الحوار السياسي و الاجتماعي و الثقافي، و بالتالي سيكون لهذا الاتفاق أبعاده المختلفة على الاقتصاد التونسي.
- باعتبار أن هذا الاتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطة الأخرى و تربطه علاقات اقتصادية و ثقافية و

<sup>1</sup> - ليليا بن منصور، المرجع السابق، ص 224.225

<sup>2</sup> - سمير صارم، المرجع السابق، ص 318. 322

تاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي، فيفترض أن تستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة، كون أن الاقتصاد التونسي لا يزال غير قادر خلال فترة قصيرة أن يقتحم المنافسة مع الاقتصادات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي و التكنولوجي.

- من الآثار المترتبة على هذا الاتفاق بخصوص الجانب التجاري أنه تم تصنيف المنتجات المتبادلة إلى سلع صناعية و أخرى زراعية و تم معاملتها بشكل مختلف، فبالنسبة للسلع الزراعية أبقى الاتفاق على نفس المزايا التفضيلية السابقة التي كانت تتمتع بها المنتجات الزراعية التونسية في ظل اتفاق التعاون الشامل، بإدخال بعض التعديلات على هذه المزايا و المتمثلة في زيادة الكميات المصدرة من هذه السلع إلى الإتحاد الأوروبي و توقيت دخولها و ظروف ترويجها، و رغم ذلك لا زالت السلع الزراعية التونسية تعاني جملة من الصعوبات والعراقيل عند دخولها الأسواق الأوروبية، مثل تحديد الكميات و توقيت الدخول و المواصفات القياسية، هذا ما ينذر بأن أثر اتفاق الشراكة على الصادرات الزراعية التونسية الموجهة للإتحاد الأوروبي يكون جد محدود، و أحسن مثال على ذلك ما يتعلق بمادة زيت الزيتون، حيث لم تؤد المفاوضات بين الطرفين حول تصدير هذه المادة إلى زيادة الكميات المصدرة منها إلى الإبراد الأوروبي بينما تم الإبقاء على النظام التفضيلي الذي كانت تستفيد منه تونس في الماضي و المتمثل في تصدير حصة تقدر ب 46000 طن من زيت الزيتون سنويا إلى الإتحاد الأوروبي.

- إن التفكيك الجمركي و الرزنامة التي تم الاتفاق بشأنها لاقت معارضة شديدة من طرف الصناعيين التونسيين كونهم كانوا يستفيدون و لعدة سنوات من السياسة الحمائية المفروضة، و بالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الاتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، فمن أجل تفادي تحطيم النسيج الصناعي التونسي و خلق مشاكل اجتماعية تم وضع إجراءات وقائية في إطار الاتفاقية و هي موافقة للإجراءات المقترحة من طرف الجات GATT و المتمثلة في إمكانية تطبيق رسوم جمركية في حالة تعرض اقتصاد البلد لصعوبات خطيرة تهدد توازناته الاقتصادية الكلية، لكن ينبغي ألا يتعدى المعدل المفروض 25 %، و شريطة أن يتعدى مبلغ الواردات 15 % من مجموع الواردات الأصلية لدول الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

و بالتالي فإن الإلغاء التدريجي للحقوق على الاستيراد سيؤدي إلى تخفيض الموارد أو المداخل الجبائية خلال المرحلة الانتقالية 12 سنة لإنشاء منطقة التبادل الحر، و ينبغي تعويض هذه الخسارة بالجباية

<sup>1</sup> - ليليا بن منصور، المرجع السابق، ص 226.



، الداخلية المتأتية من زيادة وتيرة النمو و رفع معدلات الرسم على القيمة المضافة TVA<sup>1</sup> أما بخصوص الصفقات الجارية ستعرف في بداية الأمر عجزا و هو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية و التنظيمية الجديدة، حيث ترتفع الواردات بوتيرة أكثر من الصادرات في المدى القصير لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى البعيد بإتجاه زيادة الصادرات، و هذا لا يتأتى إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا و السياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال و جلب الاستثمار الأجنبي، و يؤكد الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الحرف بعد توقيع الاتفاقية على أنه سيتحمل 58 % من الناتج المحلي الإجمالي صدمة التفكيك الجمركي و يؤدي التبادل الحر إلى خسارة بمقدار 04 مليار دينار تونسي خلال الفترة الانتقالية.

لقد أكدت السلطات التونسية على أن المساعدات المالية الأوروبية غير كافية مقارنة مع احتياجات تونس، و هذا بالرغم من رفع الموارد المخصصة في إطار برنامج ميديا 1 MEDA مقارنة مع البروتوكول المالي الرابع، حيث انتقل من 116 مليون إيكو (1992\_1995) إلى 330 مليون إيكو (1996\_1999)، و كذا المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 2 التي بلغت 305.9 مبلغ مليون أورو خلال الفترة (2000\_2003) بما فيها البرنامج الوطني التأسيري PIN للفترة (2002\_2004) و الذي رصد له مبلغ 248.65 مليون أورو<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغربية.

يسعى المغرب منذ استقلالها على تطوير علاقاتها مع محيطه الإقليمي و الدولي و ذلك عبر مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، و يدخل اتفاق الشراكة الأوروبية المغربية من هذه الاتفاقيات، حيث وقعت المملكة المغربية على هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996 ، و دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 ، و تدخل هذه الاتفاقية في إطار تقوية السياسة المتوسطة للاتحاد الأوربي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة.

وبواسطة المفاوضات العامة حول إبرام اتفاقيات الشراكة ووضع برامج لمتابعة تنفيذها في مختلف المجالات، يؤثر الاتحاد الأوربي في قرارات سيادية تتصل بسن قوانين احترام حقوق الإنسان، وكذلك

<sup>1</sup> - tva ضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة مركبة تفرض على فارق سعر التكلفة وسعر المبيع للسلع، فهي ضريبة تفرض على تكلفة الإنتاج، ويمكن القول الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة ظهرت في فرنسا بفضل موريس لوريه الذي وضع قواعدها الرئيسية سنة 1953 وطبقت 1954

<sup>2</sup> - ليليا بن منصور، المرجع السابق، 228-227

في السياسات العمومية المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد تطورت هذه السياسة في الضغط إلى حد الوصول إلى وضع ميكانيزم فعال ومباشر يتجلى في آليات الشرطية التي تربط بين القيام "بإصلاحات معينة" والحصول على المساعدات، هذا بخلاف ضغط إعلامي وسياسي يقوم به البرلمان الأوروبي الذي يشكل منبرا لمختلف الأحزاب حتى تلك الصغيرة التي لا تستطيع إجبار حكومات بلادها على الضغط على المغرب في ملفات معينة<sup>1</sup>.

يتمحور اتفاق الشراكة المغربي الأوروبي حول إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين تبدأ من دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلى مدة لا تتجاوز 12 سنة كأقصى حد، و يكون ذلك عن طريق التفكيك الجزئي والتدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ليحصل المغرب في مقابل ذلك على منح مالية في إطار برنامج "ميداء 2"<sup>2</sup>.

ينكون اتفاق الشركة من 96 مادة تناولت ثلاثة محاور و التي جاء بها إعلان برشلونة وقد حددت الاتفاقية مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين بغية تحقيق تقوية لعلاقتها في كالمجالات التي تعتبر ذات أهمية بحكم هذا الحوار.

- تحديد الشروط لتحرير المبادلات و الممتلكات و رؤوس الأموال بصورة تدريجية.

- تطوير المبادلات و ضمان ازدهار العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين لاسيما عبر الحوار و التعاون بهدف دعم تنمية و ازدهار المغرب

- تشجيع التعاون في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

كما تناول الاتفاق ضرورة تكوين حوار سياسي يهدف إلى إقامة علاقات تضامن دائمة بين الطرفين، و التي من شأنها المساهمة في ترقية و استقرار امن منطقة المتوسط، ومن جهة أخرى الانخراط في عملية حوار سياسي من خلال المؤسسات القائمة وعلى مستويات مختلفة، فمن ضمن المؤسسات التي تتخبط في عملية الحوار السياسي الأوروبي -المغربي، يوجد مجلس الشراكة الذي يتم الحوار فيه على مستوى الوزراء، ولجنة الشراكة التي يتم فيها الحوار على مستوى كبار المسؤولين، كما يشمل هذا

<sup>1</sup> - خلفه نصير، المرجع السابق ، ص70.

<sup>2</sup> - عمورة جمال، المرجع السابق ، ص269.

الحوار جميع القضايا ذات الإهتمام المشترك و من أهمها قضايا التنمية، الاستقرار، مكافحة الإرهاب ، الهجرة السرية و تجارة المخدرات<sup>1</sup>.

و يحظى المحور الاقتصادي في اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية بأهميتها الخاصة نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة بها و منها إقامة منطقة التبادل الحر، و قد حددت هذه المنطقة وفق الشروط التالية:

- دخول المنتجات الصناعية المغربية المنشأ الصنع دول الاتحاد الأوروبي دون رسوم جمركية، ودون الخضوع لنظام الحصص، لكن مع عدم إدراج المنتجات الزراعية ضمن هذه المنطقة والتي تخضع لتخفيضات جمركية، وذلك بسبب تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية القاضية بالحفاظ على الجهاز ، وفي نفس الوقت يحق للمغرب أن يقوم بإجراءات استثنائية بهدف حماية الصناعات الناشئة والخاضعة لإعادة الهيكلة.
- يقوم المغرب بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية التي تدخل من أوروبا.
- إنشاء مؤسسات بين الطرفين ويصحب هذه الإجراءات تحرير في الخدمات وتحرير تنقل رؤوس الأموال، كما يمنع الاتفاق سياسة احتكار السلع وإغراق الأسواق.
- كما يشمل التعاون الاقتصادي المبادلات التي يتم تحريرها بين الطرفين، خاصة تلك التي تساهم في تسهيل التعاون بين اقتصاد المغرب واقتصاد الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها كذلك رفع مستويات النمو وخلق فرص التشغيل ويمكن تلخيص محتوى التعاون الاقتصادي في الجوانب التالية<sup>2</sup>:
- تشجيع التعاون المغربي البيني في إطار دعم مبادرات الاندماج " جنوب، جنوب ."
- التأكيد على المحافظة على البيئة أثناء تنفيذ مجالات التعاون الاقتصادي.
- التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي .
- التعاون الصناعي في مجال تحديث الصناعة الزراعية منه والغذائية .
- إعادة هيكلة المؤسسات المالية وتحسين نظام المحاسبة والمراجعة المحاسبية والرقابة المالية.
- التعاون في المجال الجمركي لتعزيز الرقابة واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام عبور مشترك بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: النتائج وردود الأفعال، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 2002، ص484

<sup>2</sup> - خلفه نصير، المرجع السابق ، ص71.

إن أهم ما يميز اتفاقية الاتحاد الأوربي مع المغرب عن باقي اتفاقيات الشراكة مع الدول المغربية الأخرى هو احتوائها على ملف نابع من خصوصية المغرب-الاقتصادية والجغرافية -وهو الملف المتعلق بقطاع الصيد البحري، وقد كانت الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين حول هذا الملف مستقلة عن اتفاقية الشراكة لسنة 1996 ، لكن ديناميكية المفاوضات الأوربية-المغربية خلقت علاقة فعلية بين مضمونها ومضمون الشراكة، وقد كان هذا الملف ورقة الضغط الرابحة التي وظفها المغرب في اتفاقيات الشراكة، حيث حددت إمكانات الصيد التي منحها المغرب للأساطيل الأوربية على أساس أربعة معايير<sup>1</sup>:

- الاستعمال الفعلي للأسطول الأوربي في الفترة التي يغطي الاتفاق السابق .
- غياب فائض من أنواع السمك المعروض للاستغلال المكثف .
- وضعية الموارد الكلية .
- واقع قطاع الصيد المغربي

وفي سنة 2010 تم عقد أول قمة للاتحاد الأوربي مع المغرب أكد فيها "خوسي لويس ثاباتيرو" رئيس الحكومة الإسبانية والرئيس الدوري للاتحاد الأوربي في 2010 ، ورئيس اللجنة الأوربية" خوسي مانويل باروزو" على اهمية إقامة تحالف كبير وقوي قوامه الصداقة والتعاون،وأضاف أن حكومات المغرب والاتحاد الأوربي مدعوة لتوفير المناخ السياسي والدبلوماسي الأكثر ملائمة لإثراء العلاقات<sup>2</sup>. أما فيما يخص الجانب الاجتماعي والثقافي فقد تناول اتفاق الشراكة الأوربي المغربي قضايا تتعلق بالهجرة والعمال المهاجرين ، حيث اتفق الطرفان على حماية العمال وضمان كل حقوقهم و مساواتهم بالعمال المحليين، كما تم التطرق إلى المواضيع التالية:

- الهجرة السرية وكيفية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين و إعادتهم إلى دولهم .
- تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية ونظام الصحة.

**تحليل إتفاق الشراكة المغربية - الأوروبية .**

<sup>1</sup> - فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الاورو-متوسطية ، دار توقيبال للنشر،الدار البيضاء،1997 المغرب ص 195 .

<sup>2</sup> - خديجة بوريب، دور مؤسسات الاتحاد الاوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، رسالة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010. 2011 ص 168 .

على الرغم بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا و إيجابيات الاقتصاد المغربي إلا أنها لا تخلو من بعض الملاحظات التي يمكن إدراجها و تتمثل في :

- لا زالت تخضع المنتجات الفلاحية لنظام الحصص ( فيما يخص الطماطم، البرتقال، الورد، البطاطا)، و يبقى دخول هذه المنتجات إلى السوق الأوروبي خاضع للتحرير التدريجي للمبادلات بين المغرب و الإتحاد الأوروبي.

- أما بخصوص المنتجات الصناعية التي تم تحريرها بصفة كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار قوائم أو رزنامة للتحرير، فتم التمييز بين المكون الصناعي و المكون الفلاحي في المنتجات الصناعية ذات الأصل الفلاحي، حيث يكون الإعفاء التام على المكون الإنتاجي فقط بينما يخضع المكون الفلاحي للتعريفات الجمركية.

- أما بخصوص قطاع النسيج و الملابس الذي يشكل القطاع الحيوي في الاقتصاد المغربي فيبقى تحريره مرهون بالتحرير التدريجي أو المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة بعد إلغاء الاتفاقية المتعددة الأطراف، فهذا بإمكانه فسخ المجال لدخول المنتجات المغربية للسوق الأوروبية، لكن ينبغي على المغرب الأخذ في الحسبان مواجهة المنافسة القوية المتأتية من الدول الآسيوية و دول شرق ووسط أوروبا<sup>1</sup> PECO

يمكن القول أن الاقتصاد المغربي أظهر فعاليات و طاقات معتبرة، إلا أنه نتيجة عملية التحرير (حسب الاتفاق الموقع ) سوف يمس ما يزيد عن 58% من الواردات المغربية و ستكون لها آثار كبيرة على اقتصاد لا يتمتع بجهاز مقاومة قوي أمام الانفتاح و المنافسة الأجنبية، و من خلال الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة المغربية سجلت أنه خلال إمضاء هذه الاتفاقية كان الهيكل الاقتصادي في المغرب كما يلي :

- 40% من النشاطات الفعالة ذات المردودية أو الأداء الجيد موجهة أساسا للصادرات ( كالفوسفات، الأسمدة، الخيوط، الأحذية، و الإلكترونيك و بعض الصناعات الغذائية ) يمكن أن تكون تنافسية مع مثيلتها الأوروبية؛

- 20% من القطاعات الأخرى ( الجلود، الملابس، الصوف، مواد البناء ) تتوفر على إمكانيات و طاقات تنافسية أكبر إذا ما تم تدعيمها بإجراءات هيكلية؛

<sup>1</sup> - ليليا بن منصور، المرجع السابق ، ص232.

- 40 % من الصناعات تعتبر غير تنافسية بسبب حمايتها (كالزيوت الغذائية، الحديد، النسيج، الكيمياء، الحبوب، و الحليب) فستواجه هذه القطاعات منافسة عالمية قوية.

و في نفس السياق و من خلال التقرير التي قامت به لجنة الشؤون الخارجية للجمعية الوطنية الفرنسية توقعت أن التبادل الحر الأورو-مغربي سوف ينتج عنه القضاء على 31 % من المؤسسات المغربية خلال الفترة الانتقالية.

و في تقييم أولي للسلطات المغربية لهذا الاتفاق أكدت على أن المغرب لم يحقق نتائج مشجعة من اتفاق الشراكة الموقع، فقدرت السلطات المغربية أن حجم المساعدات المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي سواء على مستوى البروتوكولات المالية (1051 مليون إيكو خلال الفترة 96-78 أو على مستوى مخصصات (MEDA1 656 مليون أورو خلال 1996-1999 لم تحصل إلا على 127 مليون أورو منها فعلا أي بنسبة 19% فقط)

أو على مستوى برنامج MEDA2 (التي خصص لها مبلغ 524,5 مليون أورو خلال الفترة 2003-2000 فكل هذه المخصصات لم تكن كافية حسب السلطات المغربية و لا يمكنها أن تستجيب لحاجيات الاقتصاد المغربي، حيث تم تقييم حاجيات هذا الأخير حسب وزارة التجارة ب 45 مليار درهم أي ما يعادل 5 مليار دولار على مدى 05 سنوات، في حيث نجد أن المبالغ التي دفعت لصالح المغرب للفترة 1996\_1999 .

لم تتجاوز 5 مليار درهم في شكل مساعدات من ميزانية المجموعة أي ما يعادل 9 % من الاحتياجات المطلوبة ، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من القرب الجغرافي للمغرب لأول مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هو الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث : اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية.

لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي فيو 1995/11/15 1995/07/17 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيواستراتيجية والسياسية و

<sup>1</sup> - موقع الحوار، سا: 50: 15\_ 2015/08/31، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7651>

الجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات العالمية، لذلك سنحاول فيما يلي التعرض لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية ومحتواها وأهم ما جاءت به<sup>1</sup>:

### المسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية - الأوروبية :

إن وراثة المرحلة الاستعمارية، التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وهي وراثة أخذت طابعا رسميا عن طريق اتفاقياتا "يفيان" 19 مارس 1962 المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا . جعلت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة، إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقية "إيفيان" فيما يخص السوق الفرنسية.

لكن بعد نهاية الستينات، قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة وخاصة إيطاليا، بشكل فردي، رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية . وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972، فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة، التي تبنتها المجموعة<sup>2</sup>.

حيث وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ784 مليون إيكو و 640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطة المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 ، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب

<sup>1</sup> - سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث - عدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر 2011، ص151.

<sup>2</sup> - شيخ هجيرة، الملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسبية بن بوعلي شلف ، الجزائر ، يومي 23\_24 نوفمبر 2014 ، ص3

إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 ، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة ( 12 ) جولة ( للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي <sup>1</sup>:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

إن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تطلب وقتا طويلا وعرف نوعا من المد والجزر، فقد هيمن هاجس الوضع الأمني في الجزائر وكذا أوضاعها الداخلية المتدهورة على توقيع اتفاقية الشراكة، وبعد 17 جولة من المفاوضات التي انطلقت سنة 1996 ، توصل الطرفان الأوروبي والجزائري إلى أرضية اتفاق، وبذلك وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 بمقر المفوضية الأوروبية بمدينة بروكسل البلجيكية

2005 . لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر Bruxelles

#### مضمون اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية:

لقد جاء في ديباجة اتفاق شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي إلى إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين ونذكر منه <sup>2</sup>:

- الروابط التاريخية و القيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح و الامتيازات.

<sup>1</sup> - سمينة عزيزة ، المرجع السابق ، ص152

<sup>2</sup> - زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأوروبية متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، ص54\_55



- إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية و التجارية و يشجع الاستثمار في الجزائر ، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئة.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
- ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب المسائل الثنائية والدولية ذات مصلحة مشتركة ويضمن استقرار في المنطقة الأورومتوسطية
- بعث جو من التفاهم و التسامح بين الثقافات و الحضارات ، وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.

يتضمن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد عدة بنود وسيتم ذكرها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- (1) تطوير المبادلات و ضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال.
- (2) ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات
- (3) تفضيل المبادلات البشرية في إطار إجراءات إدارية.
- (4) توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل التعزيز علاقات التعاون فيما بينهم.
- (5) احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- (6) تشجيع الاندماج المغاربي.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتضمن 110 مادة مقسمة إلى ثمانية 8 محاور و تمثلت هته المحاور في الجوانب التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - علي لزعر - بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الخامس ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، جوان 2009 ص33.

<sup>2</sup> - سمينة عزيزة ، المرجع السابق، ص 154. 153

**الجانب الأول :** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطة (وهذا ما جاءت به المواد 3,4,5 من الاتفاقية).

**الجانب الثاني :** يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل ZLE هذا خلال فترة ، انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

**الجانب الثالث :** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات ( المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ).

**الجانب الرابع :** يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال.

**الجانب الخامس :** يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية.

**الجانب السادس :** يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والترابي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام و الصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ.

**الجانب السابع :** يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي<sup>1</sup>:

- يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين للتطبيق، هي على الخصوص:
- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.

<sup>1</sup> - شيخ هجيرة، المرجع السابق، ص 11

- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.

- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن نسي هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة وفي مقدمتها برنامج ميديا 1 للفترة 1996\_1999 وبرنامج ميديا 2 للفترة 2000\_2006

فخلال الفترة 1997\_2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو مقسمة كما يلي 304,2 مليون أورو في إطار برنامج ميديا 1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميديا 2 ، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر . غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.

**الجانب الثامن :** يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك ب: <sup>1</sup>

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
  - التعاون في مجال تنقل الأشخاص ( خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
  - التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
  - التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.
- تضمن المحور السياسي والأمني في اتفاقية الشراكة ضرورة التمكين من حرية اختيار نظم سياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية و حقوق الإنسان و عدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق أو الدين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و العمل على الحد من التسلح و جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وأمن و استقرار .
- كما شمل اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية القضايا الاجتماعية و الثقافية خاصة فيما يتعلق بتنظيم الهجرة و مراقبة الهجرة غير الشرعية، و دعم روابط التبادل و الحوار الثقافي والحضاري، تطوير أواصر التقارب بين المجتمعات في إطار العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل و قبول الآخر .
- وانطلاقا مما سبق ومن خلال بنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي <sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - سمينة عزيزة ، المرجع السابق، ص154

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الاندماج المغربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد.

**الجانب التاسع :** ويتعلق بالأحكام المؤسسية العامة والختامية ( من المادة 92 إلى المادة 110 ) هو

البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسسية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أبريل 1976 ، اعتباراً من دخوله حيز التنفيذ.

- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7 ، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6 ، جزء لا يتجزأ من الاتفاق وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق<sup>2</sup>.

ولقد كانت هناك اجراءات اساسية لإتفاق الشراكة تضمنت العديد من الجوانب السياسية والإقتصادية و الإجتماعية و لقد كان تركيز هته الشراكة على الجانب الإقتصادي وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة . يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري . الشيء الذي يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة.

إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة . وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:

**1- القائمة الأولى :** تضم السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعة الكيمائية والتعدين

وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

<sup>1</sup> - المرجع نفسه

<sup>2</sup> - شيخ هجيرة، المرجع السابق، ص 11

ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج<sup>1</sup>.

**2- القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، و التجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار .وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض % 20 كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

**3- القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على المنتجات الجاهزة لسلع الاستهلاك، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10 % كل سنة . وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

### محاور الشراكة الأوروبية المغربية :المبحث الثاني

يسعى الاتحاد الأوروبي منذ انتهاء الحرب الباردة في المطالبة بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية على الأوضاع السائدة في العالم العربي وخاصة في القسم المطل منه على البحر المتوسط، ومع تراجع التهديد لمواجهات عسكرية بين القطبين زاد الإهتمام الأوروبي بأشكال التهديد المحتملة الأخرى، وارتبط هذا بزيادة مخاطر التطرف الديني و الإرهاب في بلاد جنوب المتوسط العربية والتي عرفت طريقها إلى أوروبا، كما ارتبط أيضا بزيادة موجات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول المغربية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص12

<sup>2</sup> - شيخ هجيرة، المرجع السابق، ص12

و لقد تناولنا في هذا المبحث ثلاثة المطالب و هي الأول المحور السياسي و الأمني و المطلب الثاني المحور الاقتصادي و المالي و المطلب الثالث الاجتماعي و الثقافي.

### المطلب الأول: المحور السياسي و الأمني

نحاول من خلال هذا المطلب توضيح الجانب السياسي والأمني ومدى أهمية المحور في الشراكة الأوروبية مغربية بإعتباره ذات أولوية مهمة ففيما يخص الجانب السياسي لقي إهتماما كبيرا في الحوار العربي الوروبي ، ومع مجموعة التطورات الحاصلة على الصعيد المحلي و الإقليمي و كذلك الدولي طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطي الذي يعتبر إمتداد لمشروع خمسة زائد خمسة كما ذكرنا سابقا حيث ركز على الجانب السياسي و الأمني خاصة في الفترة التي عرفت إنتشارا واسعا و كثيفا للحركات الإسلامية والتطرف الديني و تدهور الأوضاع في عدة دول و خير مثال على هته الأزمة هي التجربة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية و ما انجر عنها من تأثيرات على الدول المجاورة من دول المغرب العربي و الطرف الضفة الغربية الطرف الأوروبي أيضا.<sup>1</sup>

كذلك ظاهرة الهجرة الغير شرعية من الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط أي الجانب المغربي خاصة ، وهنا أصبحت المسألة الأمنية للدول الشمال شغلهم الشاغل و أصبحت تآرقهم من خلال ما تناولته الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة الذي يعتبر بحق بمثابة مرجعية حقيقية في التعاون الأورومتوسطي ، فأكد هذا المؤتمر على ضرورة وضع أسس فعالة من أجل تحقيق شراكة سياسية و أمنية عبر المشاركون عن قناعتهم بان السلم و الاستقرار في المنطقة هو إرث مشترك لابد من العمل الجماعي من أجل دعمه و تشجيعه بكافة الوسائل والطرق المتاحة ومن هنا شدد الأطراف المشاركة على ما يلي:<sup>2</sup>

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي خاصة تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية و الإتفاقات الدولية الإقليمية التي تضم الأطراف

<sup>1</sup> - عياد محمد سمير ، مقال حول الهجرة في المجال الأورومتوسطي- العوامل والسياسات ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،

جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 13 جوان 2013

<sup>2</sup> - مفاوضات عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية، المنتدى الرسمي لجامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ، الجزائر 2015/09/09، سا

<http://cubouira.3oloum.org/t84-topic> 13:07 :

- المعنية ، كذلك تنمية الطرح المتعلق بتحقيق دولة القانون وهذا مع التأكيد على ضرورة إحترام كل نظام سياسي و خصوصيته وأن يترك له المجال لتحقيق هذا الهدف وفق آلياته.
- دعم الحوار بين كل الأطراف من أجل تسهيل تبادل المعلومات حول المسائل الخاصة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و العمل على القضاء التعصب بكل أنواعه.
  - احترام المساواة في حق الشعوب ومبدأ تقرير المصير.
  - الامتناع عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول المشاركة و احترام وحدة أراضيها ، كذلك العمل على فض مختلف النزاعات بالطرق السلمية و عدم اللجوء للقوة ضد وحدة أقاليم الدول الشريكة
  - دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و محاربة المخدرات بأنواعها انطلاقاً مما سبق يتبين لنا أن الأطراف تتفق على عدة نقاط أساسية و هي<sup>1</sup>:
  - الديمقراطية و حقوق الإنسان
  - التسوية السلمية للصراعات و النزاعات
  - مكافحة التطرف الديني و الإرهاب و الجريمة المنظمة
- إن هته الشراكة بدأت تتحقق بشكل واضح وذلك بعد تأزم الأوضاع الدولية منذ 2001/09/11 تتمثل في مجموعة من العوامل و الاعتبارات تتوقف عليها الشراكة هي كالآتي:
- القضية الفلسطينية و التي من دونها لا يمكن الحديث عن الشراكة فهي السبب الرئيسي لتشنج العلاقات الدولية.
  - ظاهرة الإرهاب و التي تمثل الوقود لإشعال الصراع الحضاري.
  - تطور حاجيات المواطن في جنوب المتوسط خاصة الدول المغربية و ازدياد مطالب نتيجة تطور المستوى الفكري و الاقتصادي و التفتح على الخارج.
  - ظاهرة الإسلام السياسي و التي لا بد من التعامل معها على غرار النموذج الجزائري و تأثيره على الدول المغربية الأخر.
  - تراجع داخلي للطموح الأوروبي أدى على ضعف الانفتاح على الخارج بصفة عامة.

<sup>1</sup>- قلاوإ إبراهيم ، افاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، 01 كانون الثاني 2015 ، 14:40 ، موقع الوطن العربي ، 17/09/2015 ، سا 14:31  
<http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.350>

## المطلب الثاني : المحور الاقتصادي

يعتبر هذا المحور من أهم المحاور في الشراكة الأوروبية مغربية و يمكننا التأكيد على هذه الفكرة من خلال وجود مقارنة قوية داخل الإتحاد الأوروبي، تعتمد هذه المقاربة على منطق مفاده إن معظم المشاكل التي تواجه بلدانا كالجائر ، المغرب، تونس أساسها اقتصادي بحث وليس كما يعتقد البعض أن هذه المشاكل اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، فهناك مشاكل اقتصادية (الفقر) وبشكل معقد ومنتشر جدا داخل الدول المغربية خاصة و الجنوب المتوسط عامة تؤديان بالضرورة بالضرورة إلى بؤس اجتماعي و إحباط نفسي لدى المواطنين وهذا ما يؤدي حتما ظهور التوتر السياسي.

ومن أجل القضاء على هذه الظواهر الخطيرة أو على الأقل التقليل منها بما يكفل تواصل عادي للحياة في هذه المناطق لابد من تحسين الوضع الاقتصادي لهذه البلدان ولابد كذلك من تعاون اقتصادي مغربي و زيادة المساعدات المالية الأوروبية لهذه الدول باعتبارها امتداد إستراتيجي للدول الأوروبية و تحديدا الدول اللاتينية لأوروبا الجنوبية<sup>1</sup>.

كما أن المحور الاقتصادي هو أحد أهم محاور العلاقات الأوروبية مغربية وهذا منذ القدم و تحديدا منذ ما يعرف بالحوار الأوروبي العربي عام 1973 إلى غاية المرحلة الحالية و التي تعرف بالشراكة الأوروبية متوسطة في قلبها الحديث ، حيث لاحظنا أن الدول الأوروبية مرتبطة أساسا بدول الضفة الجنوبية خاصة في مجال الطاقة<sup>2</sup>.

و لقد ناقشت الدول الأوروبية المحور الاقتصادي بشكل عام وهذا ما تبين من قمة برشلونة حيث كانت السلة تستحوذ على جزء كبير من محادثات الطرفين الأوروبي و نظيره العربي و المغربي ، حيث تم الاتفاق حول نقطة مهمة اعتبرت بمثابة عمود فقري للشراكة الاقتصادية و المالية وهي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر أوروبية متوسطة في أفق، و إن هته المنطقة تضم حوالي 40 قطرا و 800 مليون مستهلك منها حوالي 100 مليون مستهلك داخل الأقطار المغربية لوحدها ، كما أن هذه المنطقة الحرة ستعرف الظهور بعد جملة من الاتفاقات الثنائية بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط الجنوبية حيث أنه ومن خلال هذه الإتفاقيات سوف يكون هناك تعاون متعدد الأبعاد بين الشمال و الجنوب في قطاعات متنوعة تخص :التعاون الإقليمي و دعم فرص الاستثمار و المقاوله و تدبير الموارد الطاقوية البحرية ، كما تشترط هذه الاتفاقات على ضرورة تحسين هذه الدول

<sup>1</sup> - سمارة فيصل ،المرجع السابق، ص31

<sup>2</sup> - جمال الشلبي ، العرب و أوروبا رؤية سياسية ، عمان ، دار فارس للنشر و التوزيع ،2000، ص 80



اي الدول الجنوبية لأدائها الاقتصادي من خلال مجموعة إصلاحات واسعة (إصلاحات هيكلية ) وهذا لكي تكون إقتصاديات هذه الدول في مستوى متطلبات حرية التبادل في ابعادها الثلاثة (السلع،خدمات،رأس مال )

لقد أكد مسار برشلونة على ضرورة الإهتمام بالمجال الإقتصادي وهذا من خلال التأكيد على التعاون الإقتصادي و المالي و بناء منطقة ازدهار شاملة وهذا وفق<sup>1</sup>:

1) إنشاء منطقة تبادل حر .

2 ) التعاون الإقتصادي .

3 ) التعاون المالي .

ومن هنا لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي في إستراتيجيته على أداتين منطقة التجارة الحرة وأداة مالية جديد MEDA حيث تتم عملية تحرير الأسواق وخصخصة النظم الاقتصادية وأما بالنسبة للإدارة المالية الجديدة فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية وهذا وفق إقليمية محيطية حيث تمثل أوروبا المركز وأما باقي الدول فهي المحيط التابع للمركز<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : المحور الاجتماعي و الثقافي

إن هذا المحور أهم من المحورين السابقين في العلاقات المتوسطة وذلك لاعتباره البعد إنساني فهو إطار علاقة تهتم بالإنسان العادي كما أن هذا الجانب يتسم بالحركية و الاختلاف و الاحتكاك المستمر و الذي لا نفر منه ، كما يهتم هذا الجانب بتنمية الروابط بين الشعوب وهذا ما سيؤدي حتما إلى توطيد العلاقات إلى مستويات أخرى (مستوى الحكومات)، كما أن المحور له أهمية كبيرة على مر العصور ، فمنذ القدم كان الاحتكاك قائما بين شعوب الضفتين وكان التأثير العمودي باستمرار بين الطرفين سواء شمال جنوب أو جنوب شمال فالحضارة كما هو معلوم أخذ وعطاء وقد عبر عن ذلك ريمون أفروا<sup>3</sup> قائلا " إن رئيسي كان يحدثني دائما أن الحضارة الإنسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم العربي و العالم الأوروبي إن أوروبا و العالم العربي مرشحان لاحتلال مكانة القوة الثالثة

<sup>1</sup> - قلاويز إبراهيم ، افاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، المرجع السابق14:50.سا، 2015/09/17

<sup>2</sup> - بشارة خضر ، المرجع السابق، ص68

<sup>3</sup> - ريمون أفروا عضو في البرلمان الأوربي وهو من ابرز رفاق الجنرال ديغول

في العالم و حفظ التوازن الدولي " ، إذن فالعلاقات قائمة و منذ العصور القديمة بين الدول المطلة على البحر و نقصد هنا سواء كانت هذه العلاقة على الصراع أم على الوفاق.

أما في العصر الحديث فإن العلاقات بين دول المتوسطية عموما استمرت و مازالت قائمة ، فمثلا فرنسا حاولت و منذ عام 1958 شراك تونس و المغرب في السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية ، إلحاق الجزائر عام 1962 أي مباشرة بعد الاستقلال، و كانت هذه البداية نحو علاقات قائمة على نوع جديد بين البلدان المتوسطية فالبلدان الأوروبية لم تعد دولا ذات صفة استعمارية للدول الجنوبية بعد نيل البلدان الجنوبية استقلالها، كما انتهجت الدول الأوروبية عدة سياسات تجاه الضفة الجنوبية من المتوسط منذ الستينات القرن الماضي، بدأت هته اتفاقيات مقتصرة على الجانب التجاري كما ذكرنا سابقا و من ثمة حققت قفزة نوعية نحو عدة مجالات أخرى مالية و اقتصادية ، و عرفت باتفاقيات التعاون وأخيرا اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و التي أصبحت أكثر شمولية و أوسع نظرة لمجالات أخرى سياسية ، أمنية، اقتصادية ، مالية و إنسانية .

ومن الملاحظ إن العلاقات القائمة بين الضفتين الأوروبية المغربية لم تنفي تماما البعد الإنساني في الحوار الأوروبي المغربي ، لكنها بالمقابل لم تولي أهمية حقيقية خاصة في ظل أهمية هذا المحور و الذي لا بد أن يكون له أولوية حقيقية في علاقة من شأنها تحسين وجهات النظر بين الطرفين.

ومنذ إعلان برشلونة تم التأكيد على أهمية المحور الثقافي والإنساني في هذه الشراكة ، وتمثل قاعدة حقيقية للتقارب و التفاهم بين الشعوب ، ومن أهم المبادئ المعلن عنها في هذا المؤتمر

- التأكيد على الثقافة و الحضارة في ضفاف المتوسط للتقارب بين الشعوب
- تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة عن الموروث الثقافي
- إشراك المجتمع المدني في عمليات التحول بأنواعها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.
- تنمية المبادلات بين المجتمع المدني عن طريق البرامج اللامركزية للتعاون
- تنمية الموارد البشرية عن طريق تأهيل الأفراد وفق سياسات مستدامة للبرامج التنموية
- تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا ومعيشيا<sup>1</sup>.

أما مؤخرا فقد تم التحدث بعمق حول موضوع الشراكة الأوروبية المغربية في بعدها الإنساني ، و هنا نقصد به مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تم التطرق إليه الذي تحدث عن المتوسط ببعده الإنساني و

<sup>1</sup> - شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية \_ حالة دول المغرب العربي \_ ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003\_2004 ، ص 109

إرثه الروحي وهنا يعتبر مستقبل أوروبا في الجنوب حيث قال الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي إن له حلم يراوده ألا وهو اليوم الذي يرى فيه الطفل اليوناني يتوقف عن كره الطفل التركي و الطفل الفلسطيني يتوقف عن كره الطفل الإسرائيلي ، إذن التأكيد هنا على القيم الإنسانية و الروحية التي تميز المنطقة الأورومتوسطية العريقة حسب ساركوزي.

وتمت الإشارة إلى الشراكة الأوروبية مغربية من خلال هذا المشروع حيث تم اعتبار الفضاء الأورومغاربي ممرا بين الشعوب ، وتم التأكيد على البعد التاريخي و الإنساني بين دول المغرب العربي و الدول الأوروبية خاصة في ظل التقارب الكبير بين ضفتي المتوسط ، وتم الربط بين نجاح الشراكة الأوروبية مغربية كحجرة أساس للشراكة الأورومتوسطية كطموح لمشروع متكامل، وهناك مشاريع أخرى تناولت هذه القضية أي الجانب الإنساني في العلاقات الأوروبية مغربية ألا وهو المشروع المعروف بسياسة الجوار الأوروبي والتي أكدت على حريات أساسية لحياة امثل في المتوسط ومنها حرية تنقل الأشخاص.

### المبحث الثالث : التحديات و آفاق الشراكة الأوروبية مغربية

لقد واجهت ولازالت تواجه الشراكة الأوروبية مغربية عدة تحديات وعراقيل حالت بينها بين نجاحها ولقد اقتصرته هته التحديات على عدة جوانب أما سياسية واقتصادية و أمنية و اجتماعية وغيرها وكذلك هناك تحديات خارجية و رغم هته التحديات ألا أن راية وتطلعات المستقبلية لهته الشراكة فهي رؤية مشرقة حيث يحاول الضفتين إيجاد حلول قد لا تكون جذرية لكن فعالة ومن خلال هذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مطلبين ألا وهما أولا التحديات التي تواجه الشراكة أما المطلب الثاني فسوف نتطرق من خلاله إلى آفاق و مستقبل الشراكة.

#### المطلب الأول : التحديات التي تواجه الشراكة

إن اتفاق الشراكة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي تم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا، مكون من دول صناعية (بالإضافة إلى دول من أوروبا الشرقية )، مستوى دخل الفرد فيها مرتفع، وسوق كبيرة وإنتاج وفير و منتج ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعية

مشتركة تتمتع بحماية كبيرة، وبلدان مغاربية صغيرة متخلفة تعتمد أساسا على القطاع الزراعي والسياحي في كل من تونس، وعلى تصدير منتج وحيد وهو المحروقات في الجزائر، وهذه البلدان لا تستغل طاقاتها الاقتصادية إلا بأقل من 50 %، وتابعة للاتحاد الأوروبي، بلدان ليس لها بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية، خاصة عند توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي كانت بشكل اتفاقيات ثنائية هذا ما سمح بخلق بعض المشكلات والتحديات لهذه البلدان المغاربية في تعاملاتها مع البلدان الأوروبية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة، ويمكن ذكر بعض هذه المشكلات والتحديات فيما يلي:

- **التحدي الديمقراطي**<sup>1</sup>: تعتبر الديمقراطية من أهم الموضوعات التي تحدثت عنها الشراكة وأهم الموضوعات التي يناقشها وتم الحديث عنها في إطار برشلونة حيث أكد الاتحاد الأوروبي على احترام سيادة القانون و الديمقراطية وحقوق الإنسان وطالب الدول المطلة على البحر المتوسط بالالتزام بدعم سيادة القانون و الديمقراطية و أكد اسضا ضرورة تقوية أواصر التعاون بين المجتمع المدني و الاتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين، إن التقدم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى توفير شروط موضوعية أساسية في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل، ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولا يتحقق الاستقرار دون تنمية شاملة، ومن هنا يتضح أن أهم مشكلة تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية في دول المغرب العربي تكمن في هشاشة البنى الاجتماعية وسوء توزيع الثروة.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن السياسة الأوربية اتجاها منطقة المغرب العربي هذه تجاهلت الظروف وحاولت أن تقفز عليها ، إذ اعتمد الاتحاد الأوربي إستراتيجية تحقيق الاستقرار المحدود من خلال سياسة المعونات التي يقدمها، كما أن اتفاقية الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع الدول المغاربية ترتبط بشروط مسبقة (ترقية الديمقراطية احترام حقوق الإنسان) ولا تراعي خصوصيات هذه الدول والمراحل التي تمر بها ، والاتحاد الأوربي هنا ومن خلال هذه السياسة قد تؤدي إلى تفجير هذه المجتمعات قبل نموها فاللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات النمو يجعل الديمقراطية هشة و رهينة للأوضاع لان الديمقراطية تتطلب مراحل من الزمن، ولا تتشأ إلا

<sup>1</sup> - محمد خليل اربيع ، مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب الدراسات العليا ، جامعة الأزهر ، غزة، 2010، ص.85.

في مجتمع نضجت فيه القوى الاجتماع والسياسية، ويمكن القول أن التوجه نحو التحول الديمقراطي في الدول النامية و منها الدول المغربية يبقى هشا.

- **التحدي الأمني:** تأخذ قضايا الأمن في حوض المتوسط والدول المطلة أهمية عليه خاصة ليس فقط بسبب الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط، ولكن أيضا ما تتميز به قضية الأمن في المتوسط، و هذا ما أشار إليه مؤتمر هلينسكي<sup>1</sup> للأمن والتعاون الأوربي الذي اعتبر حوض البحر المتوسط العمق الاستراتيجي الجنوبي لأوربا، ولذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية، حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوربي للشراكة، فرغم التركيز الأوربي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة وقد أعطى مؤتمر برشلونة اهتماما متميزا لقضية الأمن الأورو متوسطي، وقد أكد البيان الختامي أن السلام والاستقرار في منطقة المتوسط تمثل مكسبا مشتركا. وفي دراسة للرؤية الأمنية الأوربية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث "ادوارد مورتيير" إلى انه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب جذورها لها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي وبالتالي يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب، ويرى المؤرخ شارل زوقيبب "فيرى أن خطر الجنوب له ثلاثة أشكال :

**(1) خطر التطرف الديني:**<sup>2</sup> أوربا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الديني كظاهرة مرتبطة فقط بأعمال عنف و إرهاب بل أيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي و استقرارها حيث يعتبر التطرف من أكبر العقبات التي تواجه عملية الشراكة الأوروبية مغربية ، كما يعتبر التطرف بمثابة عملية متبادلة بين ضفتي المتوسط الطرف الأوربي و الطرف المغربي حيث هناك عدة أقوال سياسية و

<sup>1</sup> - مؤتمر هلينسكي في 30 تموز/يوليو 1975 اجتمع رؤساء 35 دولة أوروبية في العاصمة الفنلندية في هلسنكي في مؤتمر لأمن أوربا وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات وقعوا على اتفاقية عرفت لاحقا باسم اتفاقية هلسنكي التي تقضي بغض النزاعات بالطرق السلمية باحترام سيادة جميع الدول ولتأمين حقوق الفرد.

<sup>2</sup> - سمارة فيصل ، المرجع السابق ، ص143

إعلامية دائما ما تجعل أو تعتبر التطرف الفكري و الديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية و الإسلامية و خاصة المغربية على غرار الجزائر .

(2) **خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل:** و هو ما يمثل تهديد حقيقي للسلم والأمن في المتوسط فامتلاك أسلحة الدمار الشامل تفتح المجال واسعا لسباق التسلح<sup>1</sup>.

(3) **خطر الضغط الديمغرافي** في الضفة الجنوبية فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في هذه الدول تؤدي إلى ظاهرة الهجرة الغير شرعية.

- **التحدي الاقتصادي و الاجتماعي:** إن جل سياسات التنمية التي اتبعت في دول المغرب العربي لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة لها ، و هو ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول حيث أصبح هذا الوضع يشكل واحد من أهم العقبات التي تواجه الشراكة الاورو متوسطية، حيث أن وثيقة برشلونة خصصت محورا كاملا لهذا الجانب و منها بناء منطقة للتبادل الحر التي تطرح كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها دول الضفة الجنوبية و منها دول المغرب العربي الثلاثة، فالاتحاد الأوربي يسعى من خلال بناء فضاء اورو متوسطي إلى تجنب ظاهرة الإرهاب و الهجرة الغير شرعية التي في الغالب مصدرها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي توفرها يؤدي إلى تصديرها إلى الدول الأوروبية.

- **التحدي السكاني:** يعدل معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية، حيث بلغ على سبيل المثال معدل نمو السكان بالدول العربية حوالي 2.6% ولم يتجاوز معدل 0.4% بالدول الأوروبية المتقدمة خلال عام 1995. إن هذا التحول الديمغرافي يمثل أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع عائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتناسها، مما سيؤدي إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما تتطلبه هذه الهجرة من توفير الخدمات التعليمية والصحية ومجالات العمل، وهذه قضية لها خطورتها وتحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أمحمد برفوق ، مقال حول الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ص 4\_3

<sup>2</sup> - شريط عابد، المرجع السابق ، ص 115\_116

- **التحدي التعليم وفرص العمل:** إن النظم التعليمية للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي، وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، وبرغم التحسن النسبي في معدلات التمدرس، وخاصة في مراحل التعليم الأولى، إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال عام 1997 في المغرب 56%، وفي الجزائر 38% على سبيل المثال، كذلك يبقى غياب سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة الدول المتوسطية تكوين كوادر علمية وتكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد والتطور التقني<sup>1</sup>.

ويمكننا أيضا إضافة بعض التحديات التي تواجه الشراكة الأوروبية<sup>2</sup>:

- إن الدول المغربية لم تتسق مع بعضها البعض قبل الدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغربية، ومن المؤسف أيضا أن المفاوضات مع أوروبا تمت مع الدول المغربية فرادى، دون وجود تجمع إقليمي يجمعها، وهو ما أثر على المزايا الاقتصادية التي حصلت هذه الدول في اتفاقيات الشراكة التي توصلت إليها مع الاتحاد الأوروبي.
- إن الدول المغربية ما تزال عبارة عن دولا زراعية وليست دولا صناعية. وبالتالي فإن هذه الدول تستفيد أكثر إذا حرر الاتحاد الأوروبي القيود المفروضة على وارداته من المنتجات الزراعية، لكن الاتحاد الأوروبي تمسك بسياستها التقليدية المعروفة التي تعكس موقفا متشددا بالنسبة لتحرير المنتجات الزراعية أي القيام بسياسة حمائية في مواجهة المنتجات التي للدول المغربية.
- إن التجارة وحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي، ومن الضروري الاستفادة لأقصى حد من المعونات الأوروبية لزيادة نقل التكنولوجيا للصناعات المغربية، حتى تستطيع أن تتنافس في الأسواق الأوروبية، وهو أمر غير وارد في اتفاقات الشراكة الأوروبية بصورة صريحة.
- الاختلاف في درجة تطور منظمات المجتمع المدني بين الضفتين الأوروبية والمغربية، حيث إن الجانب الأوروبي متقدم بشكل كبير في هذا المجال فهذه المنظمات تتميز بقدراتها العالية في التأثير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وحتى على الصعيد السياسي وإن الدول المغربية تقوم بإهمال المتعمد للمجتمعات المدنية باعتبارها لا تمثل أولوية حقيقية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 114

<sup>2</sup> محمد بولعسل، المرجع السابق، ص 159\_160

- أسباب هذه المشاركة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط ، و هو محاولة لإحتواء الآثار السلبية الإجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف و الهجرة ، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها . فدول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة الغنية و المتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار و مشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها<sup>1</sup> ، أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة ، و لكنها تسعى لذلك الحوار و المشاركة إتقاء لتصدير هذه الأزمات إليها، و هي ترى بأنه لم يبقى للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ما تصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف و الإرهاب و الهجرة اللامشروعة ، لذلك بادر الإتحاد الأوروبي بطرح مشروعه البديل، والاستراتيجية النقيضة التي قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها الحقيقي هو اتقاء عشر الدول الجنوبية للمتوسط.
- عدم اعتراف دول الشمال حول مسألة تنقل الأشخاص و التبادلات الثقافية وفسخ القيود و السماح بتنقلات الأفراد و طلبة و سياح و رجال الأعمال وهذا تجاهل لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين<sup>2</sup>.
- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه<sup>3</sup>.
- لقد أبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن

<sup>1</sup> \_ شريط عابد، المرجع السابق ، ص113

<sup>2</sup> - بشارة خضر، المرجع السابق ، ص148

<sup>3</sup> - زكري مريم، المرجع السابق ، ص139.



الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة<sup>1</sup>.

- لا بد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها<sup>2</sup>. ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.
- إن وجود شراكات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان الحوض المتوسط، يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كلية وهي: مالطا وقبرص، وبلد تجمع به وحدة جمركية ويسعى إلى الانضمام هو تركيا، ودولة أخرى لها علاقات خاصة ووطيدة وهي إسرائيل، وبلدان أخرى تربطها مع الاتحاد اتفاقية شراكة وهي: المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان، سوريا، وأخرى قابضة في صالون الانتظار وهي: ليبيا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: آفاق ومستقبل الشراكة الأوروبية المغربية

1 - المرجع نفسه

2 - عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، 1998، ص45.

3 - ابراهيم قلوز، الشراكة الأوروبية المتوسطية و رهانات الأمن والسلام في المنطقة، موقع التجديد العربي، 18/09/2015، ص16:09

<http://www.arabrenewal.info/الشراكة-الاورومتوسطية-ورهنات-الامن-والسلام-في-المنطقة.html>.

إن الصيغة المطلوبة لإقامة شراكة وتعاون في إطار توازن المصالح و الأهداف لا يقوم إلا عن طريق خلق الإطار المناسب لهذه الصيغة وذلك وفق مجموعة من الآليات والاستراتيجيات ، إن هناك آمالا معقودة على الاتحاد الأوروبي من خلال الآليات الأربع لخطه الشراكة المتوسطية الأوروبية و هي إحداث منطقة تبادل حر لآفاق 2017 دعم التعاون المالي تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وتعميق الحوار السياسي بين البلدان الشركاء، وأيضا هناك وعي متزايد في دول جنوب المتوسط هذه بأهمية الشراكة و هذا التعاون بكافة أشكاله الذي من شأنه تحقيق معدلات تنمية أكبر وأسرع لتضييق الفجوة وللحاق بالدول الأوروبية المتقدمة، وبالتالي ولإنجاح هذه الصيغة من الشراكة لا بد من توفر الشروط التالية:

**1) التعاون في إطار المصالح المشتركة:** إن منطقة حوض المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية و الاستقرار يستوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية واجتماعية وثقافية فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للأطراف كلها و هو هذا المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات الشراكة المتوسطية<sup>1</sup>. وبالتالي سيؤدي هذا إلى خلق عدد اكبر من مناصب الشغل والزيادة في طاقة الإنتاج والتصدير وتطوير التكنولوجيا النهوض بالاستثمار بالنسبة إلى الدول المغاربية، أما الاتحاد الأوربي سيسمح هذا له بإنقاذ المشاريع التي تواجهه بعض المشاريع والتي تقوم صناعته عليها و جعلها قادرة على التنافس و تأهيلها للحصول على حصص جديدة في السوق المغاربية.

**2) توفر الإدارة السياسية:** من أجل إقامة تنمية متوسطة جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسة جماعية ثابتة، وقد بينت مسيرة أوروبا نحو الاندماج كيف أن الإرادة السياسية قادرة على تخطي الصعاب والمشكلات التي تواجه مشروعات التعاون مهما كبرت وتفاقت، والإرادة السياسية المطلوبة هي الإرادة الديمقراطية للشعوب التي تحققها الحكومات وليست مجرد قرار حكومي إداري ينقلب حسب أهواء رؤساء الحكومات<sup>2</sup>.

**3) تفعيل حوار الحضارات :** لعل من أهم الشروط التي تستوجب قيام حوار متوسطي ينطلق بالدرجة الأولى من التفاعل الحضاري بين الحضارات العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية مع ضرورة

<sup>1</sup> - الشاذلي العياري، من أجل مشروع عربي -أوروبي متوسط جديد، مجلة شؤون عربية، ع 84، يونيو، 1993، ص.34.

<sup>2</sup> - شريط عابد، المرجع السابق، ص119

التمييز بين ما هو مشترك، وبين ما هو خاص بكل جانب، والواقع المتوسطي يشير إلى جانب أوروبي متفوق وبنافس على المستوى العالمي زراعيًا وصناعيًا وتكنولوجياً وفكريًا وجانب عربي يعيش أزمة البحث الدائم عن صيغة فكرية يتم من خلالها استيعاب ثقافة العصر و هي في حقيقتها ثقافة الآخر، في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائص الدول المتوسطية وهي هذه الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر.

**4) الديمقراطية والأمن والتنمية :** هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون والتقارب المتوسطي والعمل على خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل حجم الفجوة بين دول المتوسط. إن الديمقراطية والأمن والتنمية هي أعمدة رئيسية للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لا أمن حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية، و لا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة<sup>1</sup>.

**هانس قورت "Hans Gert Pottering"** رئيس البرلمان الأوربي أثناء زيارته للجزائر بقوله : «إن التنمية هي أساس السلم والأمن في منطقة البحر المتوسط وذلك بالتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يقوم به البرلمانين في إطار تكثيف الحوار والبحث عن إقامة مشاريع تنموية في دول الجنوب»

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأوروبي المتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها<sup>2</sup>:

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوروبا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط ، ويعتقد الأوروبيون أن أوروبا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - شريط عابد، المرجع السابق ، ص120\_121

<sup>2</sup> - ابراهيم قلوز ، المرجع السابق ، موقع التجديد العربي، 18/09/2015، سا 11:08

<http://www.arabrenewal.info/>الشراكة-الأورومتوسطية-ورحانات-الامن-والسلام-في-المنطقة.html

- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة... إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.
- إن صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، نجد أن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.
- ومن المطلوب من الإتحاد الأوروبي أن يقوم بالعمل في عدة مجالات لتطوير هته الشراكة ومن هنا سوف نتطرق إلى بعض المجالات التي يجب على الإتحاد الأوروبي أن يعمل عليها وهي كآآتي :

### 1) في المجال السياسي والاقتصادي:

- يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال بناء فضاء أورومتوسطي تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:
- أن لا تكون مجموعة الدول في الجنوب في حالة حرب فيما بينها، وأن لا يهتز استقرارها بسبب نزاعات اجتماعية وسياسية، وهذا حتى لا تتحول إلى مصدر للإرهاب أو تصدير المخدرات إلى أوروبا. وأن لا تهدد الاستقرار الاجتماعي لأوروبا من خلال الاستمرار أو الزيادة الحادة في الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا .
- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.

<sup>1</sup> - مصطفى بخوش، مقال حول المطلوب لنجاح الشراكة، موقع جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سا36: 15، 19/09/2015،

<http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=21750.0;wap2>

- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

## 2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة<sup>1</sup>.

## 3- في المجال التعليم<sup>2</sup>:

في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، يجب على الدول من الضفة الشمالية مساعدة شركاتها لتطوير هذا القطاع، ويبقى التحدي لدى الدول المتوسطية في كيفية استغلال هذه المساعدة وذلك من خلال تحديد وتعريف الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وإنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيو ثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وخلق عمل تكاملي بين الجامعة والاستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات والكيفيات الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وترابط فعال بين الفضاءات الداخلية الثلاثة: الجامعة باعتبارها

<sup>1</sup> - زكي حنكوش، " دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82 ، سنة 2000، ص75.

<sup>2</sup> - شريط عابد، المرجع السابق ، ص115

فضاء التكوين العلمي والتقني، والمؤسسة باعتبارها الفضاء الصناعي، والسياسات العامة للبحث والتطوير باعتبارها فضاء التجديد والتطوير.

#### 4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشركاء الأوروبيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لا بد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطة، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوروبا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

وهكذا يبدو أن أوروبا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

وأمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة الشراكة الأوروبية المتوسطية، أصبح مطلوبا من طرفيها الطرف الشمالي الأوروبي و الطرف الجنوبي لعب الأدوار الآتية<sup>1</sup>:

- إنهاء الصراعات التي تسم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.
- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس معاهد تكلف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أوروبي متوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.
- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. وعلى أوروبا أن تقوم ببعض

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن الزاوي، الملتقى الدولي / الشراكة الأوروبية المتوسطية فرص وتحديات (أثار نقل التكنولوجيا و المعلوماتية من الضفة الشمالية للبحر المتوسط إلى الضفة الجنوبية)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 13-14 نوفمبر 2006، ص 10-11

التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوروبا ولشركائها<sup>1</sup>.

### خاتمة الفصل:

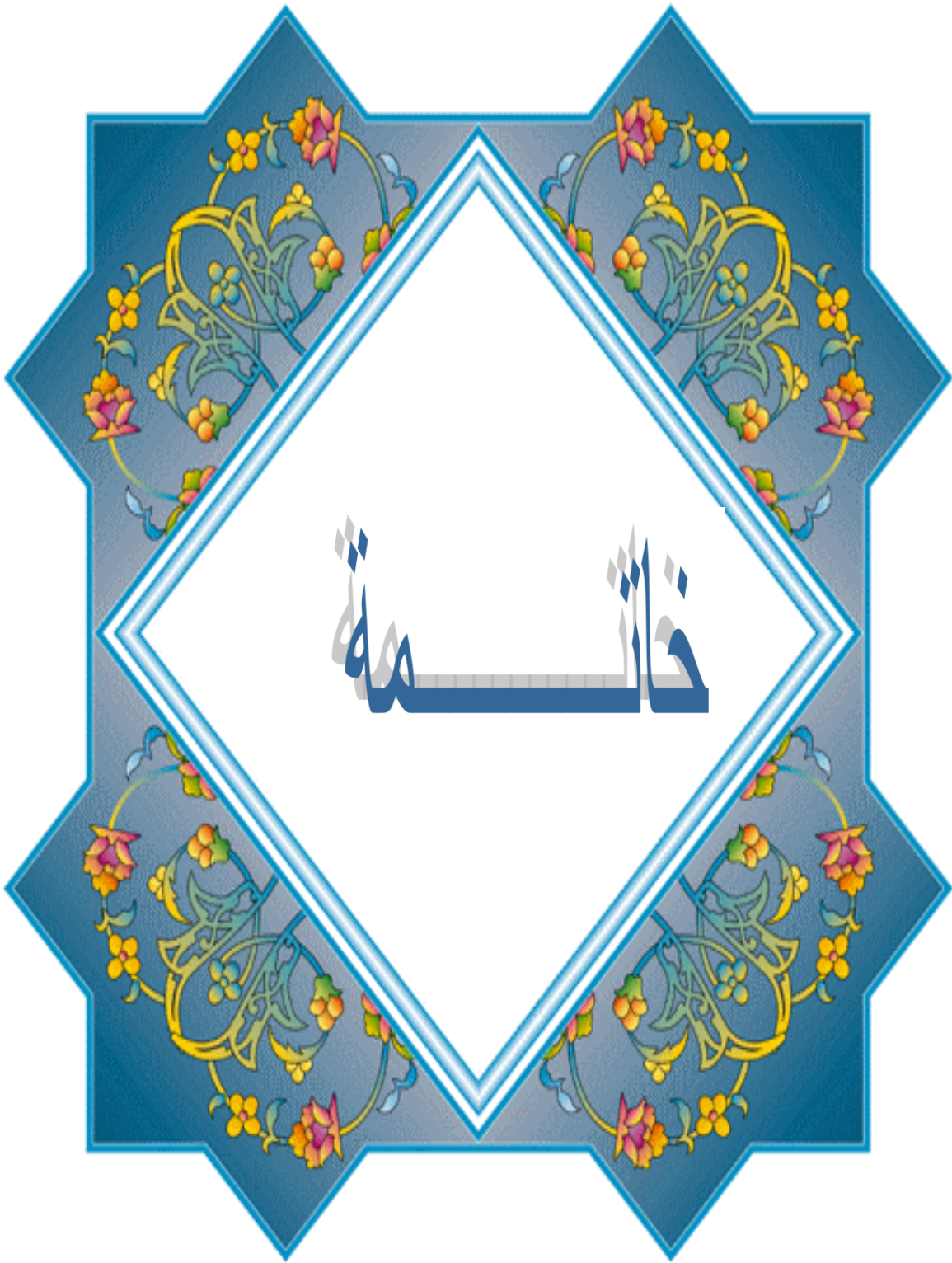
و كخاتمة للفصل الثالث نرى إن منطقة المغرب العربي ذات موقع هام جدا و استراتيجي الذي يجعل الكثير من القوى تتهاافت لتقرب منها و ذلك لما تتميز به من مقومات ولكن رغم كل هذا الا انها ضعيفة اقتصاديا ولا تتمتع باستقرار السياسي و الإجتماعي مما جعل هته المنطقة تحل بها نقاط توتر و إشكالات لها انعكاسات مباشرة على أوروبا مما جعل اروبا يقوم بوضع عدة حلول من شأنها التقرب الى الضفة الجنوبية و مساعدتها على اسقرار وضعها لكي لا يعود عليها سلبا وتتمثل هته التوترات في المنطقة في ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و الإرهاب و الجريمة المنظمة ومن هنا ركز الإتحاد الأوروبي في سياساته تجاه دول المغرب العربي على تعامل ككتلة واحدة مع كل دولة مغربية بشكل منفرد وهذا ما رأيناه في مفاوضاته مع المغرب وتونس و الجزائر خاصة مع الفارق الواسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط الأمر الذي يضعف صوت الدول المغربية.

و رغم العمل و الجهود المبذولة الذي يتجسد كل مرة بمؤتمرات و اتفاقيات بين الضفتين الا انه لا يوجد شيء ملموس على ارض الواقع لكن إذا اراد الطرفان أن يحققوا شيء يذكر فعليهما أن يطبقا الأفاق المستقبلية للتعاون على الساحة وليس مجرد حبر على ورق و كذلك إذا أراد الإتحاد تحقيق تقدم في مستوى العلاقات بينه وبين الدول المغربية عليه بالنية الصادقة لتجسيد برنامج عمل أورو مغربي وفي مستوى أوسع أورو متوسطي يضمن تطور واستقرار ورخاء المتوسط .أما الدول المغربية ومن أجل مواجهتها تحديات العولمة والاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة عليها تكثيف الجهود لإحياء العمل التكاملي المغربي وتفعيله لفرض موقعها على الساحة الدولية سواء تعلق ذلك بالعلاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي أو في إطار الفضاء الأورومتوسطي.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن الزاوي، المرجع السابق ، ص11







### الخاتمة:

وفي الأخير و بعدما تطرقنا الى هته الدراسة بفصولها الثلاث تعتبر منطقة المتوسط جنوبها و شمالها من أكثر مواقع حيوية في العالم و يعتبر البحر البيض المتوسط من أهم البحار حيث يتوسط القارات الثلاث و يتصل بالبحار و المحيطات الأخرى و كما ذكرنا أن سيطرة على هته المنطقة تعتبر السيطرة على العالم لهذا يسعى العديد من الدول السيطرة على هته المنطقة الحيوية و لهذا قامت أوروبا بتعزيز علاقاتها مع دول الجنوبية للبحر المتوسط حيث تأثرت سياسات الاتحاد الأوروبي بالمتغيرات الدولية في بداية التسعينات اتجاه منطقة المتوسط وزيادة دوافعه للتقرب من هذه المنطقة لتدعيم موقفه اتجاه القوى العالمية الأخرى ، وكذلك للاستفادة من سيطرة هذه الدول المتوسطية على نسبة يعتد بها من إنتاج البترول، فقد أعاد الاتحاد الأوروبي بناء علاقاته مع الدول المتوسطية على أساس الشراكة بدلا من مجرد تقديم المعونة ، ومن هنا كانت فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي بدأت بمؤتمر برشلونة الذي من خلاله بدأت بؤادر هته الشراكة و تجسدت في مؤتمرات و اتفاقيات أي بشكل رسمي لكل الحقيقة فالعلاقات الأوروبية المتوسطية تعود إلى أمد بعيد عن طريق المبادلات التجارية و غيرها.

لكن فمؤتمر برشلونة لم يكمل بالنجاح الذي كان يتوقع منه و لهذا دعم بعدة مؤتمرات و اتفاقيات بعده اهمها حوار خمسة زائد خمسة و المنتدى من أجل المتوسط و كذلك مؤتمرات تلت مؤتمر برشلونة منها مؤتمر شتوتغارت و مرسيليا و كذلك نذكر الإتفاقيات التي كانت لها لمسة أو إضافة في هته الشراكة أهمها سياسة الجوار الأوروبي التي تهدف إلى تعزيز الرخاء والاستقرار والأمن لكافة الأطراف المعنية ، ومؤتمر الإتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي و تدعمت هته الشراكة ببرامج تمويلية أهمها برنامج ميذا لتحويل الشراكة الأوروبية المتوسطية.

و تسعى الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى أبعاد سياسية تهدف لتحقيق استقرار أمني ينعكس ايجابيا على ضفتي المتوسط جنوبا وشمالا، وأبعاد اقتصادية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين ، بغرض دفع مخاطر الاقتصاد العالمي المفتوح الذي يمكن أن تتعرض لها دول المنطقة وتحد من قدراتها التنافسية، وأهداف الشراكة لقد تمحورت كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و غيرها ، لكن وحسب دراستنا لهذا الموضوع نرى ان الشراكة رغم تطرقها لجونب عديدة إلا ان الجانبين الذين أخذوا كل الإهتمام سواء من الطرف الأوروبي أو الطرف الجنوبي للضفة المتوسطية هما الجانب الاقتصادي و الأمني حيث نرى أن كل الإتفاقيات و إجتماعات و الندوات

تحدث عن ترقية الإقتصاد الضفتين وتطور الضفة الجنوبية و كذلك ضرورة الإستقرار و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة الغير شرعية.

وبعد التعرض لمختلف محاور العلاقات الأورومغاربية الثلاث الجزائر تونس و المغرب ، يمكن ان نستخلص أن العلاقات الأورومغاربية لم تكن وليدة مؤتمر برشلونة 1995 و اتفاقيات الشراكة الجديدة ، وإنما تعود تاريخيا إلى فترة مابعد استقلال الدول المغاربية الثلاث و ارتباطها بإتفاقيات تجارية بالدرجة الأولى مع الدول أوروبا ، وما إتفاقيات الجديدة سوى استمرار لسياسة قديمة متجددة تم تطويرها تماشيا مع المعطيات و المتغيرات الإقليمية و الدولية الراهنة عبر مراحل ، كما ان تداعيات هذه العلاقات غير المنفصلة عبر التاريخ

وتعتبر العلاقات الأورومغاربية جزء من العلاقات الأورومتوسطية لها نفس الأبعاد و المجالات حيث ان كلاهما تطرقا الى الجوانب السياسية والأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية و غيرها و لقد استنتجنا من خلال تطرقنا إلى الشراكة الأورومغاربية على انها شراكة تمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة الوصول إلى النتائج الإيجابية و تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة وبناء جسور مشتركة نحو التطور و الرفاه و تحقيق اندماج اقليمي الشامل لكن هناك بعض النقاط في هته الشراكة أو نتائج هي:

\_تعتبر الشراكة الأوروبية المغاربية بخلفياتها الأيديولوجية و أهدافها الاقتصادية هي شكل من أشكال التكامل الإقليمي حيث تضم طرفين الأول يلعب دور المحرك الاقتصادي لهذا التجمع و هو الاتحاد الأوروبي، والثاني يلعب دور العربة التي تتبع هذا المحرك و هي البلدان المغاربية.

\_ محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي في هذه المفاوضات، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة مغاربية على انفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول المغاربية على طاولة المفاوضات و هذا ما كان في غير صالحها ، وأدى ذلك إلى فقدانها للعديد من المزايا.

\_ تهدف اتفاقيات الشراكة إلى تعزيز العلاقات السياسية الدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الموقعة لهذا الاتفاق.

\_ إن الأوضاع في البلدان المغاربية غير مستقرة سياسيا وأكبر دليل على ذلك ما تشهده تونس حاليا والذي يمكن أن يمتد إلى باقي الدول المغاربية الأخرى، و هي كذلك بلدان غير متقدمة تكنولوجيا واقتصاديا، و هي اقتصاديات تحول دون اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأوروبية والدولية.

\_ إن اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المغاربية مع دول الإتحاد الأوروبي وتتضمن محاصرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتشجيع الهجرة المعاكسة، هذه الاتفاقيات تبدو و كأنها عبارة عن عقدا بين طرفين غير متكافئين من جميع الأصعدة، وستحول المغرب العربي إلى مجرد مصب أي سوق للسلع الإستهلاكية الوافدة من بلدان أوروبا.

\_ إن هته الشراكة لن تستفيد منها الدول المغاربية بقدر إستفادة الدول الأوروبية منها كون هذه الأخيرة لديها من الخبرة و التقنيات ما تمكنها و تأهلها للاستفادة من الشراكة.

إن علاقات الشراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين؛ إلا أنها في شكلها الحالي تعبر بدرجة أكثر على نوع من هيمنة الدول الأوروبية و تبعية دول الجنوب المتوسط، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية خاصة الإقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة و غير متكافئة و لصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية. بحيث أن هذه العلاقات تشكل نوع من الإمتداد للعلاقات ذات الطابع الإستعماري، مما جعل منها مانعا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط، و عرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها. والدليل الجمود الذي يعرفه مشروع إتحاد المغرب العربي، فسياسة إبرام الاتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي و بعض الدول المغاربية بشكل إنفرادي أثر سلبا على إيجاد نوع من الإتصالات والتشاور الدائم بين بلدان المنطقة و أفرز سياسات إنتاجية و تسويقية قطرية جعلت هذه البلدان تتنافس فيما بينها بدل من أن تتكامل، و مما إستتجنه كذلك أن الشراكة الأورومتوسطية في ظل الظروف العالمية و التكتلات الإقتصادية الدولية الراهنة أصبحت هدفا إستراتيجيا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة بل و يخدم أكثر و بالدرجة الأولى الدول الأوروبية.

وأن الهدف الأساسي الذي يجب أن تنتظر إليه الدول المتوسطية الجنوبية في هذه الإتفاقية، ليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدر من المكاسب و المنافع من هذه الشراكة إنما يجب أن

تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدم ملموس في أحولها الإقتصادية الإجتماعية السياسية مما يساعدها على الوصول إلى المساواة الحقيقية التي يمكن أن تركز عليها الشراكة الأوروبية متوسطة الحقة .

وكرأي شخصي أستنتجت أن رغم المزايا التي توفرها الشراكة الأوروبية متوسطة حسب المؤتمرات والندوات من دعم مالي و اقتصادي وحتى أمني إلى أن الشراكة المستفيد الوحيد منها هم دول الأوربية حيث نرى تسابقها نحو دول الجنوب وذلك للمشاركةها و مساعدتها لكن في حقيقة الأمر الذي جعلها تريد جلب دول من هته الدول إلى صالحها وذلك لجعلها سوق لها و كذلك نهب ثرواتها بشكل جديد أي استعمار بطريقة جديدة و هته الشراكة لا تعتبر شراكة بل تعتبر تعاون لأن الشراكة تكون بين طرفين متكافئان من كل جوانب وذلك للتبادل المنافع و الخبرات أما التعاون فهو الذي يحدث مع الدول النامية والدول المتطورة أي مساعدتها لرفع مستواها المعيشي و الإقتصادي والإجتماعي أي امدادها بالخبرة للتقدم وتأطيرها.

---

A decorative border with a blue background and a white diamond-shaped center. The border is filled with intricate floral and vine patterns in shades of yellow, green, and pink. The central diamond is outlined in white and contains the title text.

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع :

### الكتب العامة

- 1) بشار خضر، أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط1993
- 2) جمال الشلبي ، العرب و أوروبا رؤية سياسية ، عمان ، دار فارس للنشر و التوزيع ،2000
- 3) سينان فلورينسا ،الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed -المتوسطي2010- دار فضاءات للنشر والتوزيع2010 .،
- 4) سمير، صارم. أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، لبنان 2000
- 5) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري:اوربا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية، ط1،الجزائر2005
- 6) محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001
- 7) محمود مرسي،" دراسات الجغرافيا السياسية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1988
- 8) مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الاوربية المتوسطة:النتائج وردود الافعال، معهد الانماء العربي ، بيروت ،ط2002
- 9) نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986
- 10) وفاء كاظم الشمري، الجغرافيا السياسية المعاصرة ،دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1 ، عمان 2012
- 11) ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطة، دار توبقال للنشر، المغرب،1997
- 12) يسرى جوهرى ، جغرافية البحر المتوسط ، منشأة الناشر للمعارف ، الإسكندرية ، 1984

المجلات

- (1) انور محمد فرج ، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط\_ اعلان برشلونة نموذجا \_، مجلة الدراسات الدولية ، العدد التاسع و الثلاثون ، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية ، بدون سنة نشر
- (2) آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة
- (3) الشاذلي العياري، من أجل مشروع عربي -أوروبي متوسط جديد، *مجلة شؤون عربية*، ع 84 . يونيو، 1993
- (4) المنذر الرزقي، "من التقارب المتوسطي الى الحوار 5 زائد 5 ، *مجلة البرلمان العربي*، عدد 102 . سبتمبر، 2007
- (5) الجوزي جميلة ، *التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق* ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد5 ، جامعة الجزائر، 2005
- (6) خطار أبو دياب ، البعد المتوسطي في الصراع و الحوار بين الحضارات، مجلة الجديد ، العدد 6، مؤسسة العرب ، لندن، يوليو 2015
- (7) زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، *مجلة آفاق اقتصادية*، العدد 82 ، سنة 2000
- (8) زعباط عبد الحميد ،الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر
- (9) سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث - عدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر 2011
- (10) طويل نسيمه ، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة الفكر ، العدد الثامن ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، بدون سنة نشر.
- (11) علي لزعر بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية مجلة ،أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الخامس،جامعة 08 ماي 1945 قالمة،جوان 2009
- (12) عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11، 1998



- 13) كلاوس توففار ،ترجمة: مواية أحمد، أمواج المتوسط (البحر يستحق صوتنا ) خطة عمل البحر المتوسط ، العدد 55، مارس2006
- 14) محمد صابر عنتر ، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط ، تحييد البحر المتوسط،إضافة للإمن العربي ، مجلة قضايا عربية،العدد 4 ، 1980
- 15) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997
- 16) مفيد شهاب، "تحو بلورة رؤية عربية مشتركة للمشاركة الأوروبية المتوسطية"، مجلة شؤون عربية، العدد 88- 1996
- 17) وفاء سعد الشربيت، " الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية" ، في دراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد10 نوفمبر 2008 ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة
- 18) وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999

#### الندوات

- 1) أمحمد برقوق ، مقال حول الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر
- 2) بالوما أكراسو - كلير دوبيون - محند محوش ، هل يمهد الإتحاد من أجل المتوسط السبيل إلى التنمية المستدامة ،وثيقة مقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي ، يونيو 2010 ، ص.4
- 3) زايري بلقاسم و كوريالي بغداد، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر.8.9، ماي2004
- 4) شيخ هجيرة،الملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، يومي 23\_24نوفمبر2014
- 5) عياد محمد سمير،مقال حول الهجرة في المجال الأورومتوسطي- العوامل والسياسات-قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 13جوان2013

- (6) غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 . 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف
- (7) محمد جمال الدين مظلوم، الملتقى العلمي حول: الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية ( دول الجوار)، كلية العلوم الإستراتيجية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم ، 3\_5/02/2013

### المذكرات

- (2) أمين خلفون ، المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2005\_2006
- (3) ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لطار التعاون الجزئري الأوروبي على ضوء الإتفاق الشراكة الأوروجزائرية . دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2012.2013
- (4) اليامين بن سعدون ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5. ، مذكرة انيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011.2012،
- (5) بشكيط سهام ، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر الإتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2008.2009
- (6) برد رتيبة ، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 – 2009.
- (7) تبناني وهيبه، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر ، 2014
- (8) جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، قسم العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر 2002

- (9) جويدي حمزاوي ، التصور الأمني الأوروبي نحو أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2010.2011
- (10) خلفه نصير ، اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغربية تونس، المغربو الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011.2012
- (11) خديجة بوريب، دور مؤسسات الاتحاد الاوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، رسالة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 2011.
- (12) خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014
- (13) دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر،2004.2005
- (14) زكري مريم ، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2010. 2011
- (15) شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية \_ حالة دول المغرب العربي \_ ،أطروحة لنيل دكتوراه دولة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003\_2004
- (16) شلغوم سهيلة ، تأهيل المؤسسات اقتصادية الجزائرية للإندماج في الإقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2008.2009
- (17) طالبي بدر الدين ، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي" دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2010.2011

- (18) فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية افريقية والدولية . دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2012.2013
- (19) عمورة جمال ،دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو- متوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006. 2005
- (20) عبد الرحمان روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار تكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول المجلس التعاون الخليجي 2000- 2010 ) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2012- 2013
- (21) عايد لمين ، الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2004-2004 ، ص 10
- (22) ليليا بن منصور ، الشراكة الأورومتوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2011-2012
- (23) محمد خليل اربيع ، مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب الدراسات العليا ، جامعة الأزهر ، غزة ،
- (24) مروش يوسف،اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر، 2012.2011
- (25) نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013. 2014
- (26) ندير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية:الجزائر نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،المركز الجامعي أكلى محند ولحاج البويرة ، الجزائر، 2010

(27) هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر : مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2012-2013

(28) وردة شاوش ، تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011

(29) محمد بولعسل ، الأثار الإقتصادية لإنضمام الدول المغاربية الى إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011

### المواقع الإلكترونية

(1) المنتدى الرسمي لجامعة العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ، الجزائر ، <http://cubouira.3oloum.org/t84-topic> ،

(2) موقع ويكيبيديا. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(3) طه المجذوب ، " الأمن الأوروبي -المتوسطي من وجهة نظر مصرية" ،السياسة الدولية، ، موقع الأهرام الرقمي

(4) موقع scribd <http://fr.scribd.com/doc/44802000>

(5) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7651>

<http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.350>العربي الوطن موقع

(6) موقع التجديد العربي/<http://www.arabrenewal.info> الشراكة-الاورومتوسطة-ورهانات-الامن-والسلام-في-المنطقة.html.

(7) مصطفى بخوش،حول مقال المطلوب لنجاح الشراكة، موقع جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=21750.0;wap2>

(8) موقع إيلاف: النقاط الأساسية لإعلان مالطا حول الشراكة بين شمال و جنوب المتوسط ، <http://elaph.com/Web/news/2012/10/766446.html>

# الفهرس

المقدمة	أ. د
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي وتاريخي لشراكة الأورومتوسطية	
المبحث الأول : التعريف بالمنطقة الأورومتوسطية	2
المطلب الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية	2
المطلب الثاني : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط	8
المطلب الثالث : الأهمية الإستراتيجية للحوض المتوسط	13
المبحث الثاني : الشراكة الأورومتوسطية ( التعريف - الأهداف والدوافع - الأبعاد )	26
المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورومتوسطية	26
المطلب الثاني : اهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية	30
المطلب الثالث : ابعاد عقد الشراكة الأورومتوسطية	39
الفصل الثاني : المنطقة الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة	42
المبحث الأول : التعاون الأورومتوسطي والانتقال إلى مؤتمرات الشراكة	
المطلب الأول : مراحل التعاون الأورومتوسطي	45
المطلب الثاني : ميكانيزمات التعاون الأورومتوسطي قبل مؤتمر برشلونة	55
المطلب الثالث : مؤتمرات التعاون والشراكة الأورومتوسطية	66
المبحث الثاني: إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	78
المطلب الأول :سياسة الجوار الأوروبي	78
المطلب الثاني : مشروع الإتحاد من أجل المتوسط	83
المطلب الثالث : برامج ميذا لتمويل الشراكة MEDA	86
الفصل الثالث : الشراكة الأورومغاربية	87
المبحث الأول : اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية	
المطلب الأول: اتفاقيات الشراكة الأوروبية التونسية	88
المطلب الثاني: اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغربية	94
المطلب الثالث : اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية	99
المبحث الثاني : محاور الشراكة الأورومغاربية	106
المطلب الأول: المحور السياسي و الأمني	106
المطلب الثاني : المحور الاقتصادي	108
المطلب الثالث : المحور الاجتماعي و الثقافي	110
المبحث الثالث : التحديات و أفاق الشراكة الأورومغاربية	112

112.....	المطلب الأول : التحديات التي تواجه الشركة
118.....	المطلب الثاني :آفاق ومستقبل الشركة الاورو مغاربية
124.....	الخاتمة
128.....	قائمة المراجع